وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي أحمد يحي الونشريسي تيسمسيلت
معهد العلوم القانونية والإدارية
قسم العلوم السياسية

دور القطاع الصناعي في بعث التنمية المحلية بتيسمسيلت
– حالة المركب الصناعي TEXALG–

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية:

تخصص: إدارة الجماعات المحلية

من إعداد :

❖ كريم غليب

إشراف الأستاذ:

قوق علي

لجنة المناقشة:

د. دهقاني أيوب	المركز الجامعي تيسمسيلت	رئيـــــسا
أ. قوق علي	المركز الجامعي تيسمسيلت	مشرفا ومقررا
د.قلواز ابراهيم	المركز الجامعي تيسمسيلت	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 1439هـ/1440هـ2018م/2019م.

شكر وعرفان

أتقدم بشكري و عظيم امتناني للمولى عز وجل الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع

أشكر الوالدين رحمهما الله على كل التضحيات المقدمة للوصول لهذه الدرجة العلمية

كما لا يفوتني التقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير للأستاذ المشرف:

الأستاذ * قوق علي* على توجيهاته ونصائحه القيمة.

أيضا أخص بالشكر والعرفان الأستاذ" ندري نور الدين "على كل التوجيهات والنصائح

كما أشكر أيضا أعضاء اللجنة الذين تحملوا عناء قراءة و تصحيح وإثراء هذا الموضوع.

كما أتوجه بالشكر إلى السيد *محمد سيد بوح * رئيس مصلحة الموارد البشرية بمؤسسة تكسالج على كل التسهيلات والمعلومات المقدمة وكل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

كريم غليب

إهداء

إلى روح والديا تغمدهما الله برحمته الواسعة

إلى إخوتي، وأخواتي حفظهم الله

إلى زوجتي الفاضلة

إلى أولادي الأعزاء: عماد الدين، مريم ريهام، نور سجى.

إلى كل الأصدقاء خصوصا أخي وصديقي وأستاذي الفاضل ندري نور الدين،

كذلك كل من عبد الهادي، سمير، جمال، رحال الهواري، لماني.

كريم غليب

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور القطاع الصناعي في بعث التنمية المحلية و ذلك من خلال حالة المركب الصناعي للأغطية النسيجية **TEXALG** بتيسمسيلت بالاعتماد على معطيات المؤسسة المتمثلة في انتهاج السياسات والبرامج بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني بصفة عامة وإنعاش القطاع الصناعي بصفة خاصة ، حيث تستعين الدولة بسياسات تحفيزية للاستثمار بهدف التحكم في النشاط الاقتصادي و لضمان سير المشاريع الصناعية فيها سواء المحلية أو الوطنية أو الأجنبية ، ضمن الإطار الذي يمكنها من تحقيق مخططاتها التنموية في جميع المجالات و القطاعات و خاصة القطاع الصناعي الذي يعتبر الأهم و الركيزة الأساسية لمواكبة التطور العلمي .

وهدفنا أيضا من هذه الدراسة اهتمام السلطات مؤخرا في استقطاب وجذب الاستثمارات المختلفة و خاصة القطاع الصناعي الذي يشهد حركية من خلال التركيز على بعث التنمية المحلية و تسهيل كافة الإجراءات المواتية لها والذي يؤهلها ويمكنها من تحسين تنميتها الاقتصادية المحلية والاجتماعية والسياحية.

Summary:

This study aims to highlight the role of the industrial sector in the development of local development through the case of the industrial complex of textile covers TEXALG, based on the institution's data, which is the adoption of policies and programs aimed at promoting the national economy in general and revitalizing the industrial sector in particular. In order to control the economic activity and to ensure the progress of industrial projects, whether local, national or foreign, within the framework that enables them to achieve their development plans in all areas and sectors, especially the industrial sector, which is the most important and most important Lies essential to keep pace with scientific development.

Our aim, too, is the authorities' recent interest in attracting and attracting in vestments

Especially the Indus trial sector, which is witnessing obility throughfo cusing on the development of local development and facilitating all the measures that are favorable to it, which qualifies it and enables it to improve its economic development locally, socially and tourism.

فهرس المحتويات

شكر

إهداء

ملخص

قائمة المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة ..... **أ.د**

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: ماهية الصناعة..... 07

المطلب الأول: تعريف الصناعة..... 07

المطلب الثاني: أنواع الصناعة..... 08

المطلب الثالث: مقومات الصناعة ومعوقاتها..... 11

المبحث الثاني: تجارب بعض الدول في ميدان الصناعة..... 14

المطلب الأول: تجربة روسيا..... 14

المطلب الثاني: تجربة ماليزيا: 17

المطلب الثالث: تجربة الصين 20

المبحث الثالث: الإطار النظري للتنمية المحلية..... 22

المطلب الأول: ماهية التنمية المحلية. 22

المطلب الثاني: نظريات مراحل التنمية المحلية..... 29

المطلب الثالث: مجالات ونماذج التنمية المحلية..... 34

الفصل الثاني: واقع القطاع الصناعي وأثره في تحقيق التنمية المحلية لولاية تيسمسيلت

المبحث الأول : واقع قطاع الصناعة بولاية تيسمسيلت..... 42

المطلب الأول: من الاستقلال الى غاية 1990 42

المطلب الثاني: بعد عام 1990 الى غاية الوقت الحالي..... 45

المطلب الثالث: تطور القطاع الصناعي في ظل سياسات الإنعاش الاقتصادي 47

المبحث الثاني: فرص الاستثمار في ولاية تيسمسيلت. 49

المطلب الأول: فرص الاستثمار في ولاية تيسمسيلت. 49
المطلب الثاني: الهياكل والمؤسسات المدعمة للاستثمار. 56
المطلب الثالث: تطور المشاريع الاستثمارية في ولاية تيسمسيلت..... 66
المبحث الثالث: تقييم قطاع الصناعة بولاية تيسمسيلت في تحقيق التنمية المحلية. 70
المطلب الأول: محدودية قطاع الصناعي بولاية تيسمسيلت في تحقيق التنمية المحلية 70
المطلب الثاني: معوقات القطاع الصناعي بولاية تيسمسيلت في تحقيق التنمية المحلية..... 71

الفصل الثالث: دراسة حالة المركب الصناعي TEXALG تيسمسيلت

المبحث الأول: ماهية مؤسسة TEXALG 77
المطلب الأول: التعريف بمؤسسة TEXALG..... 77
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة TEXALG: 79
المطلب الثالث: نشاط ووظائف مؤسسة TEXALG: 82
المبحث الثاني: واقع ممارسات إدارة الموارد البشرية والميزة التنافسية بمؤسسة TEXLAG 86
المطلب الأول: واقع ممارسات إدارة الموارد البشرية بالمؤسسة. 86
المطلب الثاني: واقع الميزة التنافسية لمؤسسة صناعة الأغطية النسيجية..... 90
المبحث الثالث: واقع الرقابة الإدارية على أداء العاملين في مؤسسة TEXLAG. 91
المطلب الأول: طرق الرقابة في المؤسسة..... 91
المطلب الثاني: تقييم أداء العاملين في المؤسسة..... 93
المطلب الثالث:مقابلة شخصية..... 94
خاتمة 98
قائمة المصادر والمراجع 102

قائمة الجداول والأشكال

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(2-1)	تصنيف العمال الدائمين في المؤسسة	48
(2-2)	مساحات الأراضي الزراعية بولاية تيسمسيلت.	52
(2-3)	إنتاج الثروة الحيوانية لسنة 2011 بولاية تيسمسيلت	53
(2-4)	الإنتاج النباتي لولاية تيسمسيلت ما بين 2016/2009	53
(2-5)	الإنتاج الحيواني لولاية تيسمسيلت لسنة 2010.	54
(2-6)	الموارد المنجمية لولاية تيسمسيلت لسنة 2010.	54
(2-7)	أنواع النشاطات الحرفية الموجودة في الولاية	55
(2-8)	توزيع المؤسسات حسب قطاعات النشاطات الاقتصادية في الولاية لسنة 2010	56
(2-9)	مجالات ومؤهلات الاستثمار في جميع قطاعات النشاط بالولاية.	57
(2-10)	أنواع تمويل المشاريع الاستثمارية في الولاية.	59
(2-11)	حصيلة المشاريع المصرح بها على مستوى ولاية تيسمسيلت من 2012-2016.	68
(2-12)	توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط لولاية تيسمسيلت 2002-2015.	69
(2-13)	أهم المؤسسات الناشطة في ولاية تيسمسيلت	71
(3-1)	تطور رقم الأعمال.	95
(3-2)	تطور كتلة الأجور.	96
(3-3)	تطور عدد العمال	96
(3-4)	تقييم الأداء للإطارات.	98
(3-5)	جدول تقييم العمال التنفيذيون.	98

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(2-1)	توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط لمنطقة الهضاب العليا الغربية لسنة 2015.	68
(2-2)	توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط	70

مقدمة

يعد القطاع الصناعي أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها، إذ أصبحت كل الدول دون تمييز تنظر إليه على أنه حتمية وأداة للنمو الاقتصادي، وعنصر حساس وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد، حيث يلعب القطاع الصناعي دورا محوريا استراتيجيا في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة والمستدامة المرتبطة به، وذلك بما يحققه من مزايا في الطاقة الإنتاجية واستغلال الموارد البشرية، لهذا فإن نجاح هذه الدول في تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب فيه يتوقف على تحديد وتهيئة الظروف الملائمة، صناعية من لذلك نجد أن البحث عن سبل تشجيع وتنشيط القوة الانشغالات الكبرى للحكومات وواضعي السياسات الإقتصادية في مختلف البلدان النامية، وعلى الرغم من المجهودات الكبيرة المبذولة لتحسين مناخ الصناعة وذلك بتطوير التشريعات وإقرار الحوافز لدفع وترقية الاستثمار المحلي والأجنبي، إلا أن هناك تباين بين هذه الدول في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي.

فالجزائر كغيرها من البلدان النامية تواجه عدة تحديات، فهي تسعى منذ الإستقلال إلى تحقيق التنمية الشاملة والنهوض بجميع قطاعاتها وبالأخص القطاع الصناعي.

ومما سبق ونظرا لأهمية البالغة للقطاع الصناعي بصفة عامة والدور الكبير لها في إنعاش الاقتصاد الوطني ارتأينا أن ندرس ونوضح دور القطاع الصناعي في بعث التنمية المحلية.

ومن هذا المنطلق يمكننا أن نطرح الإشكالية التالية:

1- إشكالية الدراسة:

ما مدى مساهمة القطاع الصناعي في بعث التنمية المحلية بولاية تيسمسيلت؟.

2- الأسئلة الفرعية:

- ما مفهوم التنمية المحلية؟.
- ما هي علاقة القطاع الصناعي بالتنمية المحلية؟.
- ما هو واقع قطاع الصناعة وطرق مساهمتها في التنمية المحلية بولاية تيسمسيلت؟.

3- فرضيات البحث:

- يعتبر القطاع الصناعي بصفة عامة محركا للنمو الاقتصادي أما التنمية المحلية تقتصر على تجميع الجهود الشعبية والسلطات المحلية والحكومية من أجل ترقية مستوى المجتمع المحلي.

- القطاع الصناعي دوره فعال في تحقيق التنمية المحلية من خلال المساهمة في توفير فرص التشغيل.
- ساهمت سياسات تحفيز الاستثمارات في تحقيق نتائج ايجابية في مختلف القطاعات وبالأخص.

القطاع الصناعي.

4- أهداف الدراسة:

- هداف علمية:

- تتمثل في السعي وراء فهم القطاع الصناعي كإستراتيجية مهمة بالدرجة الأولى ثم إبراز أهميتها في تحقيق التنمية المحلية مع العمل على تطوير الأليات والإجراءات من أجل النهوض بالقطاع الصناعي.
- محاولة الإستفادة من المعلومات المتوفرة حول الموضوع بإعتباره العمود الفقري وفي نفس الوقت إعطاء للباحثين و الطلبة دافع للبحث أكثر في الموضوع.
- وبصفة عامة الأهداف العلمية تتمثل في إبراز أهمية ودور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المحلية بإعتباره عنصر فعال يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الشاملة.

5- مبررات اختيار الموضوع:

عند دراسة أي موضوع من طرف الباحث لابد أن ينطلق من عدة أسباب تجعله يصل إلى هدفه الموضوعي أو الذاتي.

- أسباب موضوعية:

تتخلص مجمل الأسباب الموضوعية في إظهار مكانة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المحلية والوقوف على مدى مرافقة وتشجيع المناطق الصناعية المحلية.

أ- أسباب ذاتية:

تتمثل في الرغبة الشديدة على الإطلاع و التعمق لهذا النوع من الأبحاث باعتباره منتوج جديد.

6- دراسات سابقة:

الدراسة الأولى:

- دحاح حورية (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، في علوم التسيير، تخصص التسيير الاستراتيجي للمنظمات، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2015/2014 تحت عنوان " **هيكل الصناعة**

ودورها في تحديد الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة الصناعية" دراسة إذا ما كان تحليل هيكل الصناعة أداة كافية لتحديد الخيارات الإستراتيجية التي تتحول فيما بعد إلى استراتيجيات تتبعها المؤسسة للوصول إلى أهدافها، وأسقطت دراستها على صناعة خدمة الهاتف النقال في الجزائر.

وأهم النتائج المتوصل إليها:

– لدراسة هيكل الصناعة يجب على المسيرين دراسة أبعاد هيكل الصناعة والتي تتمثل في التركز الصناعي، عوائق الدخول، تمييز المنتجات.

الدراسة الثانية:

– أطروحة دكتوراه، لحنفري خيضر، تحت عنوان: "تمويل التنمية المحلية في الجزائر"، واقع وآفاق كلية العلوم الاقتصادية، علوم تجارية، وعلوم التسيير، 2011/2010.

تطرقت هذه الدراسة إلى التنمية المحلية من خلال جانب التمويل، حيث توصل إلى أن تحقيق التنمية المحلية لا يمكن أن يتجسد إلا بتوفر عنصر التمويل وأن الجماعات المحلية هي العنصر المسؤول على الجهاز الذي يمول الجماعات والمصادر المشكلة له حيث أهملت هذه الدراسة الجوانب الأخرى للتنمية المحلية مثل المجالات والعوامل المتحكمة فيها، وركزت بشكل كبير على جانب التمويل، وهذا ما تطرقنا إليه في دراستنا، حيث قمنا بدراسة التنمية المحلية من خلال الأهداف والمبادئ والعوامل المتحكمة فيها.

7– صعوبات الدراسة:

– قلة المراجع المتخصصة في هذا الميدان و بالضبط بالنسبة للمتغير الأول (القطاع الصناعي).

– عدم وفرة المعلومات الكافية عند تنقلنا بين مصالح المديريات المختصة بالموضوع.

8– منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة و الإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من صحة الفرضيات، اعتمدنا في دراستنا على بعض المناهج المختلفة والتي تتماشى وطبيعة الموضوع و يتعلق الأمر بـــ:

– **المنهج الوصفي الإحصائي**: الذي يعتمد على جمع البيانات والإحصائيات لدراستها، بغرض دراسة الموضوع من جميع جوانبه و الذي يظهر الأنسب لموضوع دراسة دور القطاع الصناعي في بعث التنمية المحلية

وسيتم تدعيم الإطار النظري للموضوع بجانب تطبيقي يسلط الضوء على دراسة حالة المركب الصناعي للأغطية النسيجية **TEXALG** بتيسمسيلت.

– المنهج التاريخي: من خلال عرض سنوات الوضعية الاقتصادية الجزائرية منذ الاستقلال إلى غاية 1990 وبعد 1990 إلى غاية الوقت الحالي.

– منهج دراسة الحالة: فقد استعنا به من أجل دراسة معمقة للولاية من ناحية وضعيتها الصناعية ودور القطاع في تحقيق التنمية المحلية.

9– هيكل الدراسة:

للإحاطة بموضوع بحثنا هذا قمنا بتقسيمه إلى ثلاث فصول:

تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي والنظري للصناعة والتنمية المحلية وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، خصص الأول منه إلى لمحة حول الصناعة أما المبحث الثاني فقد خصص إلى تجارب بعض الدول في ميدان الصناعة، أما المبحث الثالث خصص للإطار النظري للتنمية المحلية .

أما الفصل الثاني فتم التطرق فيه إلى واقع القطاع الصناعي وأثره في تحقيق التنمية المحلية بولاية تيسمسيلت، فقد تم تقسيمه هو الأخر إلى ثلاث مباحث خصص الأول إلى واقع قطاع الصناعة بتيسمسيلت، في حين خصص المبحث الثاني إلى فرص الإستثمار الصناعي بولاية تيسمسيلت، أما المبحث الثالث تم التناول فيه تقييم قطاع الصناعة بتيسمسيلت في تحقيق التنمية المحلية.

وفي الفصل الثالث والأخير قمنا بدراسة حالة تيسمسيلت من خلال دراسة ميدانية لمؤسسة الأغطية النسيجية **TEXALG** والدور الذي تلعبه في جذب واستقطاب الزبائن على مستوى الولاية والولايات الأخرى في إطار سياسة إنعاش القطاع الصناعي.

10– حدود الدراسة:

أ– الحدود المكانية: حالة المركب الصناعي **TEXALG** بتيسمسيلت.

بـــ– الحدود الزمانية: 2018- 2019 .

جـــ– الحدود الموضوعية: دور القطاع الصناعي في بعث التنمية المحلية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تمهيد:

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية لما له من دور هام في التنمية الاقتصادية لذلك تسعى معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية لتنظيم اقتصادها ومعرفة كل كبيرة وصغيرة عنه، وهذا من خلال معرفة الهيكل الصناعي لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية، حيث إذا أرادت أي دولة أن تتعرف على مدى نجاح وتطور صناعة معينة فإنها تتطرق لهيكلها الصناعي ودراسة محددات الهيكل المعني من خلال معرفة درجة تركز المؤسسات فيه وكذلك العوائق القانونية والتنظيمية والإستراتيجية داخل الهيكل، بالإضافة لتميز المنتجات الموجودة به.

لكن لكل صناعة أشكال تحددها مستوى المنافسة الموجودة داخل السوق لتلك الصناعة، سواء إذا كان منافسة كاملة أو منافسة احتكارية أو إحتكار تام، ومن خلال هذا الفصل سنتطرق لجوانب الهيكل الصناعي مع شرح كيفية معرفة كفاءته ونوعيته وغيرها من المتغيرات المتعلقة به ولتسهيل الدراسة وربط المعلومات تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث نقاط أساسية هي:

المبحث الأول: ماهية الصناعة.

المبحث الثاني: تجارب بعض الدول في ميدان الصناعة.

المبحث الثالث: الإطار النظري للتنمية المحلية.

المبحث الأول: ماهية الصناعة

تؤدي الصناعات دوراً أساسياً في النمو الاقتصادي من خلال نمو القطاعات الاقتصادية المتنوعة والمختلفة، انطلاقا من قوى الدفع الأمامية والخلفية، حيث أن الصناعة تعمل على تحقيق التشابك الاقتصادي بين الأنشطة من جهة وربط القطاعات الصناعية ببعضها البعض من جهة أخرى، بالإضافة إلى إنشاء هياكل صناعية متنوعة.

المطلب الأول: تعريف الصناعة

تعد الصناعة أساس الاقتصاد لكل بلد من بلدان العالم، فالصناعة عملية معقدة تمتد جذورها إلى بنية المجتمع وتؤثر في تركيبه الحضاري والمادي بما يؤدي إلى تطوره اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا، وفي الوقت نفسه تتأثر الصناعة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لذلك المجتمع.

أولا: مفهوم الصناعة

تعتبر الصناعة بمعناها الواسع تغيير في شكل المواد الخام لزيادة قيمتها، وجعلها أكثر ملائمة لحاجات الإنسان ومتطلباته، وعرفها شارلز وجاريث جونز على أنها "مجموعة من المؤسسات تقدم منتجات أو خدمات يمكن أن تمثل بدائل لبعضها البعض، وهذه البدائل عبارة عن منتجات أو خدمة تؤدي إلى إشباع الحاجات الأساسية لنفس المستهلك[1]".

وقد أعطى مالك بن نبي مفهوم للصناعة على أنها ذالك النشاط الإنساني غير الفلاح الذي يسعى إلى إنتاج أو إحداث تعديل على الأشياء والمواد بهدف تحقيق غاية ما، حيث تشمل جميع الفنون والمهن والقدرات وتطبيقات العلوم المختلفة، فهي جميعها تدخل في مفهوم الصناعة[2].

إذا فالصناعة "هي فروع النشاط الاقتصادي التي تتولى القيام بتحويل المواد الأولية الزراعية والخامات المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية من شكلها الخام أو البسيط إلى منتجات أرقى قابلة للتداول، تلبي حاجات الإنسان في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار[3]."وإذا أريد بالصناعة أن تسهم بفعالية في تطوير المجتمع ونموه، فإنه يفترض تبني خطة التصنيع على أساس الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة في الدولة[4].

1- شارلز وجاريث جونز، الإدارة الإستراتيجية (مدخل متكامل)، ترجمة رفاعي محمد رفاعي ومحمد سيد أحمد عبد المتعال، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2001، ص131.

2- مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، دار الفكر، دمشق، سوريا، بدون سنة نشر، ص121.

3- مختار بن هنية، إستراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية حالة البلدان المغاربية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2008/2007، ص5.

4-كامل كاظم، بشير الكناني، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية، دار صفاء، عمان، الأردن، 2002، ص11.

فالنشاط الصناعي يؤمن إنتاج السلع والخدمات واستغلال الثروات المادية والبشرية لإشباع حاجات المجتمع ضمن مجالات الإنتاج والاستهلاك والتشغيل، ويعتبر قطاع الصناعة قطاعا محركا لخطط التنمية وخاصة في البلدان النامية[1].

مما سبق يمكن القول أن الصناعة هي فنيات التحكم في الأعمال ضمن أنشطة الحياة المختلفة وبكلمة مختصرة هي فن الوجود الإنساني وتحسين نوعيته في ميادينه المختلفة والمتنوعة، أو يمكن القول أنها تلك الوحدات الإنتاجية التي تنتج سلعة ذات مواصفات موحدة، تؤدي إلى منتج ذو مواصفات واحدة أو منتج متنوع، كما ترتبط الصناعة باكتشاف وإنتاج وتوفير مستلزمات الإنتاج الوسيط والنهائي اللازم لتوفير احتياجات المجتمع لأغراض الاستهلاك المحلي ولأغراض التصدير.

ثانيا: نشأة الصناعة

ويرجع نشوء وتطور الصناعة إلى فترات تاريخية طويلة، أي منذ بداية تكوين المجتمعات، ثم تطورت لتصل في العصور الحديثة إلى ما هي عليه، وقد مرت بعدة مراحل أهمها[2]:

1- **مرحلة الصناعة المنزلية:** والمتعلقة بالأعمال المنزلية ليست معدة للتجارة بل للاستهلاك المنزلي.

2- **مرحلة الحرفية:** هي مكملة للمرحلة السابقة، حيث تحول بعض المنتجين المنزليين الحرفيين.

3- **مرحلة التعاونية الرأسمالية البسيطة** :بدأ فيها العمل في الورش، التي تجمع عددا من العمال الحرفيين لقاء أجر معين.

4- مرحلة المشغل الرأسمالي: في هذه المرحلة تم تمثيل الشكل التنظيمي الأساسي للإنتاج الرأسمالي، حيث يقوم رب العمل باستخدام عدد كبير من العمال في عدد من المشاغل.

5- **مرحلة الصناعة الآلية:** شهدت هذه المرحلة دخول أنواع جديدة من الآلات والمكائن بعد الثورة الصناعية، والتي جاءت على خلفية التطور الهائل والتقدم العلمي والتكنولوجي، وفي هذه المرحلة أيضاً تم الانتقال من الصناعات الخفيفة إلى الصناعات الثقيلة.

إذا الصناعة هي عملية تحويل شكل المادة من مواد أولية غير قابلة للاستهلاك، إلى شكل نهائي قابل للاستهلاك.

المطلب الثاني: أنواع الصناعة

لقد تطورت الصناعة عبر مراحل حسب احتياجات الإنسان إلى أن أصبحت مصدر للتجارة والتبادل مثلما جاء في كتابات آدم سميث أن الإنتاج هو مصدر غناء الأمم، ولكن مفهومها وأهميتها تطور مع تطور

1- بهيج شعبان، جغرافية العالم الصناعية، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1992، ص5.

2- زينة علاء يونس الطائي، محاضرات في مادة، الاقتصاد الصناعي، كلية الإدارة والاقتصاد، الآكاديمية العربية، الدنمارك، ص ص 3،4.

الأفكار عبر المذاهب الاقتصادية ليشمل الصناعة ككل، وأصبح لها دورا أساسيا فعملية تطوير الاقتصاد من جميع المجالات، لذا تعددت الصناعات وتنوعت نظرا للتطور التكنولوجي والبحث العلمي في مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية، لهذا نجد أن هناك من يصنفها على أساس نوعية الصناعة وهناك من يصنفها على أساس حجم المؤسسة، أو سهولة وصعوبة الدخول.

أولا: من حيث نوعية الصناعة

ويهتم هذا الجانب من التصنيف بنوعية المنتوج المقدم، ولها أربعة أنواع رئيسية هي[1]:

1- صناعات تحليلية:

هي تلك الصناعات التي تعتمد على تحليل المادة الأصلية إلى مواد جديدة، عن طريق التركيب الكيماوي أو التركيز أو الخلط بمواد أخرى، وتشمل "الأسمدة، الأدوية والأحماض والبتروكيماويات التي تتمثل في تكرير البترول ومشتقاته كالألياف، المطاط،.....الخ."

2- الصناعات الإستخراجية:

عبارة عن صناعات تهتم باستخراج الخامات من باطن الأرض أو من على ظهرها، وتشمل مراحل الكشف، ثم الاستخراج، ثم التركيز وفصل المواد الغريبة ومن أمثلتها استخراج الفحم من المناجم.

3- الصناعات التجميعية:

وهي تلك الصناعات التي تقوم على أساس تجميع أجزاء معينة لتكون منتجاً نهائيا

4- الصناعات التحويلية:

تتمثل في تلك الصناعات التي تقوم على أساس تحويل شكل المادة الخام إلى شكل آخر مختلف تماماً من حيث الخصائص وطبيعة المادة الأصلية مثل صناعة الورق.

ولقد عرفها مركز الإحصاء الفلسطيني بأنها "هي الصناعة التي تقوم بتصنيع المواد الخام وتحويلها إلى سلع نهائية[2]".

والصناعة بمعناها الواسع هي التغيير في شكل المواد الخام لزيادة قيمتها، وجعلها أكثر ملائمة للحاجات الإنسان ومتطلباته، وتبرز أهمية الصناعة، في كونها ترفع من مستوى معيشة الشعوب بما تدره من مال وما توفره من رفاهية للإنسان بمقتنياتها المختلفة، وكذلك هي وسيلة مهمة لامتصاص الأيدي العاملة الزائدة، بالإضافة للمساهمة في تطوير النشاطات الاقتصادية الأخرى، كالزراعة والنقل، الصحة.

1- إياد حماد، دور الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2009/2008، ص5.

2- ماجد حسن هنية، دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات الخشبية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين، 2005، ص49.

ثانيا: من حيث حجم المؤسسة

لا يوجد تعريف موحد وشامل للصناعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة للكبيرة، حيث أن هناك العديد من الطرق التي يمكن أن يتم بها تعريف الصناعات الصغيرة وذلك بالاعتماد على البيئة التي تعمل فيها تلك الصناعات. أكثر المعايير استخداماً لغرض تصنيف الصناعات هي المعايير الكمية والتي تشمل الأصول الثابتة، الأيدي العاملة، المبيعات، ورأس المال[1]، حيث يمكن عرض مجموعة من التعاريف لأنواع المؤسسات الصناعية حسب حجمها في القانون الجزائري[2]:

1- الصناعات المصغرة:

هي تلك المؤسسات الصناعية التي تشغل بين **01-09** عمال ولها رقم أعمال أقل من **200** مليون دينار جزائري.

2- الصناعات الصغيرة:

تعرف على أنها تلك المؤسسات الصناعية التي تشغل مابين**10-49** عاملا، ولها رقم أعمال لايتجاوز 200 مليون دينار جزائري.

3- الصناعات المتوسطة:

هي تلك الصناعات التي تشغل ما بين **50-250** عاملا، ويتراوح رقم أعمالها بين **200** مليون دينار وملياري دينار جزائري.

4- الصناعات الكبيرة:

تشغل الصناعة الكبيرة أكثر من 250 عاملا، ويفوق رقم أعمالها ملياري دينار جزائري.

ثالثا: حسب صعوبة وسهولة الدخول إلى السوق

لقد قسم **BAIN** الصناعات إلى أربعة أصناف وفقا لدرجة سهولة الدخول إلى السوق، وهي على النحو التالي[3]:

1- صناعات سهلة الدخول:

وهي الصناعات التي لا يوجد فيها منافس قائم أو محتمل له ميزة جوهرية في التكلفة على المنافسين الآخرين، لكن أي محاولة من قبل البعض لتحقيق أرباح غير عادية والاستمرار معها لفترة طويلة تنتهي بالفشل

1- عبد الله بن حمد الصليع، الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، السعودية،2001، ص09، 10.

2- عبد المجيد قدي، المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والمناخ الإستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الإقتصاد، جامعة الأغواط، أبريل، 2002، ص4.

3- يحي فريك، إستراتيجية التكامل العمودي في الصناعة دراسة حالة مجمع صيدال، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2011، ص91.

2- صناعات بها عوائق غير فعالة للدخول:

وهي صناعات تحقق فيها المؤسسات القائمة أرباحا غير عادية نتيجة لمزايا في التكلفة تتمتع بها عند أسعار منخفضة تمنع الدخول، ولكن المكاسب التي يمكن تحقيقها في الأجل الطويل من منع الدخول أقل من العوائد المضحى بها في الوقت الحاضر نتيجة لإتباع سياسة الأسعار المنخفضة.

3- صناعات بها عوائق فعالة للدخول:

وتختلف هذه الصناعات عن سابقتها في كون المكاسب طويلة الأجل التي يمكن تحقيقها من وراء منع الدخول أكبر من العوائد المضحى بها في الأجل القصير نتيجة لانتهاج سياسة الأسعار المنخفضة.

4- صناعات ممنوعة الدخول:

هي الصناعات التي يكون السعر الذي يعظم الربح فيها في الأجل القصير منخفضا بدرجة لا تغري أي مؤسسات جديدة بالدخول، لاحتمال تحقيقها خسائر بصفة مستمرة في الأجل الطويل.

المطلب الثالث: مقومات الصناعة ومعوقاتها

نظرا للأهمية التي تحضى بها الصناعة في كل دولة، لأنها تعتبر الأساس لأي اقتصاد في العالم ومهما اختلفت في نوعها سواء للاستعمال أو الإنتاج، إلا أنه يجب على كل دولة أن تطورها من خلال المقومات المتوفرة أو استيرادها، وحل مشاكلها ومعوقاتها، بالإضافة لحمايتها من المنافسة خاصة إذا كانت هذه الصناعة ناشئة مثلما هي عليه في الدول النامية.

أولا: مقومات الصناعة

تسعى معظم الدول خاصة النامية لتطوير صناعتها، من خلال المقومات المتوفرة لديها أو استيراد هذه المقومات لأنها الأساس لقيام أي صناعة وتتمثل أهم هذه المقومات في[1]:

1- رأس المال:

تستخدم الصناعات الحديثة آلات معقدة عالية التكاليف، كما تستخدم كميات ضخمة من الوقود وأعداد كبيرة من العمال، وكل ذلك يستدعي رأس مال كبير، الذي يتوفر في بعض الدول ويقل في أخرى ويمكن أن ينتقل من دولة إلى أخرى إذا توفرت لأصحابه ضمانات كافية وأرباح مغرية

2- المواد الخام: وهي تلك المواد الأولى التي تغير الصناعة من شكلها الأصلي، لتلاءم حاجات الإنسان ومتطلباته وتنقسم إلى:

أ- مواد خام نباتية: مثل الأخشاب، القطن، المطاط، قصب السكر، والقمح...إلخ.

بـــ- مواد خام حيوانية: مثل الجلود، الأصواف، الألبان، واللحوم.

1- إياد حماد، مرجع سابق، ص6.

جـ– مواد خام معدنية: مثل الحديد، النحاس، الذهب، وغير ذلك.

ويمكن أن تكون بعض الصناعات مواد خام للصناعات أخرى أكثر تطوراً، وهي ما يطلق عليها بالمواد نصف المصنعة كالزيوت، والخيوط النسيجية، وكتل الحديد، ومشتقات النفط الناتجة عن لتكرير وغير ذلك. وتوفر المواد الخام وانخفاض أثمانها، وتنوعها، وسهولة استغلالها دور كبير في قيام الصناعة.

3– القوى المحركة: تعد عصب الصناعة الحديثة، وخاصة الفحم، النفط، والطاقة المائية، وتختلف الصناعات من حيث استهلاكها لموارد الطاقة، وكذلك مدى ارتباطها بمناطق هذه الموارد، فالفحم مثلاً تركزت حوله مصانع الحديد، والصلب في أوروبا نتيجة لثقل وزنه وصعوبة نقله، على عكس النفط الذي يمكن نقله بسهولة فلذلك لم يؤثر على إعادة توزيع المناطق الصناعية. وتقدر القوى المحركة، والوقود المستخدم في العالم حالياً على النحو التالي، الفحم **50%**، والنفط ومشتقاته **42%**، القوى الأخرى **8%**.

4– الأيدي العاملة: إن توفر الأيدي العاملة من أهم العوامل التي تساعد على نجاح الصناعة وتطورها، ومع ذلك فإنه بالإمكان هجرة الأيدي العاملة من منطقة إلى أخرى إذا كانت الأجور مرتفعة ومغرية، وتأثير الأيدي العاملة في الصناعة يتمثل في مدى توفرها من الناحية العددية ومن حيث المهارة الفنية، واختيار موقع الصناعة في مناطق العمال يوفر على أصحاب المصانع تكاليف معيشة العمل.

5– الأسواق: كل صناعة تعمل من أجل توفير الحاجات الاستهلاكية لسكان البلد الموجودة فيه أولاً ثم سكان البلدان المجاورة والبعيدة، ولكي تستمر الصناعة في الإنتاج لابد من تسويقه، لتستخدم أثمان بيعها في شراء الخامات، ودفع الأجور، وضمان الأرباح لأصحاب رؤوس الأموال، ولابد من مراعاة حجم السوق ونوعية المشترين، وأذواقهم، من أجل ضمان نجاح عملية التسويق خاصة في الصناعات الاستهلاكية.

6– وسائل النقل والمواصلات: تعتمد الصناعة الحديثة اعتماداً كبيرا على توفر وسائل النقل، وسرعتها، ورخص تكاليفها، لتتمكن من الحصول على الخامات والوقود، أو لتصريف الإنتاج، ذلك أنا الخامات والسوق قد يبتعدان عن بعضهما وعن مراكز الصناعة في كثير من الحالات، مما يجعل التقليل من تكاليف النقل عملية ضرورية لخفض تكاليف الإنتاج، وهكذا أصبحت وسائل النقل،والمواصلات الحديثة دعامة أساسية للتطور الصناعي خاصة في عالم تزداد فيه المنافسة لتقديم منتجات جيدة بسعر منخفض.

ثانيا: معوقات التصنيع

أصبح واضحا أن مناخ النظام الاقتصاد العالمي يؤثر تأثيرا كبيرا على التقدم الصناعي في الدول النامية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ويكون هذا التأثير كعائق عن طريق[1]:

1–محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة حالة ولاية غرداية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010/2009، ص ص16،15.

1- الممارسات التجارية:

إن أسلوب الحماية الذي تتخذه الدول المتقدمة في تعاملاتها التجارية خاصة فرض التعريفات الجمركية، التي تؤثر سلبا على مستقبل التصنيع بالدول النامية، وطرق الحماية هي[1]:

أ- رفع قيمة التعريفة الجمركية بحيث يرتفع سعر المنتج المستورد.

بـ- تحديد الحصص الاستيرادية.

جـ- التصاريح بحيث يمكن التحكم في معدلات الاستيراد.

د- التشديد في مواصفات البضائع المصدرة.

2- المؤسسات المتعددة الجنسيات:

تؤدي هذه المؤسسات دورا كبيرا في تنمية الصناعة أو إعاقتها، لأن لهذه المؤسسات من القوة ما يمكنها من التأثير على السياسات الاقتصادية للدول النامية، ذلك عن طريق الاتفاقيات السياسية، أو ممارسة الضغوطات من قبل الدول التابعة لها.

3- الإعانات والاتفاقيات التجارية:

فالعديد من الدول النامية ولاسيما الدول الصغيرة تتلقى الإعانات من أجل إقامة المشروعات الصناعية، ويكون دور هذه الإعانات عائقا لعملية التنمية في هذه الدول لسببين هما:

أ- السبب الأول: هو مجموعة الشروط التي تفرضها الدول المقدمة للمعونات، التي قد تصل إلى المساس باستقلال وسيادة الدولة ككل.

بـ- السبب الثاني: يكون في حالة عدم استغلال هذه المساعدات لدعم عملية التنمية.

4- تذبذب أسعار الصادرات:

إن تذبذب أسعار الصادرات المصنعة من طرف الدول النامية وبالتالي تدني العائد من هذه الصادرات، ويعود لارتباط تقويم صادرات الدولة النامية بالعملات الأجنبية، إضافة لنظام الحماية الذي تفرضه الدول المصنعة على صادرات الدول النامية، لأنه عند ارتفاع أسعار هذه المنتجات ينتعش اقتصاد هذه الدول وتزداد القدرة على التصنيع، ويحدث العكس في حالة انخفاض أسعار تلك المنتجات.

5- القروض الأجنبية:

من مفهومها الظاهري أن هذه القروض تدعم اقتصاديات الدول النامية، إلا أن زيادتها في العقد الأخير زيادة باهظة أدى إلى آثار عكسية على عملية التصنيع، حيث تراجعت المشاريع بسبب عجز هذه الدول على سداد أعباء الديون.

[1]- محمد زوزي، المرجع السابق، ص15.

إضافة للعوامل الخارجية هناك العديد من العوامل الداخلية التي تقف حجرة عثرة أمام التطور الصناعي في البلدان النامية، منها، ضعف كفاءة اليد العاملة ونقص الخبرات الفنية القادرة على تحمل عبئ التصنيع، ويرجع ذلك إلى[1]:

أ– صعوبة تكيف اليد العاملة القادمة من الزراعة مع أساليب التصنيع الغريبة عنه.

بـ– إن أغلب المؤسسات التعليمية في الدول النامية لازالت تعتمد على الأساليب القديمة في التدريس والتكوين، إضافة لنقص للمخابر العلمية التي تساهم في التطوير والابتكار.

جـ– ضعف المنافسة أو انعدامها، والتي تعد عنصرا مهما يساعد على الرفع من القدرات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية، إلى جانب تحسين أدائها والعمل على استعمال التكنولوجيات الحديثة من أجل تحسين الإنتاج والرفع من جودته.

د– التدخل المفرط للدولة، سواء كمنافس للقطاع الخاص أو سن القوانين والتشريعات التي تقيد حركته ومنح المميزات للقطاع العام الذي اثبت فشله في العديد من الدول المتخلفة.

هـ– استعمال تكنولوجيات قديمة في الإنتاج، أو متطورة يصعب التحكم فيها مما يؤدي في أغلب الأحيان إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، وبالتالي عدم قدرة المنتجات المحلية على منافسة الأجنبية.

المبحث الثاني: تجارب بعض الدول في ميدان الصناعة

يُعدّ القطاع الصناعي المحو الأساسي لأي خطوة تنموية اقتصادية في الدول، حيث يؤدي إلى خلق موارد متجددة للدخل القومي، كما أنه يساعد في تسريع معدلات النمو للقطاعات الاقتصادية الأخرى، إضافة إلى اهتمامه في تدريب وصقل الإنسان المنتج المنضبط.

تسعى جميع الدول النامية والمتقدمة على حد سواء إلى توفير البيئة المناسبة للاستثمار في القطاع الصناعي من خلال إعادة صياغة الأنظمة القانونية له، وتقديم التسهيلات والمعلومات والحوافز والاستشارات القانونية.

المطلب الأول: تجربة روسيا

روسيا هي دولة تشغل مساحة جغرافيا كبيرة تصل إلى ما يقارب **17.5** مليون كيلومتر مربع، إذ إنها تعد أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، وهذه المساحة الهائلة منحَتها أكبر احتياطي عالمي من كافة الموارد المعدنية وموارد الطاقة التي تشمل على الغاز الطبيعي والنفط والمعادن الثقيلة والنفيسة .تقع روسيا في شمال قارتي آسيا وأوروبا، إذ إن لها حدودًا مشتركة مع كل من دول أوروبا ودول أسيا، وتعتبر همزة الوصل بين القارتين، سميت جمهورية روسيا الإتحادية، لأنها تضم على **83** اتحادًا وكذلك نظام الحكم فيها رئاسي

1- محمد زوزي، المرجع السابق، ص16.

جمهوري، وكان بوريس يلتسن أول رئيس منتخب لروسيا عام **1991** بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، ويبلغ عدد سكانها ما يقارب **143** مليون نسمة، وعاصمتها موسكو وهي أكبر مدنها على الإطلاق.

ومن أهم القطاعات الصناعية في روسيا، المصانع الروسية من أهم المصانع الروسية، المؤثرة في الناتج المحلي الروسي[1]:

1- مصانع السيارات:

مصنع سيارات لادا، من أضخم مصانع السيارات في أوروبا، ومن أشهر سيارته الرائجة الانتشار: لادا سامارا، وجيب لادا، ولادا بروجيكت، وينتج بشراكة أمريكية وامتياز شركة شيفروليت سيارة جيب شيفروليه نيفا وفيفا، مصنع سيارات غوركي، يصنع سيارات النقل الخفيفة، ومن أشهر منتجاته سيارة فولغا وغازيلوسادكو، مصنع شاحنات كاماز، يصنع شاحنات كماز التي تستخدم في عديد من الدول، مصنع سيارات أوليانوفسك، الذي يصنع سيارات جيب هنتر، وجيب باترول، وسيارة واز سامبا التي تستخدم لأغراض عسكرية في العديد من دول العالم، مصنع سيارات زيل، الذي يصنع سيارات إطفاء وسيارات برمائية وشاحنات نقل عسكرية ومدنية.

2- مصانع الأسلحة

مؤسسة المنظومات عالية الدقة، تصنع أسلحة عالية الدقة، تستخدم في العمليات القتالية، ومن أهم صناعاتها صواريخ إسكندر إم وبانتسير إس، وهي صواريخ عالية الدقة، تستخدم في التكتيكات العسكرية عالية المستوى، مؤسسة منظومات آر تي أيه، تصنع المحركات الخاصة بالاتصالات اللاسلكية الأرضية والجوية والفضائية، مصنع وشركة الماز أنتي، تصنع أنظمة الدفاع الجوي، شركة أورال فاغونزافود، تصنع الدبابات والمدرعات والتي تستخدم في العديد من دول العالم لأغراض عسكرية، شركة الأسلحة الصاروخية التكتيكية، تصنع صواريخ موجهة بالليزر مثل صاروخ كاب، **250** الشركة الموحدة لبناء المحركات، تصنع كافة أنواع المحركات، كما أنها تورد محركات ن ك **33** الخاصة بوكالة ناسا الفضائية .مصنع تقنية الاتصالات اللاسلكية، والتي تعنى بصناعة وتطوير أجهزة الاتصالات اللاسلكية.

3- مصانع الطائرات والسفن:

شركة سوخوي والتي تصنع طائرة سوخوي تي **50** طائرة عسكرية مقاتلة، وسوخوي سوبر جت **100** وهي طائرة نقل متوسطة الركاب، وطائرة سوخوي ستريش وهي طائرة مدنية تتسع **115** راكبًا الشركة الموحدة لبناء السفن، تصنع سفن حربية من طراز تيغر **20382**، وطراز مولينا والعديد من السفن الحربية الأخرى شركة

1- متاح على الرابط https://mawdoo3.com أطلع عليه بتاريخ 2019/04/28 على الساعة 22:00 .

مروحيات روسيا والشركة الموحدة لبناء الطائرات[1].

4- التعدين:

يعد التعدين من أكبر وأهم القطاعات الصناعية في دولة روسيا، ومن أهم المعادن التي يتم تعدينها: الذهب، والألماس، والنحاس، والتيتانيوم، والبلاتينيوم، والنفط، والغاز الطبيعي، ويعد استخراج، وإنتاج، وبيع النفط والغاز الطبيعي من أكثر الأنشطة الاقتصادية التي تعود بأرباح مجدية على البلاد.

5- بناء الآلات:

توفر هذه الصناعة معظم احتياجات البلاد، وهي تشمل صناعة المراجل البخارية، والتوربينات، والمولدات الكهربائية، والسيارات، والقاطرات الكهربائية، وتلبي روسيا كذلك معظم احتياجاتها من بناء السفن، وتوليد الطاقة الكهربائية، ومعدات الإرسال، وأدوات الآلات، كما تنتج المصانع الروسية المعدات العسكرية والتي تشمل الأسلحة، والدبابات، والطائرات النفاثة، والصواريخ، التي تُباع في العديد من الدول الأخرى.

6- الكيماويات:

استخدمت هذه الصناعة في البداية الأملاح المعدنية، وأفران الكوك، وغازات الصهر، والأخشاب، والمواد الغذائية وخاصة البطاطا كمواد خام، وتم بناء مصانع المطاط الصناعي في منطقة الأرض السوداء، والمناطق الوسطى وهي المناطق التي يتم فيها إنتاج البطاطا بشكل كبير، كما تم تطوير مصانع حمض الكبريتيك في الأورال وشمال القوقاز حيث المعادن غير الحديدية، كما تم إنشاء مصانع لأسمدة البوتاسيوم والفوسفات في عدة مناطق قرب ترسبات أملاح البوتاسيوم والفوسفات، أدت زيادة استخدام النفط والغاز في النصف الثاني من القرن العشرين إلى بناء مصانع كيميائية جديدة وخاصة في مناطق الفولغا، والأورال، وشمال القوقاز، وغيرها، ممّا قلل من الاعتماد على الموارد التقليدية، ومن الجدير بالذكر أن الصناعة الكيميائية في روسيا تقل من ناحيتي الحجم والتنوع عن غيرها من الدول المتقدمة مثل، الولايات المتحدة، وكندا، والصين، ودول الاتحاد الأوروبي.[2]

7- الصناعات الخفيفة:

تنتشر صناعة النسيج بشكل كبير في المنطقة الوسطى في روسيا الأوروبية؛ فهي تنتج نسبة كبيرة من الملابس والأحذية للبلاد، كما تسود في روسيا صناعة المنسوجات القطنية، ويتم جلب القطن الخام بشكل رئيسي من دول آسيا الوسطى، كما يتم فيها إنتاج السلع الاستهلاكية طويلة الأمد مثل، الثلاجات، والغسالات، وأجهزة الراديو، والتلفزيون في بعض المناطق؛ مثل موسكو، وسانت بيترسبورغ وما حولها.

[1]- متاح على الرابط https://mawdoo3.com اطلع عليه بتاريخ 2019/04/28 على الساعة 22:00.

[2]- متاح على الرابط https://mawdoo3.com اطلع عليه بتاريخ 2019/04/28 على الساعة 22:00.

قطاع الخدمات:

يُعدّ قطاع الخدمات من أكبر القطاعات المهمة في الاقتصاد الروسي، إذ يُمثّل **60%** مـن الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، ويشمل مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية، ومنها، العقارات، والسياحة، وخدمات الرعاية الصحية، والتسويق، والخدمات المالية، وتجارة الجملة والتجزئة، والسلع المنزلية، كما تلعب تجارة التجزئة دوراً كبيراً في هذا القطاع.

المطلب الثاني :تجربة ماليزيا:

في هذا المطلب سوف نحاول عرض التجربة الصناعية الماليزية.

أولا: مراحل التجربة الصناعية الماليزية:

تعد ماليزيا من الدول التي لها تجربة رائدة في عملية التصنيع فقد مثلت اليابان القدوة الصناعية التي أخذ منها الماليزيون كيفية إعداد الخطط كما أن ماليزيا طورت صناعتها من تلك التي تعتمد على كثافة العمل إلى صناعات تعتمد على كثافة رأس المال وتحديدا الصناعات التكنولوجية، التي لها قيمة مضافة كبيرة، وقد مرت تجربة ماليزيا في التصنيع بمراحل هي[1]:

أ- مرحلة صناعات إحلال الواردات:

بدأت في مطلع الستينات إذ تم تطبيق سياسة إحلال الواردات وعلى أساسها قامت صناعات صغيرة الحجم وأخرى لإنتاج السلع التي تحل محل السلع المستوردة كالصناعات الغذائية وموارد البناء والتبغ والبلاستيك والكيميائيات، وتم إصدار قانون تشجيع الاستثمار سنة **1998** لجذب الاستثمارات الأجنبية في تلك المجالات.

بـ- مرحلة الصناعات التصديرية:

بدأت في مطلع السبعينات إذ شجعت الحكومة دخول الاستثمارات في مجال الإلكترونيات وصناعات النسيج من خلال توفر العمالة الرخيصة وحوافز ضريبية مغرية، وإصدار تراخيص منتجات أجنبية وإنشاء مناطق تجارة حرة، وعملت الحكومة على استضافة شركات المتعددة الجنسية لتشغيل خطوط الإنتاج في ماليزيا كما سمحت للشركات الأجنبية التي تنتج سلع للتصدير للتملك ملكية تامة دون اشتراط المساهمة المحلية.

1- متاح على الرابط: https://www. Mida.gov.my اطلع عليه بتاريخ 2019/04/21 على الساعة 22:00.

جـ- مرحلة التصنيع الثقيل والصناعات المعتمدة على المواد الماليزية:

بدأت هذه الفترة في مطلع الثمانينيات إذ شجعت الحكومة على مثل هذه الصناعات، كما شجعت على تصنيع السيارة الماليزية الوطنية ثم التوسع في صناعات الإسمنت والحديد والصلب والتركيز على صناعة الإلكترونيات والنسيج التي بدأت تساهم بثلثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي وتستوعب **30%** من العمالة ويلاحظ في هذه الفترة تمتع الصناعات الوطنية بالحماية الحكومية ودخول الدولة في مشروعات كثيرة تغطي كافة النشاطات الاقتصادية.

د- مرحلة تشجيع الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المضافة:

بدأت هذه الفترة في بداية التسعينات، إذ شجعت الحكومة على مثل هذه الصناعات وهي صناعات عالية التقنية تتطلب رأس مال كبير ومهارة عالية وذلك من أحل زيادة تنافس المنتجات الماليزية وتوسع دائرة أسواقها.

إن فترة (**1980-2000**) شهدت توسعا في استثمارات القطاع الصناعي إذ قام أكثر من **15** ألف مشروع صناعي بإجمالي رأس مال وصل إلى **800** مليار رينغت ماليزي، أي ما يعادل **236** مليار دولار شكلت فيها المشروعات الأجنبية **53**% و**36%** مشروعات محلية، ووفرت المشروعات هذه مليوني وظيفة إلى جانب نقل التقنية الحديثة وتطوير مهارات العمالية وإيجاد قنوات تسويقية جديدة.

ثانيا: عوامل نجاح التجربة الصناعية الماليزية:

تمثلت في مجموعة من النقاط كالتالي[1]:

- الانضباط بالعمل والتطبيقات الإدارية المنضبطة مع التركيز على العمل الجاد والإخلاص.
- التحديث والتصنيع بحلول **2020** إذ وضع ذلك في تصور رؤيا استشرافية للمستقبل لتكون ماليزيا عاصمة المعلوماتية ودولة عظمى في العالم.
- الأخذ بالتجربة اليابانية لأنها تناسب ماليزيا من جميع النواحي ولعل أبرز جانب الاستفادة من تجربة اليابان هو الاستثمار الياباني المباشر، إذ تعلمت ماليزيا أفكار علمية ووضعتها موضع التنفيذ كسياسة تعبئة المدخرات المحلية لتكوين رأس المال، لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1- مقال منشور بمجلة بابل العلوم الصرفة والتطبيقية، عدد3، ص63.

- انتهجت ماليزيا في نموذجها التصنيعي ما يسمى بطريقة التصنيع العنقودي الذي يقوم على أساس وجود علاقات ترابط على شكل عنقود تنتظم حباته بين الوحدات الإنتاجية والنشاطات المتصلة بها وتمثلها ثلاث عناصر (الصناعة، الموردون، خدمات الأعمال).

- دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية، هناك العديد من المؤسسات والهيئات ساهمت في إنجاح التنمية الصناعية هي:

أ- الهيئة الماليزية للتنمية الصناعية: تعدّ المحطة الوحيدة للمستثمرين الذين ينوون إنشاء استثمارات صناعية أو ذات صلة بالقطاع الصناعي في ماليزيا، وتقوم الهيئة بتوفير كل المعلومات عن الفرص الاستثمارات في ماليزيا، كما تتم جميع الإجراءات والتصاريح لقيام الأعمال الاستثمارية هذا إضافة إلى مسؤوليات أخرى أهمها:

- استضافة شركات متعددة الجنسية لفتح مراكز التشغيل وتوزيع في ماليزيا.
- توفير الخدمات الأساسية وتسيير الوصول للعمالة المدربة والمؤهلة.
- تقديم الحوافز والمنح والامتيازات الاستثمارية.

ب- الهيئة الإنتاجية القومية: هي هيئة اتحادية تهتم بزيادة الإنتاجية الكلية في الاقتصاد الماليزي، ومن مهامها تقديم مقترحات حول سياسة وتخطيط الإنتاجية كما تشجع على الامتيازات في التطبيقات النظامية في مجال الإنتاجية والمنافسة[1].

جـ- هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية: مهمتها ترويج وتشجيع التجارة الخارجية الماليزية والقيام بتقديم معلومات للمصدرين والموردين الماليزيين، وتطوير وتشجيع للمنتجات الماليزية مع التركيز على المنتجات الصناعية والقيام بإجراء الدراسات عن الأسواق الخارجية للمنتجات الماليزية.

د- هيئة التصنيع الثقيل، بدأت الهيئة بالاستثمار في مجال الحديد والصلب ومشروع السيارة الوطنية بروتون بالشراكة مع شركة ميتسوبوشي اليابانية، بالإضافة إلى إقامة مجمع الحديد والصلب العملاق.

1- مقال منشور بمجلة بابل العلوم الصرفة والتطبيقية، مرجع سابق، ص63.

المطلب الثالث: تجربة الصين

سوف نعرض في هذا المطلب تجربة الصين في قطاع الصناعة.

أولا: مظاهر التجربة الصينية:

كانت مظاهر الصناعة قبل ثورة **1949** قائمة على وحدا صغيرة أقامها الأجانب قرب الموانئ الكبيرة أو وحدات للصناعة الثقيلة أقامها اليابانيون، أما مظاهر وأهداف التجربة الصينية في الميدان الصناعي ما يلي[1]:

- إحداث إصلاح صناعي ابتداء من **1979** يهدف إلى التخطيط المركزي لكل الصناعات الاستخراجية واستقلالية تسيير المؤسسات وإعطاء صلاحيات واسعة لمسيري الوحدات الإنتاجية خاصة في مجال التسويق.
- فسح المجال للاستثمارات الخاصة بحيث عرفت **1982** ظهور مشاريع صناعية وتجارية، كما اتجهت نحو الخوصصة بهدف تطوير الإنتاج كما ونوعا وتوسيع الأسواق الخارجية.
- عملت الحكومة الصينية على توفير رؤوس الأموال للقطاع الصناعي عن طريق مداخيل القطاع الزراعي، ورؤوس الأموال الخاصة والتفتح على العالم الخارجي والسماح للمستثمرين الأجانب بالدخول إلى الأراضي الصينية.
- التفكير في الجودة حتى يتسنى لها بيع منتجاتها في الأسواق الخارجية اعتمادا على الطرق العلمية لتتمكن من إنتاج جيد ينافس منتجات الدول الصناعية الكبرى، كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية.
- تكوين مناطق استثمار دولية على طول سواحلها أي ما يعرف بمناطق التجارة الحرة وتصدير إنتاج هذه المناطق إلى الخارج مثل النسيج، الصناعة الإلكترونية، والميكانيكية لجودتها وانخفاض تكاليفها.
- بروز الصناعة النووية كمظهر للتطوع الصناعي فوجودها دليل على مدى التطور الصناعي، وقد تمكنت الصين من صناعة خمس مفاعل نووية وهي تشرف في الوقت الراهن على العديد من المشاريع النووية في بلدان العالم الثالث.

1- متاح على الرابط: http//:www.onefd.dz، أطلع عليه يوم 2019/04/29 على 22:50.

ثانيا: الإنتاج الصناعي وتوزيع:

تميزت الصين بالإنتاج الصناعي التالي[1]:

1- صناعة الحديد والصلب:

تعد صناعة الحديد والصلب من الدعائم الأساسية للصناعة الحديثة، لذلك أولت حكومة الصين هذه الصناعة أهمية بالغة وبذلت جهود كبيرة لتطوير هذا القطاع، مما أدى إلى ارتفاع إنتاج الحديد والصلب، ويتم إنتاج هذا الأخير في مناطق عديدة منها، شنغاي، إنشان، يوهان.

2- الصناعة الميكانيكية:

عرفت هذه الصناعة تطورا ملموسا منذ عام **1953** بسبب تطور صناعة الحديد والصلب، التي سمحت بإقامة مؤسسات صناعية صغيرة، وتجدر الإشارة إلى أنه منذ سنة **1977** اتجهت الدولة الصينية إلى بناء مؤسسات محلية صغيرة، تختص في معالجة إنتاج معين لحساب المؤسسات الكبرى، والهدف الأساسي لإنشائها هو امتصاص البطالة.

3- الصناعة الكيماوي:

بقيت الصين إلى غاية السبعينات تعاني الضعف في مجال الصناعة الكيماوية، لكن منذ أواخر السبعينات اتجهت الحكومة الصينية إلى استيراد مصانع جاهزة من الدول الغربية لصناعة الأسمدة الكيماوية، وقد سمح الاستيراد بإقامة مصانع في العديد من المناطق منها، يانغ، شنغاي، ومن بين المنتجات الصناعية الكيماوية الأسمدة الأزوتية والمبيدات[2].

4- صناعة النسيج:

يعد هذا القطاع أكبر وأقدم قطاع تقليدي وأول قطاع في الصناعة الخفيفة، وقد عرف هذا القطاع تطورا ملموسا منذ نجاح الثورة الشيوعية سنة **1949** وذلك بفضل ما تم بناءه من مصانع قطنية وصوفية.

5- صناعة الأجهزة الإلكترونية.

6- الصناعة النووية:

تدل هذه الصناعة الحديثة في الصين على التطور العلمي الهائل الذي بلغه هذا البلد.

1- متاح على الرابط:http//:www.onefd.dz، أطلع عليه يوم 2019/04/29 على 23:50.

2- متاح على الرابط: http//:www.onefd.dz، أطلع عليه يوم 2019/04/29 على 23:55.

المبحث الثالث: الإطار النظري للتنمية المحلية

لقد بيّنت العديد من الدراسات العملية على ضرورة التأكيد على محلية النشاط الاقتصادي، خاصة بالنسبة للمجتمعات النامية، وذلك باعتبارها الوسيلة الهامة لتخطي التخلف ونقل السلطة من المستوى المركزي إلى مستوى المجتمعات المحلية، ومن خلال هذا المبحث سنحاول إبراز المفاهيم الأساسية للتنمية المحلية مع بيان أهم المبادئ التي يمكن أن تعتمد عليها الدول النامية، بالإضافة إلى تبيان الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها، واستعراض أهم مراحلها ونماذجها ونظرياتها.

المطلب الأول: ماهية التنمية المحلية.

تسعى مختلف الدول إلى تحقيق التنمية المحلية، فهي أساس تقدمها في هذا الصدد نتعرف على نشأة التنمية المحلية، مفهومها، أهم المبادئ التي ترتكز عليها، بالإضافة إلى الأهداف التي ترجو تحقيقها.

أولا: نشأة التنمية المحلية.

ظهر مفهوم التنمية المحلية في سبعينيات القرن الماضي في الوسط الريفي على وجه الخصوص، كرد فعل على الأخطاء الاقتصادية والاجتماعية و الديموغرافية التي كانت تواجه المناطق الفقيرة الناتجة عن التحولات الاقتصادية، وتطور الأقطاب الصناعية والحضرية، حيث قامت مختلف الفواعل المحلية ومن داخل هذه المناطق على تقديم مفهوم جديد للتنمية المحلية قائم بصفة أساسية على النمو الاقتصادي والتهيئة المخططة، وكان أول ظهور فعلي لمفهوم التنمية المحلية في فرنسا كرد فعل لقرارات الدولة التي أرادت أن تجعل من إعداد التراب أولوية وطنية وكان الهدف من هذه القرارات هو القضاء على الفوارق الجهوية.

كما أن عملية التنمية المحلية القائمة على الرؤية الفوقية من خلال اتخاذ القرارات بصفة تنازلية بداية من أعلى هرم السلطة دون أدنى استشارة للسكان المعنيين بصورة مباشرة بمشاريع قد تمت مراجعتها سنوات الستينات والسبعينات، على هذا الأساس تعتبر مختلف الفواعل المحلية أن تنمية الإقليم يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حاجات وتطلعات السكان، وهذا ما يطلق عليه مصطلح التنمية من أسفل[1].

1- Fabrice p, "les tics dans le développement local de la réunion", France (autremer): université de la réunion 2007, p.5.

ثانيا: مفهوم التنمية المحلية.

في هذا الصدد لا بد من التطرق إلى تعريف التنمية، فهذا المصطلح يشير إلى الانتقال المقصود من حال إلى آخر، أفضل بكل المقاييس خلال فترة زمنية معينة يحددها المجتمع[1]، أما باللغة الإنجليزية فيشير إلى التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بآخر أكثر كفاءة، وقدرة على تحقيق الأهداف المخططة[2]، في حين تعرفها هيئة الأمم المتحدة: "أنها توحيد جهود المواطنين، والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها في الاندماج في حياة المجتمع، والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع"[3].

هناك تعارف عديدة للتنمية المحلية نكتفي بذكر البعض منها على سبيل المثال لا الحصر: تعريف فاروق زكي للتنمية المحلية في كتابه تنمية المجتمع في الدول النامية: "أنها تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين أحوال المجتمعات المحلية وتحقيق تكاملها في إطار حياة الأمن، ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما:

- مساهمة الأهالي أنفسهم في جهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم.
- توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة، والمساعدة الذاتية، والمتبادلة بين عناصر المجتمع، وجعل هذه العناصر أكثر فعالية"[4]، فهذا التعريف يتناول فكرة أساسية تنحصر في تركيز عملية التنمية المحلية على أساس مشاركة أفراد الجماعة المحلية في حد ذاتها، بالإضافة إلى أننا نستنتج أن المحرك الأساسي للتنمية يعتمد في الاعتماد على خصوصية البيئة المحلية، من مورد بشر وتمويل مالي ذاتي باعتبارها طاقات للمشاريع التنموية المحلية، أي على مستوى المجتمع المحلي، والذي نعني به الوحدة الاجتماعية التي يمكن أن يشارك المواطنون من خلالها فيما يحدث بداخله من برامج إنمائية مشاركة فعالة[5].

كما أن هناك من عرفها على أنها: "حركة التغيير التلقائي الجذري المستمر والمخطط في بناء وقيام مركب للأنشطة التنموية الشاملة والمتوازنة حكوميا وأهليا، والذي يتمثل ففي المشاركة الشعبية، والاستفادة المثلى من

1- سعد طه علام، "التنمية والدولة"، دار طيبة، القاهرة، مصر، 2004، ص10.

2- جمال حلاوة، علي صالح، "مدخل إلى علم التنمية"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص23.

3- محمد شفيق، "التنمية الاجتماعية"، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، ب س ن، الإسكندرية، مصر ص13.

4- مصطفى الجندي، "الإدارة المحلية وإستراتيجيتها"، منشأ المعارف، الإسكندرية، مصر، 1987، ص49.

5- محمد عبد الفتاح، محمد عبد الله "تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص43.

الموارد الطبيعية، البشرية والمادية لتحقيق العدالة التوزيعية للمردودات التنموية المتزايدة من الرخاء الاقتصادي"[1]، في حين **Bernard Pacquer** حسبه التنمية المحلية هي: "الملاحظة والتطبيق بإتباع وسيلة ممنهجة يمكن أن تضيف إستراتيجية لتعبئة كل الموارد والفاعلين في الوطن"[2].

كما يعرفها البعض الآخر: "أنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع في بناء المجتمع إن أمكن ذلك، فإن لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها، واستشارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية وفعالة لهذه الحركة"[3]، وهنا يتضح أنها أسلوب يتم من خلاله إحداث تغيرات في المحليات من أجل التوزيع العادل للعوائد وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. ويرى الكاتب **j.l.Guigou** في كتابه **Le développement local** "أنها التعبير على التضامن المحلي الناشئ من التفاعل الاجتماعي لسكان جهة معينة لتثمين ثرواتهم المحلية، التي ستقود إلى التنمية الاقتصادية"[4]، أي هي رغبة في الارتقاء بالمستوى المعيشي.

في حين أن هناك من يرى أنها: "عملية التوافق أو التداخل الاجتماعي، وأنها مستوى ملائم في المعيشة"[5]. والتي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال التركيز على الأجزاء الأكثر تخلفا في الدولة. كما يعتبرها محي الدين صابر: "مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي، والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية و الاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير، والعمل، والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية في كل المستويات عمليا وإداريا"[6]. أي أنها تستهدف تستهدف رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأقاليم المحلية.

أما أحمد رشيد يرى أن التنمية المحلية بهذا المعنى هي: "تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي، بواسطة جملة من السياسات العامة والبرامج الحكومية، تكون للأجهزة المركزية والمحلية للدولة دور فعال

1- منال محمود طلعت، "الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي"، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003، ص23.

2-JaquelineMagnien, Bernard Pacquern Vincent van Schnebel, Jacques Ibouche, "approchesd' économiesociale et de développement local", colloquefranco –québécois l'harmattan, 9,10 et 11 décembre 2002, p.27.

3- وسيلة سبتي، موسى رحماني "واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية" مداخلة في الملتقى الدولي حول تسير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 1-2 ديسمبر 2004، ص07.

4- عبد الناصر براني، ميلود زنكري، "قراءة في تجربة التنمية المحلية الماليزية، "سبل استفادة الجزائر منها"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وآفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، 14-15 أفريل 2008، ص15.

5- Brasseul, Jacques, Introduction A L'économe Du Développement, BertiEdition , 2008, P.38.

6- عبد الله خبابة، لعجي سعاد، "التنمية المحلية آلية التنمية الوطنية الشاملة"، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، 14-15 أفريل 2008، ص12.

في مجال التصميم والإعداد، الإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية"[1]، أي التنمية المحلية هي عملية مجتمعية ذات أبعاد متعددة، كما يعتبر فيليب **Roub. F**: "التغير من شيء غير مرغوب فيه إلى شيء مرغوب فيه، أو التوجه الفعلي البناء لتحقيق أهداف تتفق مع القيم التي يطلقها المجتمع"[2]، أي لابد من مراعاة قيم ومعايير المجتمع.

بالإضافة إلى تعريف **Xavier Griffer** للتنمية المحلية والمتمثل في: "أنها مسار تنويع وإثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل إقليم معين من خلال تعبئة طاقات وموارد ذلك الإقليم"[3]، كما يعرفها ويفر **Weaver**: "التنمية المحلية تعني بكل بساطة استعمال ثروات منطقة معينة من طرف ساكنيها من أجل تلبية حاجياتهم الخاصة، وأن مكونات هذه الاحتياجات تتمثل في: ثقافة المنطقة، السلطة السياسية والموارد الاقتصادية"[4]، بالإضافة إلى أن هناك من يرى أنها: "حركية متعددة الأبعاد والعوامل المسببة لها داخل مجتمع محلي معين، تتضمن بناء وإنجاز مشروع تنمية ذاتي المركز وذاتي لهذا المجتمع المحلي"[5].

وقد عرّفتها هيئة الأمم المتحدة بأنها: "العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومات لتحسين الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية في المجمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة، والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع"[6]، وتمّ تعريفها أيضا على أنها: "عملية مشتركة تتضمن تنظيم وتعبئة مختلف الوسائل، والموارد لتنفيذ مشاريع التنمية المحلية في مجال جغرافي ومؤسساتي وثقافي معين بهدف تحسين الظروف المعيشية لسكان هذا الإقليم"[7].

كما يمكن الوقوف عند تعريف أحد الكتاب والذي يرى أنها: "عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام

1- أحمد رشيد، "التنمية المحلية"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص16.

2- أحمد رشاد، عبد اللطيف "التنمية المحلية"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2011، ص80.

3- Xavier Griffer, Territoires de France: Les Enjeux Economique Soucieus De La Décentralisation, Ed. Économisa, Paris, 1984n P.146.

4- Weaver. C. le développement par les bas, vers doctrine de développement territorial, Ed lites, Paris. 1988. 1988.

5- Levy Jacques Et Lussault Michel, Dictionnaire De Géographie Et Des Science De L'espace Social, Edition : Belin n Paris : 2003, P.1003.

6- علي بوعمامة، بوعمامة نصر الدين، مفهوم التنمية المحلية و معوقات تجسيدها (مداخلة ضمن الملتقي الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع واقع و أفاق، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، 14-15 أفريل 2008، ص12.

7- Guide De La Méthodogie De Palification Local ; Comment "Labourer un plan de Développement Local"réalisépar la DGTD/DLR Ministére De 'économie Et De Développement Quagadougou, Mars 2000, P.10.

واستغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية، والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع وحدات الدولة"[1].

ومن خلال كل هذه التعاريف حول التنمية المحلية سنحاول إعطاء تعريف إجرائي لها والمتمثل في: هي عبارة عن عملية وأسلوب ونهج وإستراتيجية تهدف إلى توحيد الجهود الشعبية والحكومية ضمن محيط أو إقليم منطقة معينة عن طريق استغلال الموارد المحلية المتاحة في البيئة الداخلية والخارجية، بهدف الارتقاء بالوحدات المحلية في جميع المجالات، كما أنها تعد حجر الزاوية الذي تحقق من خلاله التنمية الشاملة.

وعلى النحو التالي نستنتج خصائص التنمية المحلية نوجزها في نقاط والمتمثلة في:

- صياغة وتنفذ البرامج التنموية المحلية التي تتلاءم مع كل منطقة.
- الإبداع والابتكار في إيجاد الحلول للمشاكل التي تعاني منها كل منطقة.
- تحسين علاقة المواطن المحلي بالحكومة وسد الفجوة بينهما بإشراكه في عملية تصميم وتنفيذ وتقييم البرامج التنموية المحلية.
- تحسين الخدمات العمومية بتكريس الرقابة المباشرة والمستمرة للمواطن عليها.
- بالإضافة إلى التكامل أي التكامل بين الريف والمدينة بمعنى أنه لا بد أن تقوم إستراتيجية التنمية المحلية على أساس التكامل والتوازن بين رأس المال البشري والمادي، فهذه الإستراتيجية تتوقف على طبيعة الظروف من حيث درجة التخلف، نوع الاستعمار، وكذا نوع الحكم السائد بالإضافة إلى درجة الاستقرار السياسي... وغيرها[2].

وفي هذا الصدد نوجز أهم المبادئ المتعلقة بالتنمية المحلية في نقاط أساسية[3]:

- المسؤولية الكاملة للسكان على المستوى المحلي في عملية اتخاذ القرار، وذلك عن طريق تنظيم آلية موحدة في التنمية على مستوى الوحدات المحلية، وكذا تشجيع المبادرات الشعبية من خلال آليات المشاركة الشعبية المحلية للإسهام في التكاليف الاستثمارية للمشروعات وفق الاحتياجات الجماهيرية[4].
- تنفيذ ومراقبة مختلف مراحل المشاريع التنموية من خلال مختلف القنوات.

1- مجموعة من الخبراء، "التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2008، ص21.

2- أحمد مصطفى خاطر، "تنمية المجتمع المحلي"، المكتب الجامعي، الإسكندرية، مصر، 1999، ص2.

3- Guide de la méthodologie de falitication local, op. cit, P.10.

4- طايع محمد سالمان، "أساليب ووسائل تحقيق التنمية الريفية: المشاركة الشعبية مدخلا"، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص12.

- خلق أطر محلية للتشاور واتخاذ القرارات.
- إقامة نظام مالي جواري لدعم مشاريع التنمية المحلية.
- الأخذ برغبات وآمال المواطنين المحليين بعين الاعتبار من طرف الشركاء المحليين للتنمية.

ثالثا: أهداف التنمية المحلية: تسعى التنمية المحلية لتحقيق جملة من الأهداف خدمة للمجتمع المحلي نذكر أهمها:

- تمويل مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية، يضمن تحقيق العدالة فيها، والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز جذب السكان.
- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية، مما يساعد في نقل المجتمع المحلي في حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.
- تسريع التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي تساهم في تخطيطها وإنجازها.
- ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يساهم في تعزيز قيامها بواجباتها، وتدعيم استقلاليتها[1].
- توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع والاعتماد على الذات من دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها.
- جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة، مما يساهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل.
- عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية[2].
- تعزيز روح العمل الاجتماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا[3].
- تثمين الموارد البشرية الطبيعية، والأملاك المحلية وترشيد استعمالها.

1- خيضر خنفري، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص28.

2- خيضر خنفري، المرجع السابق، 28.

3- أيمن عودة المعاني، "الإدارة المحلية"، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص140.

- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات، وتشجيع إنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية، بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاتف وتوحيد الجهود.
- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات، وداخل الإقليم الواحد.
- ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.
- إدخال واستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية.
- تنمية الهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص الوطني والأجنبي.
- إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها.
- تحسين ظروف حياة المواطنين من خلال تطوير مرافق الحياة الضرورية، وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج، والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي خاصة في المناطق الريفية.
- استغلال تطبيق العدالة والقانون في الاستفادة المرافق والخدمات الأساسية.
- محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش، ودعم الفئات الضعيفة والمهمشة وإدماجها في المجتمع.
- القضاء على البناء غير اللائق، عبر توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجه للفئات الضعيفة.
- التصدي ومحاربة الآفات الاجتماعية كالجريمة والعنف...إلخ، والعمل على نشر الفضيلة عبر برامج توعية والأبواب المفتوحة، والحملات وتنظيم الندوات والمحاضرات...إلخ[1].
- استحداث لمناصب شغل جديدة والمحافظة على ثقافة الحضارة وخصوصية المجتمع المحلي، والعمل على دمج واستغلال هذه الثقافات في سياساتها، واستراتيجياتها الترقوية والتنموية[2].
- تحقيق كفاءة الإدارة المحلية والتخفيف من أعباء الأجهزة المركزية والتغلب على مشكلة البيروقراطية.
- تنمية قدرات المواطنين على إدراك وتفهم مشاكلهم التي تواجههم ومن ثم تعبئة الإمكانيات المتوفرة لمواجهة هذه مختلف الصعوبات بأسلوب علمي وواقعي[3].

1- أحمد شريفي "تجربة التنمية المحلية في الجزائر"، مقال منشور مجلة العلوم الإنسانية، السنة السادسة، عدد 40، 2009، ص7.

2- عمر شريفي، "الإطار العام للجباية المحلية ودورها في دفع عجلة التنمية المحلية"، مداخلة ضمن الملتقى الأولى حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وآفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، 14-15 أفريل 2008، ص08.

3-محمد حمازة، "دور المناطق الصناعية في التنمية المحلية، دراسة ميدانية في المنطقة الصناعية لمدينة باتنة"، 2005-2009، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012، ص60.

المطلب الثاني: نظريات مراحل التنمية المحلية.

هناك مجموعة من المفكرين والباحثين كل منهم قسّم نظريات التنمية المحلية، ونماذجها حسب وجهة نظره والمدروسة التي ينتمي إليها، وفي هذا المطلب حاولنا دمج أفكار مختلف المفكرين وإعطاء صورة كاملة عن أهم نظريات ونماذج التنمية المحلية.

أولا: نظريات التنمية المحلية.

إن إشكالية التنمية المحلية طرحت كأحد البدائل للنموذج الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان سائدا، حيث أن الواقع بين وجود تناقضات بين تنمية الدولة من جهة، وتنمية المناطق من جهة أخرى مما أدى إلى بروز توجهات وأفكار جديدة:

1- نظرية أقطاب النمو: والتي يمثلها كل من فرانسوا **fran9çois**، بودفيل **Budwil**، هيرشما **Hirshman**... وغيرهم، فقد كانت تهدف إلى تعمير الأرياف والقضاء على الفوارق التي تميز المدينة عن الريف[1]. تقوم هذه النظرية على أساس القضاء المتعدد الأقطاب، و الذي يعرفه فرانسوا بيرو بأنه فضاء غير متجانس ،حيث تتكامل أجزائه فيما بينها وتقوم بينه وبين الأقطاب المسيطرة تبادل أكبر من المناطق القريبة[2].

كما يعرف فليب أيدلو **Aydleu Philip** هذه النظرية بأنها: "نظرية للنمو القطاعي غير المتوازن، وفي آن واحد كنظرية نمو جهوية غير متوازنة...إنها بالنسبة لنا تمثل نظرية تنمية المناطق، والنظرية التي تأخذ بعين الاعتبار عدم التساوي بين الفضاءات"[3]، فهذه النظرية تقوم على فكرة التقسيم على أقطاب كبيرة غير متجانسة، مما يؤدي بذلك إلى البحث في كيفية تطوير كل قطب حسب خصوصيته وبالتالي تنمية الدولة ككل.

2- نظرية القاعدة الاقتصادية: والتي تعتمد على فكرة الصادرات كأساس لتنمية المناطق المحلية، فهنا مستوى الإنتاج والتشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير. في هذا الصدر يقول كلود لكور: "النمو الحضري يتحدد بإنشاء مناصب شغل والذي يخلق مداخيل تأتي من خلال النشاطات المتميزة، هذه النشاطات تؤدي للتصدير الذي يؤمن مداخيل من الخارج، هذه الأخيرة تسمح بتوفير مختلف الحاجيات المحلية وكذا توسع النمو"[4].

1- خيضر خنفري، مرجع سابق، ص13.

2- Joseph Laugier, Pierre Dufaud et Claude LacourEspace Régional Et Aménageant Du territoire, Edition Dalloz, Paris, 1979, P.29.

3- Philippe Aydalot, Economie Régionale Et urbain, Ed. Economisa. Paris, 1985, P.119.

4- Joseph Laugier, Op. cit, P.119.

تقسم هذه النظرية الأنشطة الاقتصادية داخل المنطقة إلى:[1]

- نشاطات قاعدية و التي تغطي القطاعات المصدرة التي تساهم في خلق مناصب شغل، وجلب مداخيل من الخارج.
- نشاطات داخلية الموجهة لتلبية الحاجيات الداخلية للمنطقة.

وبالتالي التكامل بين النشاطات يساهم في تطوي المنطقة وبالتالي تطوير البلد بأكمله.

3- نظرية التنمية من تحت: والتي تركز على فكرة تنظيم الاقتصاد من طرف أعضاء المجموعات المحلية لصالحها، ظهرت هذه النظرية في بداية السبعينات، وقد تميزت هذه الفترة بعدة تحولات مست الاقتصاد العالمي مما طرح أفكارا جديدة، وبدائل تمثلت في البحث عن تنمية تنطلق من الأسفل نحو الأعلى[2].

ويقول لويس قيقو **Guigou Louis** حسب هذه النظرية: "أن التنمية المحلية هي تعبير عن تضامن محا، هذا التضامن يخلق علاقات اجتماعية جديدة، ويظهر إرادة سكان منطقة معينة لتثمين الثروات المحلية والذي يخلق بدوره تنمية اقتصادية"[3].

4- نظرية المقاطعة الصناعية: تقوم هذه النظرية على فكرة أنها ترتكز على مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **PME** في منطقة واحدة، يعود عليها بالنفع مما يؤدي إلى الاستفادة من يد عاملة مؤهلة وقريبة، تخفيض تكلفة النقل عند الشراء أو البيع، وتسهيل تحويل المعلومات بين المؤسسات.

إن قيام مثل هذه التجمعات الصناعية يسمح بتبادل المعلومات نظرا للتقارب في مكان واحد، فالعمال والإطارات والرؤساء والحراس وزوجاتهم ستتاح لهم الفرصة للتكلم والتقارب، وبالتالي إمكانية القيام بمبادرات وخلق روابط محلية بينهم تشعرهم بالانتماء إلى حيز معين[4].

5- نظرية الوسط المحدد: يرأسها فيليب أيدلو **Philip Aydleu**، والتي تعتبر الإقليم هو الوسط المتجدد والمنشئ لكل الأنشطة، حيث يرى أصحاب هذه النظريةأن التنمية المحلية هي نتاج تطور متسلسل ومتجدد على إقليم معين، أي أن التنمية لا تحدث إلى في وجود إقليم فيه عناصر، وعوامل قادرة على استيعاب مختلف المعارف والتأقلم مع مختلف المتغيرات[5].

1- خيضر خنفري، مرجع سابق، ص14.

2- المرجع نفسه، ص15.

3- Jean-Louis Guigou, Le dévelippement Local : Espoirs Et Freins, In Développement Local Et Décentralisation, Sous La Direction De Bernard Guanier, Ed. Economisa, Paris, 1986, P.47.

4- خيضر خنفري، مرجع سابق، ص15.

5- المرجع نفسه، ص16.

وفي هذا الصدد يقول دينيس مايلات **Dennis mailât**: "أن الإقليم يضم مجموعة متكاملة من أدوات الإنتاج، وثقافة تقنية وعناصر تساعد المؤسسة على المعرفة، والتنظيم واستعمال التكنولوجيات ودخول السوق، وبذلك فالوسط يقدم كوسيلة للاستيعاب، والفهم والحركة المتواصلة"[1]، أي أن المكان الأفضل للتطور وإحداث التنمية حسب هذه النظرية هو الوسط.

ثانيا: مراحل التنمية المحلية.

عدّد تايلور خطوات لعملية التنمية المحلية وهي كما يلي[2]:

- المناقشة المنظمة للحاجات المشتركة للمجتمع المحلي.
- التخطيط المنظم.
- التعبئة الشاملة.
- محاولة تحقيق أكبر قدر من التحسينات المدخلة على المجتمع المحلي، محاولة تغذية المشاريع بعضها ببعض.

وتفضيلا لهذه الخطوات يمكن شرحها في المراحل التي تمر بها عملية التنمية المحلية كما يلي:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة تهيئة المجتمع للمشروع وتشمل على[3]:

- **المناقشة المنظمة مع الجماهير**: بحيث يقوم المشرف بمناقشة مشروعه التنموي مع أفراد المجتمع المحلي موضحا بذلك فائدته وأهدافه والدور المنوط بهم، وأن يتعرف على أراءهم حول المشروع، وعادة ما تتم هذه المناقشة سواء بالاتصال بجميع المواطنين أو الاقتصار على القادة المحليين للمجتمع.
- **كسب ثقة الأهالي**: يتحلى المشرف ببعض الخصائص الاجتماعية المرتبطة بالإنجازات التي حققها للمجتمع، فهذا يؤدي لدعم الثقة بينه وبين الأهالي من جهة، وزيادة ثقتهم بأنفهم من جهة أخرى.
- **التعرف على المجتمع**: أي ضرورة التعرف على الجوانب المكونة للمجتمع الاقتصادية والاجتماعية، لتتمكن من التعرف على الأشخاص والجماعات التي يمكن أن تعدم الأهداف التنموية للمشروع، ونبذ الصراع والنزاع.

1- Dénis Millâ, Comportement Spatiaux Et Milieux Innovateur In Encyclipédie D'économe Spatiale, Ed. Economisa, Paris, 1995, P.256.

2- عادل الهواري مختار، "التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993، ص64.

3- سفيان ريميلاوي، "دور المدني في التنمية المحلية في الجزائر، "حالة بلدية الجزائر الوسطى"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2011، 2012، ص51.

- **تقويم جهود التنمية المحلية:** وهذا يعني تقويم المشاريع التنموية من حيث تحقيقها لأهدافها ومشاركة المواطنين فيها، وكذا الوقوف على الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أحاطت بتنفيذها.

- **تشكيل جهاز التنمية:** ويتم تكوين هذا الجهاز من بعض العاملين في المؤسسات الحكومية والأهلية، وقيادات المجتمع الشعبية، ذات التأثير والنفوذ والسمعة الطيبة، وبواسطة هذا الجهاز يمكن تحقيق أهداف التنمية.

- **التأكد من كفاءة الجهاز:** وذلك بقيام المشرف ببلورة مشروع هدفه اختيار الجهاز ومدى كفاءته، مع إشعار المواطنين وخلق التطلعات لدى المواطنين، كما أن هذه الخطوة متعلقة بنجاح المشرف في كسب ثقة المواطنين، وكذا نجاحه في تنفيذ المشروع الأول، لأن هذا النجاح من يؤدي إلى المشاركة الواسعة للمواطنين، فقد وجد الأخصائيون أن نجاح المشروع الأول يتوقّف عليه استمرارية ونجاح برامج التنمية ومشاركة المواطنين فيها.

المرحلة الثانية: ويتم فيها التصميم المبدئي للخطة التنموي، وذلك عن طريق جمع البيانات الأساسية واقتراح الأهداف المبدئية للخطة بصورة واقعية تعبر عن حاجات المجتمع، كما يتم في إطار هذه المرحلة أيضا تحديد أهداف الخطة التي ينبغي أن تشكل جانبين رئيسيين يتمثلان في: إحداث تغيرات اجتماعية واقتصادية في المجتمع، وتغيير العلاقات والقيم الاجتماعية التي يمكن أن تعيق العملية التنموية، بالإضافة إلى تحقيق الحاجات التي يشكو منها هذا المجتمع، كما يعتمد هذا التصميم إلى مشاركة المواطنين ثم يتم عرضها على مجلس إدارة المشروع[1].

المرحلة الثالثة: بعد قيام التخطيط بدراسة آراء المواطنين ومقترحاتهم وأخذها في الحسبان في ضوء الموارد المتاحة وظروف المجتمع، يقوم هذا الجهاز بإعادة دراسة المشروعات وترتيبها في سلك الأولويات بعد المفاضلة فيما بينها من وجوه متعددة للتوصل إلى إعداد الخطة النهائية، وهذه المفاضلة بين المروعات يتم تحديدها من حيث نوعيتها، وطبيعة الأماكن والأحياء التي تقام بها، وأخيرا عدد الأفراد الذين يمكنهم الاستفادة منها[2].

المرحلة الرابعة: يتم فيها التنفيذ الفعلي لعملية التنمية المحلية، حيث يعمل خلالها الأخصائي في التنمية على تحقيق:

1- سفيان ريميلاوي، مرجع سابق ص51.

2- المرجع نفسه.

- استثارة الرغبة في سكان المجتمع لإحداث التغيير.
- إحداث التغيير المطلوب.
- تثبيت التغير واستمراره.

كما يتم في هذه المرحلة توزيع المسؤوليات على المواطنين المحليين حسب الرغبة، والمهارة والاستعداد[1] فلا يجب أن يستبعد عامل إلى جماعة معينة، إلا إذا اقتضت المصلحة العامة، كما يجب أن يراعي في توزيع المسؤوليات عدم التداخل والتضارب، ومن الأفضل تدريب الأفراد على الأعمال قبل البدء في العمل.

المرحلة الخامسة: تهدف هذه المرحلة للتأكد من البرامج التي تم الاتفاق عليها في الخطة، والتعرف على اتجاهات سير العمل ومعدلات أدائه، ولعملية المتابعة أهداف منها: توفير بعض المعلومات التي كانت غير متوفرة في البداية، مما يؤدي إلى إدخال بعض التحسينات عليها، كما تفيد في تقوية الثقة بين المواطنين وبين الأجهزة التنفيذية، ذلك أن المواطن العادي أكثر اتصالا بمجالات الخدمة عنه في مجال الإنتاج[2].

ويمكن تصنيف المتابعة إلى نوعين: متابعة مالية ومتابعة نوعية، أما من حيث المستوى فيمكن تصنيفها إلى متابعة على مستوى كل المشروعات، ومتابعة على مستوى القطاعات الكلية للمجتمع المحلي، أما عن فكرة المتابعة فمن الأفضل أن ترتبط بمرحلتين من مراحل التنفيذ هما: مرحلة الإنشاء ومرحلة التشغيل، كما يجب أن تعتمد على دقة المعلومات والبيانات المقدمة وموضوعيتها مع الإشارة فيها للصعوبات دون خوف حتى لا تتراكم السلبيات[3].

المرحلة السادسة: أما التقويم فهو إدارة أو منهج علمي، ينصب على البرامج أكثر منه على الأهداف من اللحظة الأولى لتنفيذها وذلك على فترات معينة ومتابعة من خلال التنفيذ وقد يكون للتقويم يوميا أو شهريا أو كل 6 أشهر، أو كل سنة، حسب طول فترة تنفيذ البرامج الموضوعية أيضا، للتقويم أثره في اكتشاف العناصر والخبرات الناجحة في العمل كما أنه يعين على إصلاح وتوجيه هذه العناصر في حالة ارتكاب أخطائها[4]. ويستهدف الكشف عن حقيقة تأثير لبرنامج التنمية الاقتصادية في النطاقين القومي والمحلي على السواء، إذ

1- سفيان ريميلاوي، مرجع سابق، ص50.
2- المرجع نفسه، ص ص51، 52.
3- عادل الهواري مختار، مرجع سابق، ص66.
4- حمدي الحنادي، بحوث تنمية المجتمع، مترجم، المفاهيم والقضايا الإستراتيجية، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان 1990، ص15.

فبعد أن يتم تنفيذ المشروع يجب أن تتم عملية التقويم لإدراك فيما إذا حقق هذا المشروع أهدافه أو لا، وإلى أي مدى قد وصل إلى ذلك، ويتم التقويم بإحدى الطريقتين[1]:

1/ مقارنة المجتمع الذي تمت في عملية التنمية بمجتمع ضابط آخر تتشابه فيه كل العوامل عدا متغير البرنامج وتتم المقارنة بينهما، ثم تستخدم نتائج المقارنة في التقويم.

2/ يتم التقويم بمقارنة المجتمع بنفسه قبل وبعد تنفيذ البرنامج، ومع قياس اتجاهات المواطنين للكشف عن مدى التقدم، ولكي يتم تقويم هذه المشروعات يمكن إتباع الخطوات التالية:

- تحديد أهداف المشروع.
- تحديد أهداف التقويم.
- تحديد مكان التقويم.
- تحديد المناهج المستخدمة.
- جمع البيانات.
- تحليل البيانات واستخلاص النتائج.

المطلب الثالث: مجالات ونماذج التنمية المحلية.

إن مجالات التنمية المحلية ونماذجها تتعدد بتعدد المفكرين، وأبعادهم الفكرية وظروفهم البيئية المحيطة بهم وعلى هذا الأساس سيتم التطرق إلى أهم المجالات والنماذج من خلال محاولة دمجها وإعطاء صورة واضحة عنها.

أولا: مجالات التنمية المحلية.

من المعلوم أنه لا يمكن حصر مجالات التنمية المحلية لأنها كثيرة إلا أننا سنقتصر على ثلاث مجالات أساسية وهي: الصحة، السكن، والتعليم.

1- الصحة:

تعتبر الصحة في عملية التنمية المحلية ضرورة لمواجهة الاحتياجات الإنسانية، فضلا عن دورها وأهميتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية، لأنه لا يمكن التعامل مع الجانب الصحي بمعزل عن العوامل الأخرى المتصلة بعملية التنمية، فهي تؤثر بطريقة أو بأخرى على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، كما تتأثر هي ذاتها بهذه

1- سفيان ريميلاوي، مرجع سابق، ص53.

العوامل والتي تتمثل في الدخل، ومستويات المعيشة والتغذية، فهناك على سبيل المثال اعتمادا متبادلا بين الصحة والتعليم، فالطفل لا يمكنه الاستيعاب الجيد لدروسه إلا بتوفر حالة صحية جيدة، فضلا عن استخدامه للمعارف والمهارات التي اكتسبها والتي بدورها تعتمد على لياقته الجسمية، والعقلية والذهنية[1].

وقد حقّقت الدول النامية خلال فترة من القرن الماضي نموا واضحا في السيطرة على الأمراض الوبائية، إلا أن تردي الأوضاع الصحية ما زال هو المصير لأغلب سكان هذا العالم، ولا تزال بعض الدول في إفريقيا لا يبلغ فيها طفل من أربعة أطفال عيد ميلاده الأول، ومن البديهي أن التغيرات الأساسية المتعلقة بتحسن الأحوال الصحية تتعلق بضرورة إجراء تغييرات شاملة لرفع المستوى المادي لحياة السكان، وتحسين الظروف المعيشية، وإنشاء المؤسسات العلمية بالإضافة إلى نشر الثقافة الصحية، حتى يتهيأ للسكان المناخ الملائم للإسهام بوعي وإرادة في التنمية المحلية الشاملة اجتماعية كانت أو اقتصادية، وليس هناك شك في أن الرعاية الصحية الأولية هي السبيل الأساسي لبلوغ هذا الهدف، لذلك فإن تحليل معوقات الرعاية الصحية في المجتمع المحلي والنهوض بخدماتها أمر في غاية الأهمية، ولكن الأمر ليس بهذه البساطة، لأنه قد يمثل مطلبا على مستوى الشعارات الفارغة من المضمون الحقيقي، فلا بد مثلا لبلوغ أهداف الرعاية الصحية من مواجهة مشاكل سوء التغذية، التي تنعكس مثلا على انخفاض إنتاجية العمل في المجتمع المحلي[2].

تتضح مشكلة الصحة كعنصر أساسي في دفع عجلة التنمية، حيث أن امتلاك الفرد صحة جيدة لها تأثير مباشر على المردودية الإنتاجية له، فإذا كان يتمتع بصحة جيدة تعطيه المقدرة على بذل مجهود أكبر في عمله[3]، وعليه يمكن أن نستخلص بأن توفير المستشفيات ووسائل العلاج الطبية الحديثة وتهيئة الإقليم والحفاظ على البيئة تلعب دورا هاما في قدرات الفرد وتحسين الإنتاج والإنتاجية.

2- التعليم:

هناك علاقة وثيقة بين التعليم والتنمية، فالمجتمعات النامية يسودها تفكير تقليدي، وتحكمها قيم جامدة تقف في سبيل التغيير وتعترض مجراه، ومن ثم فإن التعليم يساعد ويعمل على إزالة المعوقات الثقافية وخلق اتجاهات علمية جديدة، تساعد المجتمعات على الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع المعاصر.

1- خميسي مقداد، "واقع وآفاق التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة 1990-2008 حالة ولاية البليدة"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص14.

2- المرجع نفسه، ص15.

3- الزوهير رحراج، "التنمية المحلية في الجزائر –واقع وآفاق-"، مذكرة دكتوراه، قسم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012،2013، ص30.

والتعليم ممكن أن يؤدي وظيفته في هذا المجال بوسائل متعددة، فهو يساعد على اكتشاف وتنمية مواهب الأفراد، كما يهيئ سبل التفكير العلمي الموضوعي في مختلف المسائل ويزيد قدرتهم على الإبداع والابتكار، كما أصبح ينظر إلى التعليم على أنه عامل محفز في التنمية المحلية باعتباره نوع من الاستثمار البشري في العملية الإنتاجية، فقد أصبح من المتعارف أن المشكلات التربوية والثقافية وتغيير الاتجاهات الثقافية لمجتمع ما يؤثر بطريقة إيجابية في مجالات التحولات الاقتصادية والاجتماعية[1].

وفي هذا الصدد يرى آرثر لويس **Arthur Lewis** مثلا إن فشل أي سياسة تنموية يرجع إلى قلة التعليم وانتشار الأمية، كما أنه على الرغم من أهمية التعليم الأساسي للصغار وأهمية توجيهه وتطويره إلا أن الاهتمام بالتعليم ينبغي أن يتضمن تطوير برامج ملائمة لتعليم الكبار، وخلق الكوادر القادرة على مواجهة متطلبات العمل في القطاعات الأساسية في عملية التنمية، وفي مقدمتها قطاعي الصناعة والزراعة[2].

في إحدى الدراسات أجريت عن 6 دول متقدمة وهي: (اليابان، المملكة المتحدة، السويد، فرنسا، إيطاليا، أستراليا) خلال فترات زمنية مختلفة، وتم اختبار علاقات التبادل بين النمو والتعليم العالي، فيتبين أن التعليم العالي والتطور فيه كان له تأثير جوهريا، وتلقائيا على مستوى التنمية المحلية، ومعدل نموها في الأربعة دول الأولى، ولم يكن كذلك في اثنين منهما، وهذا ما يجعلنا ندرك أن مستوى التعليم يمكن أن يؤثر سلبيا أو إيجابيا على التنمية المحلية[3].

3- السكن:

تعتبر الحاجة إلى المأوى حاجة أساسية، ومع ذلك فقد عجزت معظم الدول النامية عن منح هذه الحاجة ما تستحق من أولوية، ومن ثم جرت العادة على ترك تدبيرها للأفراد، ولهذا أصبحت مشكلة السكن مشكلة اجتماعية، تتحكم في تغيير مجرى حياة الإنسان في مجتمعنا، وتؤثر تأثيرا بالغا على العمل والعلاقات الأسرية، كما يترتب عليها الكثير من المشاكل المتعلقة بأنماط السلوك الإنحرافية بكل صورها، لذلك فإن دراسة الأوضاع السكنية، ومشاكل الإسكان في المجتمع المحلي والسعي نحو التخطيط لمواجهتها بالجهود الذاتية، ودعم الجهود الحكومية لها أمر بالغ الأهمية، فضلا عن مراعاة طبيعة الظروف السائدة من حيث المناخ والبيئة، والقيم الثقافية

1- الزوهير رجراج، المرجع السابق، ص31.

2- المرجع نفسه، ص16.

3- محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص89،90.

لأي مجتمع محلي، ومن ثم لا يمكن أن يفرض نمط واحد للإسكان باعتباره نموذجا شاملا يلاءم جميع الأحوال[1].

وينبغي أن نشير هنا بأن تغيير بعض المعتقدات والمعايير الاجتماعية، والاتجاهات الثقافية قد يؤثر بصورة أو بأخرى على مواجهة المشكلة السكانية، لذلك فإن أي تخطيط لمواجهة المشاكل السكانية ينبغي أن يضع اعتبارا للأبعاد الثقافي، والاجتماعية لهذه المشكلة.

ثانيا: نماذج التنمية المحلية.

من خلال الاطلاع على النماذج الإنمائية التطبيقية لكثير من الدول النامية يلاحظ بأنه هناك ثلاث نماذج رئيسية للتنمية المحلية وهي:

1/ النموذج التكاملي: يتمثل هذا النموذج في مجموعة من البرامج التي تطبق على المستوى الوطني، بحيث تشمل كل المناطق الجغرافية في الدولة، بمعنى آخر النموذج التكاملي هو الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي على المستويين المحلي والوطني، والتي تحقق أيضا التنسيق والتعاون بين جهود الحكومة المخططة، والجهود المحلية المستشارة، كما يقود هذا النموذج على أساس استحداث وحدات إدارية، وتنظيمية جديدة بغرض توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية التي يشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة الوظيفية القائمة على المستويات الإدارية مثل: وزارة التخطيط في بعض الدول النامية[2].

ولنجاح هذا النموذج يجب توفر اتصال من خلال قنوات ثابتة، ومستقرة بين الهيئة المركزية والهيئة المحلية، من خلال لجان مشكلة في العديد من المؤسسات الإدارية والتنظيمية المسؤولة عن تحقيق التنمية المحلية، وهو النموذج الذي أخذت به معظم الدول النامية ومنها الجزائر.

2/ التطبيق التكييفي: يتشابه هذا النموذج مع النموذج السابق ذكره في كون برنامج كل منهما ينبثق على المستوى المركزي، والاختلاف بينهما يتمثل في كون هذا النموذج يتم التركز فيه على عمليات تنمية المجتمع المحلي من خلال الجهود الذاتية، والاعتماد على التنظيمات المحلية كما يتطلب هذا النموذج كذلك استحداث تغيرات في التنظيم الإداري القائم كونه قابل للتنفيذ في ظل أي تنظيم، ويمكن أن يلحق الجهاز التنظيمي المشرف على تنفيذه بأي جهاز إداري قائم، ولجأت الكثير من الدول النامية بعد استقلالها إلى هذا النوع من

1- خميسي مقداد، المرجع السابق، ص15.

2- عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2001، ص33.

النماذج مثل، غانا نظرا لندرة العوامل المادية والفنية لهذه الدول، ولكن سرعان ما تلجأ إلى النموذج التكاملي، كونه قادرا على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية[1].

3/ نموذج المشروع: ويختلف هذا النموذج عن النموذجين السابقين كونه يطبق في منطقة جغرافية معينة لهذا له خصوصيته المتميزة.

ويرى بعض المهتمين بشؤون التنمية أن هذا النموذج المتعدد الأغراض يمكن أن يكون بمثابة نموذجا تجريبيا، أو استطلاعيا يطبق على المستوى الوطني إذا ما ثبت نجاحه وفعاليته في المناطق التجريبية، ويقصي دبها المناطق المحلية، طبق هذا النموذج في مشروع الجزيرة في السودان[2].

1- المرجع نفسه.

2- خميسي مقداد، المرجع السابق، ص ص17،18.

خلاصة:

وفي ضوء ما تيسر عرضه نجد أن القطاع الخاص يشمل كل ما يقوم به الإنسان من نشاطات سواء كان ذلك بقابل مادي يعود عليه بالربح، وذلك في إطار توظيف الإنسان لجملة من إمكانياته الجسمانية والذهنية مع استخدامه الأمثل لمجموعة الوسائل المحلية المتاحة، هذه الأخيرة التي تتطور بتطور وتعقد احتياجات الإنسان نتيجة مواكبته للعصر، وبهذا يأخذ مفهوم النشاط الإنساني منحى آخر ويدخل في ظل نظام اقتصادي معين بناءً على اختيار الإنسان ومدى ميوله لهذا النشاط، وفي مجال هذا النظام تتحدد الغاية من ممارسة العمل المتمثل في تحقيق التنمية المحلية التي تشمل مختلف النواحي الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والثقافية في آن واحد فهي تتعلق بكل مجالات الحياة بمعناها الواسع.

فالتنمية المحلية تتم على المستوى القومي والمحلي أي أنها تشمل المجتمعات المحلية بقطاعيها الريفي والحضري، على اعتبار أن تنمية المجتمعات المحلية هي جزء من التنمية القومية ومؤشر هام يدل على نجاحها أو فشلها، فهي تمثل نوع من تقسيم العمل في إطار السياسة العامة للتنمية الشاملة للمجتمع المحلي ككل وهذا ما سنتطرق إليه في الجزائر في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

واقع القطاع الصناعي وأثره في تحقيق التنمية المحلية لولاية تيسمسيلت

تمهيد:

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية لما له من دور هام في التنمية الاقتصادية لذلك تسعى معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية لتنظيم اقتصادها ومعرفة كل كبيرة و صغيرة عنه وهذا من خلال معرفة الهيكل الصناعي لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية، حيث إذا أرادات أي دولة إن تتعرف على مدى نجاح وتطور صناعة معينة فإنها تتطرق لهيكلها الصناعي ودراسة محددات الهيكل المعني من خلال معرفة درجة تركز المؤسسات فيه وكذلك العوائق القانونية التنظيمية والإستراتيجية.

لكن لكل هيكل صناعي أشكال تحددها مستوى المنافسة الموجودة داخل السوق لتلك الصناعة، سواء كانت منافسة كاملة أو منافسة احتكارية أو احتكار تام، ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى واقع القطاع الصناعي وأثره في تحقيق التنمية المحلية بولاية تيسمسيلت ولتسهيل الدراسة وربط المعلومات تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: واقع قطاع الصناعة.

المبحث الثاني : فرص الاستثمار الصناعي بولاية تيسمسيلت.

المبحث الثالث: تقييم قطاع الصناعة بولاية تيسمسيلت في تحقيق التنمية المحلية.

المبحث الأول : واقع قطاع الصناعة بولاية تيسمسيلت

لقد مرت الصناعة بالجزئر بعدة مراحل، حيث كانت الصناعة في الجزائر قبل الاستقلال من تنظيم المستعمر حيث عمل على وضع أقطاب صناعية في عدة ولايات، وبعد الاستقلال مرت الصناعة بولاية تيسمسيلت بعدة مراحل سيتم توضيحها على النحو التالي.

المطلب الأول: من الاستقلال الى غاية 1990

بعد الاستقلال مباشرة انتهجت الجزائر نهج الاقتصاد الموجه، الذي تحدد فيه الحكومة، وليس السوق الحر السلع التي ينبغي إنتاجها، ومقدار إنتاجها والسعر الدي تقدم به السلع للبيع ويعتبر الإقتصاد الموجه سمة أساسية لأي مجتمع شيوعي، وتعد كوبا وكوريا الشمالية والإتحاد السوفياتي السابق هي أمثلة على البلدان التي لديها اقتصادات قيادية، في حين حافظت الصين على اقتصاد رائد منذ عقود قبل الإنتقال إلى اقتصاد مختلط يضم عناصر شيوعية ورأسمالية على السواء.

ومن عيوب هذا الإقتصاد الموجه غير قادر على تخصيص السلع بكفاءة لعدم المعرفة الكافية، أو عدم قدرة المخطط الرئيسي على تحديد مقدار الإنتاج الجيد، ويشكل النقص والفائض عواقب مشتركة للإقتصاد الموجه، بالإضافة إلى أن الحكومة غير متصلة بالمستهلكين ومتطلباتهم حيث ان احتياجاتهم متقلبة أكثر منها ثابتة. ونتيجة لذلك، يواجه الكيان الذي يسيطر على وسائل الإنتاج صعوبة مستمرة في الإستجابة للطلب المتغير باستمرار في مختلف القطاعات في الوقت المناسب، وعلاوة على ذلك فإن المخطط الرئيسي في الإقتصاد الموجه يحدد الأسعار بشكل صارم على اساس احتياجات الإيرادات مما يؤدي إلى تسعير يكاد يكون دائما غير فعال فيما يتعلق بالناتج والطلب[1].

ويحتفظ الإقتصاد الموجه بمؤيديه حيث يرى الذين يفضلون هذا النظام السوقي أن الإقتصادات الموجه يخصص الموارد لتحقيق أقصى قدر من الأرباح وبالإضافة إلى ذلك، يدعي المؤيدون ان الإقتصادات الموجه تتحكم بشكل أفضل من مستويات العمالة من اقتصادات السوق الحر، لأنها يمكن أن تخلق فرص عمل للمواطنين للعمل عند الضرورة، حتى في غياب الحاجة المشروعة إلى هذا العمل.

– الإقتصاد الوطني ذو توجه الإشتراكي 1962/1979

لقد كان برنامج طرابلس **1962** أول النصوص الأساسية التي تحكم السياسة الإقتصادية الاجتماعية للدولة الجزائرية، حيث اتبعت الجزائر غداة الاستقلال نموذجا اشتراكيا للتنمية، قائم على إحتكار الدولة لمعظم المناطق الاقتصادية مع التركيز على الصناعات المصنعة وتخفيض الاعتماد على الاستثمار الأجنبي.

كما عملت الجزائر آنذاك على إرساء قواعد الاقتصاد الموجه من خلال القيام بسلسلة من التأميمات التي مست جل القطاعات الاقتصادية ابتداء من قطاع المناجم سنة **1966** وقطاع البنوك سنة **1967**

1- عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص42.

والمحروقات **1971**، بالإضافة إلى قطاع الفلاحة تمت اعادة هيكلته وتنظيمه من خلال ميثاق الثورة الزراعية سنة **1971** بعدما كان يسيير وفقا النظام الذاتي سنة **1963** أما القطاع العام تمت هيكلته من خلال إصدار قانون التسيير الإشتراكي للمؤسسات الإقتصادية سنة **1971**.

وفي إطار التخطيط المالي كان يعتمد على المؤسسات العمومية في توفير معظم الاحتياجات والخدمات، حيث كانت لكل مؤسسة خطتها السنوية ، وكانت جميع المشتريات من لوازم الإنتاج وتوزيع المنتوجات خاضعة لموافقة السلطات المركزية وخضعت جميع الأسعار للمراقبة وكانت معظم الاستثمارات تمول مباشرة من طرف الخزينة العمومية[1].

لقد حققت هذه الإستراتيجية بعض النجاح خاصة من الناحية الاجتماعية ، وقد تستند في تمويلها على إرادات صادرات المحروقات التي عرفت ارتفاعا كبيرا بفعل ارتفاع أسعار المحروقات من الإيرادات الصادرة سنة **1978**، ما يعادل **96.1%**.

جاءت فترة الثمانينات مع انطلاق المخطط الخماسي الأول **80-84** معلنة بداية إصلاحات جذرية نظرا لكن الاقتصاد الجزائري بدأ يكشف عن علامات من الضعف، فقد كانت المؤسسة مستهدفة بعملية إصلاح شامل نظرا لكون النتائج المحققة من الاستثمارات الضخمة خلال السبعينيات لم تكن في مستوى الطموحات.

فبداية الإصلاحات كانت بإصدار المرسوم رقم **80-242** المؤرخ **1980/10/14** خاص بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، إذ في نهاية **1983** تمت تجزئة نحو **100** مؤسسة عمومية تظم ¾ من النشاط الإقتصادي إلى **500** مؤسسة جديدة تقريبا وقد كانت الغاية من السياسة إعادة الهيكلة أنذاك هي:

- ادخال المزيد من المرونة بالسعي إلى تخصيص المؤسسات والفصل بين مهام الإنتاج والتوزيع وتقليص أحجامها.
- واعتماد اللامركزية للنهوض بالإقتصاد المحلي الجهوي وهذا ما جسده إقامة مقرات للشركات في مختلف أنحاء الوطن.

لقد كان للازمة البترولية سنة **1986** تأثير بالغ الأهمية على الإقتصاد الوطني، حيث اصبحت مظاهر الجمود والضعف في نظام التخطيط المركزي اكثر وضوحا الشيء الذي ادى بالجزائر دخول موجة جديدة من الإصلاحات الإقتصادية في نهاية **1987** بإصدار قانون رقم **19/87** المتعلق بإعادة هيكلة القطاع الفلاحي حيث تم تقسيم حوالي **350** مزرعة حكومية كبيرة إلى تعاونيات خاصة ومزارع فردية تتمتع بحقوق الإستغلال الطويلة الاجل وهذا بغية النهوض بهذا القطاع الذي عنى الإهمال في المخططات التنموية السابقة.

كما تم إصدار القوانين جانفي **1988** المتعلقة بالإستقلالية العمومية كنمط جديد لتنظيم القطاع الإقتصادي في الجزائر.

1- عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص44.

وبفعل الإختلالات الكبيرة التي بدا يعرفها الإقتصاد الوطني كان يجب ايجاد البديل للسياسة المنتهجة منذ الإستقلال وذلك بالقيام بسلسلة من الإصلاحات الهيكلية قصد التحول من الإقتصاد الموجة إلى اقتصاد السوق.

– الصناعة التقليدية:

1– سجل الصناعة التقليدية والحرف:

من مهام غرفة الصناعة التقليدية والحرف مسك وتسيير سجل الصناعة التقليدية والحرف والذي من خلاله يتم[1]:

– إصدار بطاقة الحرفي والتي تعتبر وثيقة رسمية لمزاولة أي نشاط شرط أن يكون هذا النشاط ضمن مدونة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف، ويمكن للحرفي المسجل في سجل الصناعة التقليدية والحرف التعديل في بيانات بطاقته الحرفية من تغيير العنوان أو النشاط حسب احتياجاته.

– كما له الحق في طلب أي وثيقة تخصه كشهادة التسجيل أو شهادة الشطب.

– مساعدة الحرفي في الترويج والتسويق لمنتجاته داخل الولاية وخارجها.

– إشراك الحرفي في مختلف المعارض المحلية والوطنية للإحتكاك وتطوير مهاراته.

2– مدونة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف:

تحتوي مدونة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف على **338** نشاط موزعة كما يلي[2]:

القطاع الأول :

وهو الصناعة التقليدية الفنية أي كل صنع يغلب عليه طابع العمل اليدوي والذي يظم 75 نشاطا.

القطاع الثاني:

وهو كل حرفة نفعية حديثة كصنع المواد الاستهلاكية العادية التي لا تكتسي طابع فني وتوجه للعائلات وللصناعة والفلاحة، وهو الصناعة التقليدية لإنتاج المواد ويظم 131 نشاط.

القطاع الثالث:

وهو الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات أي مجمل النشاطات التي تقدم خدمة خاصة بالصيانة او التركيب أو التصليح ويظم 132 نشاط.

1– يحي فريك، المرجع السابق، ص96.

2– المرجع نفسه.

المطلب الثاني: بعد عام 1990 الى غاية الوقت الحالي

بعد عام **1990** انتهجت الجزائر نظام الاقتصاد الحر حيث فتحت المجال للقطاع الخاص، كما ساهمت في مرافقته وتأطيره، حيث عرف القطاع الصناعي في هذه الفترة انتعاشا واضحا على المستوى الوطني عموما وفي ولاية تيسمسيلت على وجه الخصوص.

– تم تدعيم المستثمرين في مجال الصناعة بولاية تيسمسيلت من قبل الدولة، من حيث توفير العقار الصناعي، وتجدر الاشارة الى ان ولاية تيسمسيلت شهدت إقامة عدة مصانع من بينها[1]:

أولا– مصنع الآجر:

من خلال هذه المؤسسة سنتطرق إلى مختلف الجوانب والعناصر التي توفرت لدينا بغية التعريف بالمؤسسة وهذا من خلال تقديم عام لها، لعدد العمال الدائمين فيها حاليا ولهيكلها التنظيمي مع شرح لهذا الهيكل، وكذلك المخطط عملها مع تعريف بسيط لمنتوجها.

1– تعريف مؤسسة الجيلالي بونعامة للأجر

تعتبر مؤسسة الجلالي بونعامة للأجر شركة ذات مسؤولية محدودة ،قطاع نشاطها هو الإنتاج الصناعي حيث تقوم بإنتاج المنتجات بالفخار غير المقاوم (الأجر والقرميد)، تقع في دوار بني مايدة على الطريق الوطني رقم 19 بتيسمسيلت، تقدر مساحتها ب **04** هكتارات و**83** آر، تتمثل المادة الأولية في مواد طبيعية 100/100 وتكمن في وحدة الطين و الرمل و الماء فقط ويقدر انتاجها السنوي بـ **13461645** وحدة، يقدر عدد عمالها الدائمين حاليا ب 86 عاملا كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2–1): تصنيف العمال الدائمين في المؤسسة

	الذكور	الإناث
إطارات	06	01
أعوان تقنيين	20	00
أعوان تنفيذ	59	00
المجموع	86	01

1– ربحي فاطمة، ربحي جميلة، سياسات تحفيز الإستثمار في الجزائر ودورها في الإنعاش القطاع الصناعي (2000–2015) (دراسة حالة مديرية الصناعة و المناجم لولاية تيسمسيلت)، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي، 2017/2016، ص25.

2- مخطط العمل

التخطيط: الهدف منه وضع مخطط للإنتاج لتحسين المنتوج كما ونوعا.

التنظيم: تنسيق العمل بين العمال وتحفيزهم على تطوير الإنتاج.

الإنتاج: تطبيق كل القواعد والأسس المسطرة في الشركة.

المراقبة: مراقبة المنتوج من حيث الكمية والنوع ووجهة المنتوج والمقارنة بين ما خطط له مع النتيجة النهائية للإنتاج مع مراعاة أراء الزبائن في المنتوج من حيث النوع والكم.

ثانيا- مصنع الحليب:

- عرض عام لمؤسسة بوالي

من خلال هذا العرض نحاول التعرف على المؤسسة محل الدراسة والمتمثلة في مؤسسة بوالي لإنتاج الحليب ومشتقاته، ومن خلاله سنقوم بعرض لأهم المعلومات حول المؤسسة، منتجاتها وكذا هيكلها التنظيمي.

- تقديم مؤسسة بوالي

تعتبر ملبنة بوالي ملبنة حديثة النشأة حيث تم إنشائها سنة **2012**، برأسمال قدره **04** مليون دينار جزائري وبدأت نشاطها الإنتاجي رسميا في مارس **2013** وأنشأت في موقع استراتيجي بالنسبة للمنطقة ككل حيث تم إنشائها بالمنطقة الصناعية لسيدي منصور ببلدية خميستي ولاية تيسمسيلت، حيث أنها تتوسط ثلاث ولايات رعوية فلاحيه بالإضافة إلى الولاية الأم فإنه يتوسط كل من الجلفة جنوبا وتيارت غربا وغليزان في الجنوب الغربي وتقع كذلك بالقرب من الطريق الوطني رقم **14** الرابط بين ولاية تيارت والجزائر العاصمة وعلى مقربة كذلك من السكة الحديدية التي هي في طور الإنجاز، تعتمد الملبنة على منطقة السرسو بشكل كبير في التمويل بمادة الحليب نظرا لشهرة سهل السرسو الكبير بإنتاج الحليب وتربية الأبقار، ويضم بلديتي مهدية وحمادية التابعتين إداريا إلى ولاية تيارت وعلى بعد **10** كيلومتر عن الملبنة.

إن عملية التزويد بالمادة الأولية كبير في المنطقة وهذا ما يساعد في تلبية حاجات السكان المتزايدة على هذه المادة الحيوية، ويعتبر هذا المشروع هو الوحيد في المنطقة حيث يعمل على تلبية الطلبات الكبيرة على مادة الحليب بالدرجة الأولى ومشتقاته بدرجة أقل، لذوي الدخل المتوسط والضعيف، حيث يعد الحليب المادة الأساسية في تغذية الإنسانوأول اهتماماته نظرا للتغذية الصحية التي يقدمها، والذي بدوره يعتبر أفضل بديل للمواد ذات السعر العالي مثل اللحوم والفواكه[1].

1- معلومات مقدمة من طرف السيد حطاب، مدير مصلحة بمؤسسة بوالي بتيسمسيلت.

المطلب الثالث: تطور القطاع الصناعي في ظل سياسات الإنعاش الاقتصادي.

في ظل تراجع سعر النفط الذي لم يعد محتملا بل حقيقة بداية من شهر سبتمبر **2014** فتراجع سعر النفط الجزائري من **112** دولار للبرميل إلى أقل من **50** دولار في الأسبوع الأول من جانفي **2015**، مما يبدي نوعا من التساؤل على قدرة السلطات العمومية في مواصلة ضخ الأموال في الاقتصاد الوطني من أجل خلق نسبة نمو متواصلة في ظل انحدار أسعار البترول وما ستلقي به على القطاعات الأخرى باعتبار أن لها المساهمة الكبرى في تمويل الخطط التنويه وما تسهم به من خلق مناصب العمل ورفع مستويات النمو الاقتصادي.

إن المخطط الخماسي للتنمية الذي رصدت له الدولة نحو **262** مليار دولار، باعتباره برنامج استثمارات عمومية تفترض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدره **52.4** مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء، الغاز، .....إلخ، يهدف إلى تحقيق[1]:

- العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام.
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.
- استحداث مناصب شغل.
- استهداف بلوغ نسبة نمو اقتصادي**7%** مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.
- إعطاء عناية خاصة للتكوين وتوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة .
- تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة.
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة و التكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة.
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير العقار والقروض،،،إلخ.
- عصرنه الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزية على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.
- العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص محلي أو أجنبي.

[1]- حيدوشي عاشور، ووعيل ميلود، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، الجزائر، عدد 05، جوان 2017، ص ص 337-341.

من خلال الأهداف المستوحاة من المخطط الخماسي فإنه سيتواصل التوجه الاستشاري في ثلاث قطاعات كبرى وهي المنشآت والأشغال العمومية والصناعة وكذا التنمية الاجتماعية في مجال الصحة، التربية، السكن،،،،الخ

ومن المتوقع أن تحافظ الحكومة على المشاريع التي شرع في إنجازها وذات الأولوية القصوى (السكن، الصحة، التربية، النقل،،،) والمقدر حجمها **29** مليار دولار وقد مس حجم ترشيد الإنفاق العمومي في مجال المشاريع الكبرى **53%** من المشاريع المخصصة، وتعد ضمن برامج ترشيد هذا ما يجعلنا نستبعد أن تكون الجزائر في أزمة اقتصادية في المدى القصير لفترة المخطط الخماسي للتنمية **2015–2019** وفي تمويل المشاريع الكبرى الحالية وحجمها **26** مليار دولار لعام **2015** رغم أنها ستظهر تعقيدات بعد سنتين إن استمرت مؤشرات التصحيح الاقتصادي على ماهية عليه أي يبقى رصيد ضبط الإيرادات في **47** مليار دولار واحتياطي من النقد الأجنبي **170** مليار دولار أي أن مجموع **217** مليار دولار تصنع التوازنات الكبرى للدولة في مجال الحماية لمدة عامين ونصف.

إن هذا التقييم للاستثمارات العمومية للفترة **2015–2019** مبني على مؤشرات اقتصادية مرتبطة أساسا بالإيرادات النفطية للفترة القصيرة، أما في ما يخص الاقتصاد الوطني ككل سيتحدد وفقا لتعاطي الحكومة مع الوفرة المالية الحالية ومدى استغلالها في بناء اقتصاد متنوع.

رغم هذه المؤشرات إلا امه لا يزال للجزائر فرصة همش تحرك للحاق بمعيار الإقلاع بالنظر إلى القطاعات الراكدة و التي هي دون سقف النمو، فالدولة اليوم أمام إدارة الاقتصاد الوطني وفقا مفهوم الأزمة للمديين المتوسط والبعيد وعليهما البحث عن أدوات التصحيح الأكثر ملائمة وتركيز الجهد الاستثماري في أفاق 2019 حول القطاعات الراكدة كالسياحة والصناعة بجميع فروعها مثل الصناعة الغذائية والصيدلانية، كما أن الدولة قد استثمرت كثيرا في المنشآت والطرق وإن كان يجب المواصلة إلا أنه ينبغي تطوير قطاعات أخرى على غرار التكنولوجيا الجديدة، فاللحاق بمجموعة الدول الصاعدة في غضون **2030** بشرط تحقيق شروط الإقلاع في أفاق **2019** لا بد من توفير الإمكانيات المادية والمالية والبشرية ومن أهم ملفات مفتاحيه الصعود لاستغلال الفرصة الانتقالية بين الطاقات التقليدية والطاقات المتجددة ومنها، إعادة هيكلة القطاع العام على أساس الشراكة الإستراتيجية مع القطاع الخاص، فك الارتباط بالريع والعمل على تنويع الاقتصاد وتحفيز القطاعات الراكدة، تحسين مناخ الأعمال[1].

[1]– حيدوشي عاشور، ووعيل ميلود، المرجع السابق، ص341.

إن هذه المفاتيح يتم تطويعها وفق تسلسل زمني ففي:

1- المدى القصير: يجب ضبط آليات النمو الاقتصادي من خلال ضبط التشريعات وتحريك القطاعات الراكدة بواسطة آليات ذكية لاستقطاب رأس المال الوطني والأجنبي.

2- المدى المتوسط: الإستثمار في العنصر البشري أي الاستثمار في مخزون قدره **11** مليون متمدرس كطاقات كامنة باعتبار قطاع التعليم مفتاح للنمو وليس الاكتفاء به كخدمة اجتماعية معزولة عن المحيطين الاقتصادي والاجتماعي.

3- المدى البعيد: الاعتماد على التكنولوجيات الدقيقة والطاقات المتجددة والاقتصاد المبني على المعرفة الشاملة إضافة إلى تحسين بيئة الأعمال من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة منها.

المبحث الثاني: فرص الاستثمار في ولاية تيسمسيلت.

تعتبر ولاية تيسمسيلت من أهم ولايات الهضاب العليا، نظرا لموقعها الجغرافي المتميز وهذا ما يؤهلها لأن تصبح قطبا اقتصاديا وتنمويا جذابا، حيث تعتبر نقطة ربط بين الشمال والجنوب، والشرق والغرب، كما تعد الولاية مصدرا للإمكانيات المتنوعة لما تزخر به من خبرات ومكتسبات كثيرة في مختلف المجالات الصناعية، الزراعية، الخدماتية تنتظر من يستغلها ويحولها إلى إنجازات ولهذا ندعو كل المستثمرين إلى استغلال هذه الفرصة بما يضمن نجاحهم ونجاح استثماراتهم.

المطلب الأول: فرص الاستثمار في ولاية تيسمسيلت.

تتوفر ولاية تيسمسيلت على خصائص ومميزات مما ساعدا على توفر فرص الاستثمار بها في جميع المجالات والقطاعات المختلفة ونذكر منها ما يلي:

1- الفلاحة: تتميز ولاية تيسمسيلت بطابعها الفلاحي عامة والغابي من الناحية الشمالية والرعوي من الناحية الجنوبية، فتثمين الموارد الطبيعية الموجودة في فلاحة الحبوب والأشجار المثمرة والغابية وتربية النحل والمواشي يسمح للولاية لإنتاج كثيف مما يفرض حتمية تحويله وهذا بخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة، مما يساعد كذلك على خلق المؤسسات في الخدمات والتي تتماشى وقطاع الفلاحة (السقي، تصليح الآلات الفلاحية...إلخ).

أ- الأراضي الزراعية: تمتاز ولاية تيسمسيلت بمساحة صالحة للفلاحة تعتبر الأكبر والخصبة على المستوى الوطني، ولعل هذه الميزة تؤهلها لأن تكون رائدة في الإنتاج الفلاحي والمنتجات المشتقة منها، ولعل الميزة

الأساسية أن استغلال هذه الأراضي لا زال يحتاج إلى مستثمرين وجلب الاستثمارات التي يمكن أن تستغلها أحسن استغلال.

جدول (2-2) يبين مساحا الأراضي الزراعية بولاية تيسمسيلت.

المساحة الفلاحية الإجمالية	**189749.77 هكتار**
المساحة المستعملة	**145456 هكتار**
الغابات	**62120 هكتار**

المصدر: مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، المرجع السابق، ص04.

تمتاز ولاية تيسمسيلت بثروة حيوانية معتبرة وبحكم مناخها وخصوبة تربتها نوعية الأنعام التي تتوفر عليها، مما يجعلها قاعدة للاستثمار في هذا المجال.

جدول (2-3) يبين إنتاج الثروة الحيوانية لسنة 2011 بولاية تيسمسيلت.

الأبقار	**12600**
الأنعام	**229000**
الماعز	**27000**
الخيول	**420**

المصدر: مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات، المرجع السابق، **ص05**.

ج- الإنتاج النباتي: (ما بين 2009-2016):

كون المنطقة ذات طابع فلاحي فهي تزخر بإنتاج وثروة بنباتية كبيرة تساهم في زيادة تموين المجتمع بشتى أنواع الحبوب الجافة والخضر والفواكه الموسمية (كالتفاح، اللوز، العنب، البلوط، الزيتون، التين...إلخ)، كما هي موضحة في الجدول أدناه:

جدول رقم (2–4) يبين الإنتاج النباتي لولاية تيسمسيلت ما بين 2016/2009.

القمح	**603160 قنطار**
تغذية الأنعام	**288838 قنطار**
الحبوب الجافة	**2878 قنطار**
الخضر	**80743 قنطار**

المصدر: مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات، المرجع السابق، ص05.

د– الإنتاج الحيواني (لسنة 2010):

للإنتاج الحيواني نصيب معتبر في الولاية وهو مزيج ما بين اللحوم الحمراء والبيضاء والعسل والحليب كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2–5) يبين الإنتاج الحيواني لولاية تيسمسيلت لسنة 2010.

اللحوم الحمراء (طن)	**2198.60**
تغذية البيضاء (طن)	**2262.80**
البيض (10^3 وحدة)	**22396.90**
العسل (طن)	**31.40**

المصدر: مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات، المرجع السابق، ص05.

2– الصناعة: يعمل القطاع على هيكلة وتأطير المؤسسات الصناعية سواء الإنتاجية أو الخدماتية، وذلك بإنشاء مناطق للنشاطات وأخرى صناعية لاستحواذ متلف المستثمرين في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة بالإضافة إلى تجسيد بمختلف برامج القطاعية والمحلية، ومن أهم الوحدات الصناعية في الولاية.

1– وحدة صناعة الأغطية **Sofact**.

2– وحدة استخراج الباريتبوقائد **Somibar**.

3– وحدة إنتاج الأجر جيلالي بونعامة تيسمسيلت.

4– مركز لتعبئة غاز البيتان، إضافة إلى المحاجر على مستوى البلديات التالية: ثنية الحد، بوقائد، برج بونعامة.

3- المناجم والمحاجر: زيادة على طابعها الفلاحي الرعوي المتميز تتوفر ولاية تيسمسيلت على عدة مكامن تسمح بخلق إنتاج مواد البناء من بينها المواد الحمراء (القرميد، الأجور، الخزف، الحجر المستوية والجبس)، وفي هذا المجال يوجد بالولاية عشر مقالع للحصى في الاستغلال و12 في طور التحضير.

جدول رقم (2-6) يبين الموارد المنجمية لولاية تيسمسيلت لسنة 2010.

التسمية	في طور الاستغلال	في طور الاكتشاف
الكلس	**10**	**12**
الطين	**01**	**01**
الجبس	**00**	**03**
الباريت	**03**	**02**
الحجر الرملي	**01**	/

المصدر: مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات، المرجع السابق، ص06.

4- الصناعة التقليدية: ترتبط الصناعة التقليدية بولاية تيسمسيلت كغيرها من الولايات ارتباطا وثيقا بمفاهيم الموروث الشعبي والتراث والقيم الاجتماعية وعلى كثر من الخصوصيات الثقافية والإرث الحضاري، فهي مرتبطة أيضا بنوعية النشاط الذي يقوم أساسا على خدمة الوضع القائم، وتكمن أهمية هذا النشاط من حيث كونه تركة فكرية وروحية ونفسية واجتماعية يتوارثها الخلف عن السلف في خلق فرص عمل كثيرة لمختلف الفئات الاجتماعية، فهي مصدر للدخل مما يؤدي بدوره إلى تغير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويضاف إلى ذلك أن الصناعة التقليدية تساهم في استقرار أبناء الريف في مناطقهم من جهة استقطاب الكثير من السياح من جهة أخرى.

5- النشاطات الحرفية الموجودة في الولاية: نسيج الزرابي، صناعة اللباس التقليدي، الحداد التقليدية، صناعة الفخار والطين، عدد الحرفيين في الولاية 883 حرفي.

جدول رقم (2–7) يبين أنواع النشاطات الحرفية الموجودة في الولاية:

صناعة تقليدية فنية	**100**
صناعة تقليدية لإنتاج المواد	**263**
صناعة تقليدية لإنتاج الخدمات	**520**

المصدر: مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات، المرجع السابق، ص07.

– قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

فيما يخص عن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية فتشير الإحصائيات الموجودة لدينا بأن العدد المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016 بلغ 4419 مؤسسة ووفرت لذلك 10019 منصب شغل، وأغلب المؤسسات في الولاية تركز بنسبة كبيرة على قطاع الخدمات حيث بلغ عددها حوالي مؤسسة، وكذا البناء والأشغال العمومية، حيث بلغ عددها حوالي 1548 كما نلاحظ نقص في باقي الصناعات الأخرى، فمعظم المؤسسات في الولاية إنتاجها ضئيل وذلك راجع لأسباب عديدة كتأثر المؤسسة في الولاية وترتب القطاعات كما يلي:

- البناء والأشغال العمومية: 45%.
- التجارة: 16%.
- الفندقة والإطعام.

جدول رقم (2–8) يبين توزيع المؤسسات حسب قطاعات النشاطات الاقتصادية في الولاية لسنة 2010:

قطاع النشاط	العدد	النسبة %
الفلاحة	**212**	**4.79**
الري	**26**	**0.58**
البناء والأشغال العمومية	**1548**	**35.03**
الصناعة العمومية	**360**	**8.14**
الخدمات	**2273**	**51.43**
المجموع	**4419**	**100**

المصدر: من الوثائق الإدارية الخاصة بمديرية الصناعة والمناجم.

نلاحظ من خلال الجدول أن الإحصائيات في سنة 2016 بالرغم من أن سنوات الدراسة هي خلال فترة 2000-2015 ونحن أخذنا هذه السنة لكي نبين التطور الذي وصل إليه القطاع الصناعي بعد هذه الفترة، حيث لاحظنا أن مشاريع قطاع الخدمات تحتل المرتبة الأولى بنسبة 51.43%، ثم تليها مشاريع قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 35.03%، وبعدها الصناعة العمومية في المرتبة الثالثة بنسبة 08.14% ثم تليها مشاريع قطاع الفلاحة والري بنسبة 4.79% و0.58% على التوالي.

مجالات الاستثمار: تزخر الولاية بمؤهلات ومجالات استثمارية تؤهلها لأن تتبوأ مكان الصدارة على المستوى الجهوي والوطني، حيث هناك عدة نشاطات يمكن أن تستوعب مجموعة من الاستثمارات بحكم أنن ولاية تيسمسيلت تجلب جميع احتياجاتها من الولايات الأخرى كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-9) يبين مجالات ومؤهلات الاستثمار في جميع قطاعات النشاط بالولاية.

قطاع النشاط	النشاطات
غذائي- فلاحي Agroalimentaire	- صناعة العطور والروائح الموجهة للمواد الغذائية- إنتاج عصير الفواكه ومعلبات المعجون- تصبير وتعليب الزيوت. - تحويل البطاطا رقائق الشبس- صناعة مواد غائية للحيوانات. - تحويل الخضر والفواكه- تكرير وتصفية زيت الزيتون. - صناعة التوابل المتنوعة.
صناعات مختلفة Industrie diverse	- صناعة مواد للاستعمال المنزلي (مناديل ورقية، منشفات). - النسيج والجلد (الصوغ، الخيط، المحافظ، الأحذية...). - صناعة منتجات التنظيف (المنظفات والصابون...). - صناعة مواد مختلفة للتغليف من الورق والكرتون. - صناعة المحبوكات ومواد التزيين. - التزيين وتعليب المنتجات الغذائية- صناعة تجهيزات معدنية.
الطاقة Energie	- توزيع المنتجات البترولية- نقل المنتجات البترولية- مستودع المحروقات- مركز لتعبئة الغاز- محطات الخدمات
المناجم Mines	- استخراج وتحضير مختلف منتجات المقالع- استخراج وتحضير أحجار

	الجير- استغلال مقالع الصلصال والطين- استغلال مقالع الحجارة.
الفلاحة والصيد البحري Agriculture et Péche	- بستاني مساحات الخضراء- مشاتل- تربية الخيول- مخابر التحاليل (تربة ونباتات)- الصيد في السدود- تربية الأبقار والمواشي- تربية الدواجن- تربية النحل- أحواض لتربية الأسماك في المياه العذبة. - صناعة مواد ولوازم الصيد- صناعة لواحق الصيد- تربية المائيات.
الغابات Les Forets	- صناعة الأثاث المنزلي (نجارة عامة)- صناعة آلات الصيد وقطع التغيير. - صناعة أشكال من القطع الخشبية- صناعة المغلفات الخشبية. - إنشاء غرف التبريد- صناعة المثلجات- التغليف.
البيئة L'environnement	- مؤسسات إعادة التصنيع والاسترجاع (ورق، بلاستيك، زجاج، معادن...). - مؤسسات لإنشاء مساحات خضراء والتنظيف. - مؤسسات المعالجة- مؤسسة جمع النفايات.
السياحة Tourisme	- إنشاء أحياء ترفيهية للعائلة- إنشاء مركبات سياحية. - قطب رياضي ترفيهي- إنشاء إقامات فاخرة (الفنادق). - التجارة الجوارية- مؤسسة سيارات الأجرة. - وكالة سفر وسياحة- مؤسسة لكراء السيارات.

المطلب الثاني: الهياكل والمؤسسات المدعمة للاستثمار.

تتوفر الولاية على هياكل ومؤسسات تدعم الاستثمار وترقيته وتحسينه وتحفيزه وتتمثل فيما يلي:

أولا– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

استثمار الإنشاء:

- أن يكون الشاب بطالا.
- أن يتراوح سنه بين 19 و35 سنة.
- أن تكون دليه مؤهلات مهنية ذات علاقة بالنشاط المرتقب.
- أن يقدم مساهمة شخصية في تمويل المشروع.

التركيبة المالية: للتمويل في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

التمويل الثلاثي: ويشمل المساهمة المالية لصاحب المشروع والقرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة والقرض البنكي.

جدول رقم (2–10) يبين أنواع تمويل المشاريع الاستثمارية في الولاية.

المساهمة الشخصية	القرض الممنوح	القرض بدون فائدة (الوكالة)	القرض البنكي
%1	أكبر من 5 مليون دج	%29	%70
%2	أصغر من 5 مليون دج أو 10 مليون دج	%28	%70

المصدر: مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار، نفس المرجع، ص13.

إضافة إلى منح قرض بقيمة:

- **500000** دج لكراء محل.
- **1000000**دج لكراء وفتح عيادة طبية، مكتب محاماة.

ثانيا– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تقدم سلفات بنكية لصالح البطالين أو الذين يمارسون عملا مؤقتا وغير مضمون، أو حتى لمن كانوا بلا دخل لكن لهم الرغبة في خلق منصب عمل ذاتي ولو كان ذلك العمل في

البيت، أو القرض المصغر يسمح لهم بالحصول على سلفة بنكية صغيرة من **100000** دج إلى مليون دج، يتم تسديدها في مدى **12** إلى **60** شهرا (من سنة إلى خمس سنوات).

يمكنهم من اقتناء عتاد صغير أولي لممارسة نشاطاتهم أو حرفتهم.

شروط الحصول على هذا القرض: للحصول على قرض مصغر يجب:

- بلوغ سن **18** فما فوق.
- التمتع بكفاءات تتوافق مع المشروع المرغوب إنجازه.
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية تتراوح ما بين **3%** و**5%** وذلك حسب الحالات.
- تسديد الاشتراكات لدى صندوق الضمان التعاضدي للقروض المصغرة.

ثالثا– الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:

منذ تاريخ إنشائه سنة **1994** كمؤسسة عمومية الضمان الاجتماعي (تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي) تعمل على "تخفيف" الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة تسريح العمال جراء فقي القطاع الاقتصادي لمخطط التعديل الهيكلي، عرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (ص.و.ت.ب) في مساره عدّة مراحل مخصّصة للتكفل بالمهام الجديدة المخولة من طرف السلطات العمومية.

أ– مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

دعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة وثلاثين (**35**) وخمسين (**50**) سنة في إطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية وتطبيق برنامج رئيس الجمهورية، الخاص بمحاربة البطالة وعدم الاستقرار، عكف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة انطلاقا من سنة **2004** أولويا، على جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة وثلاثين (**35**) وخمسين (**50**) سنة لغاية شهر جوان **2010**.

جهاز دعم إحداث وتوسيع النشاطات لصالح البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين (**30**) وخمسين (**50**) سنة.

ابتداء من سنة **2010** سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الإجراءات الجددة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين ثلاثين (**30**) وخمسين (**50**) سنة الالتحاق بالجهاز، بمزايا متعددة، منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة (**10**) ملايين دج بعدما كان لا يتعدى (**05**) ملايين دج، وكذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين.

رابعا– صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FAGAR:

أ– النشأة القانونية:

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم **02–373** المؤرخ في **06** رمضان **1423هـ** الموافق لـ**11** نوفمبر **2002م** المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.

انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في أفريل **2004**.

ب– أهداف صندوق ضمان القروض:

يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.

ج– نوعية الاستثمارات المعنية:

- إنشاء مؤسسات جديدة.
- توسعة المؤسسات الموجودة.
- تجديد أجهزة الإنتاج.
- أخذ مساهمات.

د– تكاليف الضمان:

- علاوة الدراسة للمشروع تقدر بـ**20000** دج.
- علاوة الالتزام بضمان القرض تمثل **01**% من قيمة الضمان.

ملاحظة: تحديد مبلغ الضمان لا يعني تحديد مبلغ القروض ولا كلفة المشروع.

- المدة القصوى للضمان هي **07** سنوات.
- يأخذ البنك الأجهزة المكونة للمشروع كضمان.

خامسا– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI:

أ– تعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

أنشأت الوكالة نتيجة الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينات والمكلفة بالاستثمار تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

خولت لهذه المؤسسة التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار **(APSI)** من **1993** إلى **2000** ثم أصبحت الوكالة الوطنية الاستثمار **(ANDI)**.

ب– مهامها:

تملك الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سمعة جيدة لدى المستثمرين الوطنيين والأجانب فيما يخص الخدمات التي تقدمها لهم مجانا، حيث:

– تستقبل وتنصح وتصطحب المستثمرين على مستوى هياكلها المركزية والمحلية.

– تطلع المستثمرين من خلال موقعها على الأنترنيت وركائزها الإشهار ومختلف نقاط الاستعلامات بمناسبة ظواهر اقتصادية منظمة في الجزائر أو في الخارج.

– تضفي الطابع الرسمي على المزايا التي ينص عليها نظام التشجيع وذلك بإنصاف وفي آجال قصيرة.

– تحرص على التنفيذ المتفق عليه مختلف المؤسسات المعنية (الجمارك، الضرائب...إلخ) لقرارات التشجيع على الاستثمار.

– تساهم في تنفيذ سياسات وإستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعينة، وعلى المستوى المحلي، فهي ممثلة في كل ولاية بالشباك الوحيد غير المركزي.

ج– الشباك الوحيد:

الشباك الوحيد غير المركزي هو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي والذي أنشئ على مستوى الولاية ويشمل إلى جانب إطارات الوكالة، ممثلين عن الإدارات التي تدخل في وقت أو آخر، في سياق الاستثمار بما في ذلك الإجراءات المنظمة بما يلي:

- تأسيس وتسجيل الشركات.
- الموافقات والتراخيص بما في ذلك إصدار تراخيص البناء.
- المزايا المتعلقة بالاستثمارات.

على هذا النحو هو مكلف أيضا باستقبال المستثمرين بعد تلقينه تصريحاتهم، إقامة وإصدار شهادات الإيداع وقرار منح المزايا، كذلك التكفل بالملفات ذات الصلة بالإدارات الحكومية والهيئات الممثلة داخل الشباك الوحيد، وإيصالها إلى المصالح المختصة وصياغتها النهائية الجيدة وهي كالآتي:

أ- المركز الوطني للسجل التجاري:

يكلف ممثل المركز الوطني للسجل التجاري بما يلي:

- تسجيل وإصدار على الفور التسميات الاجتماعية والأسماء التجارية.
- مرافقة وتوجيه وإعلام المستثمرين فيما يخص التنظيم المتضمن القيد في السجل التجاري خاصة:
- كيفية القيد في السجل التجاري.
- البحث عن رموز الأنشطة.
- البحث عن الأسبقية فيما يخص التسميات.
- البحث عن الأنشطة المقننة والإدارات المكلفة بإصدار الرخص أو الاعتمادات الضرورية والمتعلقة بالأنشطة.
- وضع في متناول المستثمرين، استمارات وكذلك دلائل يعالج موضوعها إجراءات القيد في السجل التجاري.
- تسليم وصل إيداع ملف القيد في السجل التجاري، مع إصدار وصل الإيداع.
- تحويل ملفات القيد في السجل التجاري التي تودع صباحا إلى الملحقة المختصة إقليميا بغرض توقيع شهادات السجل التجاري من قبل المأمور المحلي.
- تسليم شهادات القيد في السجل التجاري في مدة أقصاها **48** ساعة على الأكثر.

ب- مصالح الضرائب: يكلف ممثل الضرائب بما يلي:

- إعلام المستثمرين عن الترتيبات العملية اللازمة لإعداد مشاريعهم بما في ذلك التصريح بالوجود وتشكيل ملف المكلف.
- منح استمارة طلب رقم التعريف الجبائي ورقم البطاقة الجبائية.
- استلام طلب الحصول على رقم التعريف الجبائي والبطاقة الجبائية وضمان صدورهم لدى المديرية المركزية للإعلام والوثائق.
- الاستلام والتكفل بملفات طلبات الحصول على شهادة الإعفاء لشراء المعدات المؤهلة للاستفادة من المزايا.
- التنسيق رفقة مدير الشباك الوحيد حول نشاطاته حتى يتسنى لكل الاستثمارات التي بلغت مرحلة نهاية المدة القانونية لإنجازها من أجل الشروع الفوري في مرحلة الاستغلال عن طريق إعداد محضر المعاينة.

- استلام طلبات إعداد محضر معاينة الدخول في مرحلة الاستغلال، للاستثمار المستفيد من قرار منح مزايا الانحياز.

- تبليغ محضر الدخول في مرحلة الاستغلال للاستثمار المستفيد من قرار منح مزايا الإنجاز، من قبل ممثلي مفتشية الضرائب المختصة إقليميا على موقع الاستثمار.

- ضمان متابعة رفع التحفظات المسجلة على محضر الدخول في مرحلة الاستغلال للاستثمار المستفيد من قرار منح مزايا الإنجاز.

- استلام الكشف السنوي لتقدم الاستثمار المستفيد من مزايا الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

- استلام نسخ ك من قرارات منح المزايا، قرارات التعديل، الإلغاء، وكذا نسخ عن قوائم المعدات والخدمات وضمان توزيعها على مستوى مصالحها.

ج- مصالح أملاك الدولة: يكلف ممثل أملاك الدولة بما يلي:

- إعلام المستثمرين بتوفر الوعاء العقاري وكذا أصول العقارات المتاحة والمتوفرة.

- إعلام المستثمرين حول مستوى الأسعار المطبقة محليا وكذلك تحديثها.

- متابعة تطور جميع أعمال الامتياز التي تهم المستثمرين الذين يسعون للحصول على مزايا الشباك الوحيد والذين قبلت ملفاتهم من قبل لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمار والضبط العقاري.

- مساعدة المستثمرين للحصول في أحسن الآجال على عقود امتيازات الأراضي الممنوحة.

د- مصالح الجمارك: يكلف ممثل الجمارك بما يلي:

- وضع تحت تصرف المتعاملين كل المعلومات المتعلقة بالإجراءات الجمركية.

- تزويد المتعاملين بالإحصاءات.

- إرشاد بعض الملفات (طلب المستودع الخاص، تصريح الجمركية...).

- إعلام المتعاملين على تطور حالاتهم على مستوى المصالح.

- تنظيم مواعيد مع المصالح المركزية والخارجية للجمارك.

هـ- مصالح التعمير: يكلف ممثل مديرية التعمير بما يلي:

- مساعدة المستثمرين في إتمام الترتيبات المرتبطة بالحصول على رخصة البناء والرخص الأخرى المتعلقة بحق البناء.

- توفير المعلومات المفيدة حول تماثل النشاط المقترح على الموقع، موضوع الاستثمار المطلوب، بالنسبة لأدوات التخطيط **(POS,PDAU)**.

- إبلاغ المستثمرين حول محتوى الملفات المتضمنة طلب مختلف عقود التخطيط المرتبطة بالمشروع الاستثماري المطلوب.

- متابعة التقدم المحرز في تحقيق ملف عقد التخطيط، على النحو المطلوب من قبل المستثمر على مستوى مديرية التخطيط والبناء.

- إجراء تحقيقات ميدانية للتأكد من حالة الامتثال لمعدات البناء في المشروع والبنية التحتية، موضوع عملية الاستثمار.

- تنفيذ لدى مديرية التخطيط العمراني والبناء، جميع الإجراءات لإصدار وثائق للمستثمر في أقرب الآجال.

و- التهيئة الإقليمية والبيئة: يكلف ممثل التهيئة الإقليمية والبيئة:

- بإعلام المستثمر عن الخارطة الجهوية لتهيئة الإقليم ودراسة الأثر وأيضا عن المخاطر والأخطاء الكبرى، كما يساعد المستثمر للحصول على التراخيص المطلوبة فيما يخص حماية البيئة.

ز- التشغيل والعمل: يكلف ممثل التشغيل بما يلي:

- الأخذ على عاتقه جميع احتياجات التوظيف المقدمة من قبل المستثمرين: جمع، نشر، ربط، ومتابعة فرص العمل والتوظيف، المرتبطة بمصالح الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل.

ح- إعلام المستثمرين حول:

- تدابير المساعدات لترقية العمل، التشريع والتنظيم الخاصين بالعمل (توفير المعلومات والمشورة الفنية لأرباب العمل بشأن أنجع السبل لتنفيذ قوانين العمل المرتبطة مع مصلحة تفتيش العمل، عقود العمل، الأجور، ساعات العمل، القواعد الداخلية، السجلات التنظيمية وهيئات الوقاية).

- ضمان العلاقة مع الهيكل المسؤول عن إصدار تصاريح العمل والتنسيق مع مديريات العمل للولاية لمعالجة قضايا تصاريح العمل وفقا لقوانين وأنظمة العمل المعمول بها على وجه الخصوص.

- الوثائق المقدمة من طلب مسبق للتوصل إلى اتفاق من حيث المبدأ على توظيف الأجانب المقدم من قبل المستثمرين.

- ملفات طلب الحصول على تصريح عمل مؤقت لغرض الحصول على تأشيرة عمل.

- وثائق إصدار تصاريح العمل والترخيص المؤقت للعمل والتصريحات المتعلقة بالعمال الأجانب الذين لا يخضعون حصة العمل.

ط- الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء: يكلف ممثلو الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء بـ:

- إعلام المستثمرين بالالتزامات القانونية للعمال تجاه الضمان الاجتماعي.
- إيداع لحساب المستثمر القرارات السنوية للرواتب وللأجور**(DAS)**.
- استلام الملفات المتعلقة بالانتساب.
- استكمال إجراءات التسجيل لحساب المستثمر.
- إعطاء بطاقة ورقم التسجيل للمستثمر في غضون فترة لا تتجاوز **72** ساعة.

ي- مأمور المجلس الشعبي البلدي: يكلف ممثل البلدية بما يلي:

- إعداد الوثائق المتعلقة بالأحوال الشخصية للمستثمر، مثل استخراج شهادة ميلاد وسجلات فردية.
- التصديق على التوقيع على كل الوثائق من قبل المستثمر والضرورية لإنشاء ملف الاستثمار.

ك- نظام البحث على الاستثمار: يمكن أن تستفيد مشاريع الاستثمارات من إعفاء وتخفيض جبائي وفقا لموضع وتأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تمت برمجة نظامين خاصين بالمزايا:

1- نظام عام: يُطبق على الاستثمارات الحالية المنجزة خارج المناطق الواجب تطويرها.

أ- مرحلة الإنجاز لمدة تتراوح من سنة إلى 03 سنوات:

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة.
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة غير المستثناة.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية على المقتنيات العقارية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.
- تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز.
- ما تستفيد من الأحكام الامتيازات الممنوحة للمستثمرين سابقا لموجب قرار مجلس الوزراء لفائدة المشاريع الاستثمارية.

ب– مرحلة الاستغلال: لمدة ثلاث (**3**) سنوات بالنسبة للاستثمارات التي توفر مائة (**100**) منصب أو شغل أو أقل عند انطلاق النشاط، وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر من:

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- إعفاء من الرسم على النشاط المهني.

ويمكن رفع هذه المدة إلى خمس (**5**) سنوات بالنسبة للاستثمارات التي توفر مائة وواحد (**101**) منصب شغل أو أكثر.

1– نظام استثنائي: يطبق على الاستثمارات الحالية المنجزة في المناطق الواجب تطويرها وتلك التي تمثل فائدة خاصة للدولة.

أ– المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة:

– مرحلة الإنجاز لمدة ثلاث (03) سنوات:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعرض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان في الألف (**2%**) فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.
- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية.
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.
- تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز.
- كما تستفيد من هذه الأحكام الامتيازات الممنوحة للمستثمرين سابقا بموجب قرار مجلس الوزراء لفائدة المشاريع الاستثمارية.

– مرحلة الاستغلال لمدة عشر (10) سنوات:

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- إعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- الإعفاء لمدة عشر (**10**) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

2– المناطق المعنية بالمزايا الخاصة للنظام الاستثنائي:

البلديات التالية، على مستوى ولاية تيسمسيلت، عماري، برج الأمير عبد القادر، خميستي، العيون، معاصم، أولاد بسام، سيدي عابد، ثنية الحد، تيسمسيلت.

5– حصيلة مشاريع الاستثمار المصرحة على مستوى ولاية تيسمسيلت من **2012** إلى **2016**:

سجلت الوكالة **201** تصريحا بالاستثمار بتكلفة إجمالية تقدر بـ **20174** مليون دينار جزائري و**1504** منصب عمل يمكن إحداثها موزعة كما يلي:

جدول رقم: (**2–11**) يبين حصيلة المشاريع المصرح بها على مستوى ولاية تيسمسيلت من **2012**–**2016**.

السنوات	عدد المشاريع المصرح بها	المبلغ بالمليون دج	مناصب الشغل
2012	28	875	253
2013	37	1183	233
2014	66	2291	344
2015	42	2378	337
2016	28	3446	337
المجموع	201	10174	1504

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الوثائق الإدارية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

المطلب الثالث: تطور المشاريع الاستثمارية في ولاية تيسمسيلت.

أولا– توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط

شكل رقم (2–1) توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط لمنطقة الهضاب العليا الغربية لسنة 2015.

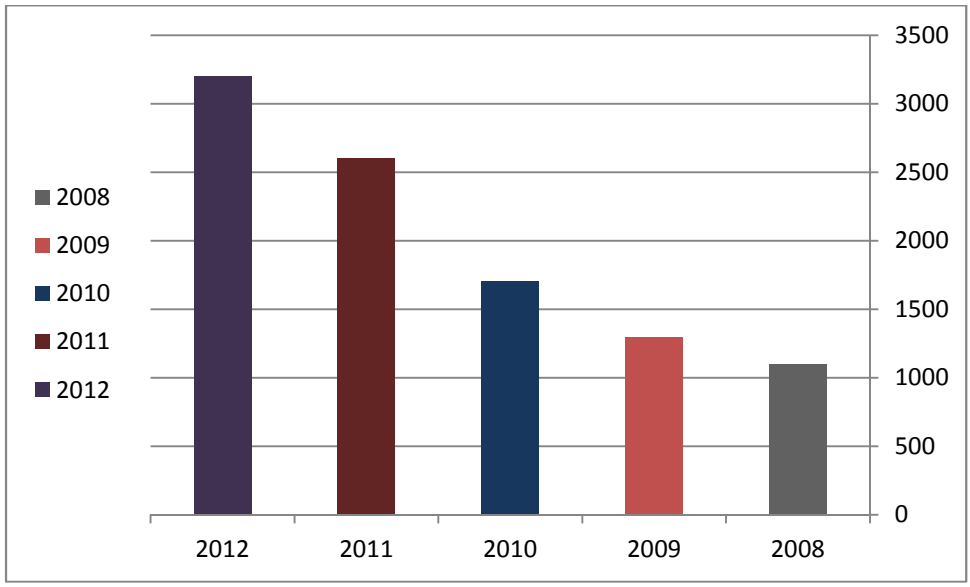

المصدر: **www.and.com**

ثانيا: توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط ولاية تيسمسيلت 2002–2015.

بهدف تشجيع الاستثمار والمساهمة في تنشيط وإنعاش الاقتصاد الوطني ثم اقتحام تدابير محفزة على الاستثمار والعمل على زيادة عدد المشاريع الاستثمارية من شأنها السماح ببلوغ الأهداف المسطرة لا سيما من ناحية إنشاء مناصب الشغل ورفع الإنتاج الوطني، والجدول التالي يوضح توزيع المشاريع من حسب قطاع النشاط والقيمة المالية لها وعدد مناصب الشغل المصرح بها.

جدول رقم (2–12) يبين توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط لولاية تيسمسيلت 2002–2015.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	القيمة بالمليون	مناصب الشغل
النقل	151	1867	398
البناء والأشغال العمومية والسكن	88	5598	1398

الصناعة	20	2279	388
الخدمات	20	2273	267
الفلاحة	4	1386	55
السياحة	3	623	93
الصحة	2	76	27
المجموع	288	14101	2626

المصدر: www.andi.com

شكل رقم (2-2) توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط.

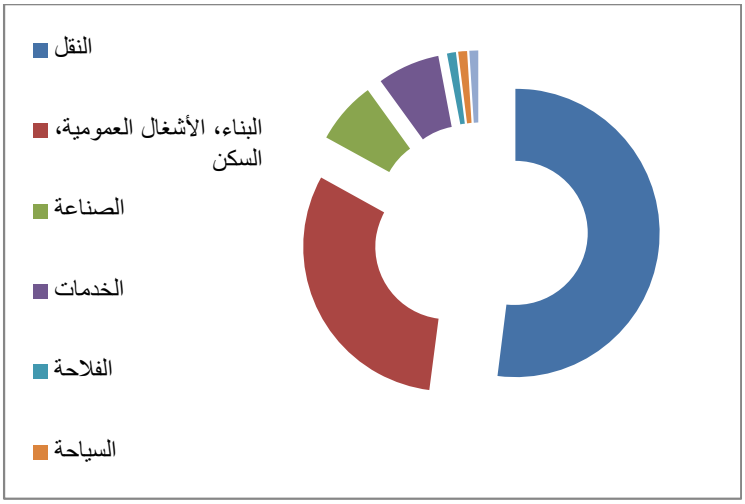

المصدر: www.andi.com

2- أهم المشاريع قيد الإنجاز في الوقت الحالي:

المشاريع التي تم الموافقة عليها مؤخرا من قبل والي ولاية تيسمسيلت والتي أغلبها في مجال القطاع الصناعي والتي ينتظر منها تحقيق أمال كثيرة بالنسبة لأهالي الولاية من الإنتاج المحلي وتوفير مناصب الشغل ومن هذه المشاريع على سبيل المثال:

- مجمع طحكوت: المشروع الاقتصادي الأول من نوعه بولاية تيسمسيلت، شراكة (جزائرية- إيرانية **75%**)، وهو مركب للصناعة الميكانيكية والإلكترونية، لتصنيع قطع غيار سيارات "**Saipa** سيبا" وتدعيم مصنع (هيونداي- تيارت) بقطع غيار حيث المشرع سيفتح أكثر من **1000** منصب شغل دائم.

- **شركة ذ.م.م. آكسيا لتركيب الإلكترونيات:** تقوم بإنجاز وتركيب صناعة أجهزة التلفزيون والثلاجات والكمبيوتر والمصابيح الكهربائية.

- **Sarl pharma innovation**: وهي مؤسسة لصناعة المنتجات الصيدلانية المتمثلة في المحاليل المكثفة (SERUM) بعين السدرة سيدي منصور بلدية خميستي الذي يعتبر الأول من نوعه في الولاية بالإضافة إلى توفير مناصب الشغل في الولاية.

- **مصنع الحليب ومشتقاته:** برج بونعامة الذي يعتبر إنجاز مهم للولاية، وغيرها من المشاريع الأخرى.

- **مؤسسة NATURNA**: تقوم بصناعة الأدوات الموجهة لاستعمال الأطفال.

نلاحظ من خلال الجدول أن القطاعات التالية:

1- النقل.

2- البناء والأشغال العمومية.

3- الصناعة والخدمات.

ثالثا: أهم المؤسسات المستثمرة والناشطة في ولاية تيسمسيلت.

1- أهم المؤسسات الناشطة في الولاية: من خلال الاستثمار تم إنشاء مؤسسات صناعية ومؤسسات في مختلف القطاعات، وأصبحت ناشطة في مختلف المجالات منها المجال الصناعي، وسنوضح ذلك بالتفصيل في الجدول التالي:

جدول رقم (2–13) يبين أهم المؤسسات الناشطة في ولاية تيسمسيلت.

اسم المؤسسة	طبيعة الإنتاج	الموقع	مناصب الشغل
مؤسسة الجيلالي بونعامة للآجر تيسمسيلت	إنتاج الآجر الأحمر	بلدية تيسمسيلت	101 عامل
SARL FAMILI SHOP	مركز تجاري للتسوق	طريق الجزائر بلدية تيسمسيلت	387 عامل
FAMILI PARK	حديقة التسلية	طريق الجزائر بلدية تيسمسيلت	280 عامل
ملبنة بوالي	إنتاج الحليب ومشتقاته	سيدي منصور خميستي	100 عامل
SARL AMINE CHAINA	صناعة الألمنيوم	طريق بوقارة– تيسمسيلت	175 عامل
مؤسسة مضيافة	صناعة أغذية الحيوانات بمختلف أشكالها	بلدية سلمانة	30 عامل
مؤسسة ETPH	التزفيت	/	120 عامل
مؤسسة لصناعة الكاشير	صناعة معلب اللحم والدواجن والكبد الدسم الكاشير	سيدي منصور	150 عامل

المصدر: وثائق مديرية الصناعة والمناجم (مصلحة الاستثمار).

المبحث الثالث: تقييم قطاع الصناعة بولاية تيسمسيلت في تحقيق التنمية المحلية.

المطلب الأول: محدودية قطاع الصناعي بولاية تيسمسيلت في تحقيق التنمية المحلية

محدودية القطاع الصناعي بولاية تيسمسيلت كان نتيجة لعدة أسباب منها:

- عدم وجود إرادة سياسية فعالة أو استراتيجية محكمة تخدم القطاع على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد وذلك كان نتيجة التركيز على قطاع المحروقات فقط.
- ضعف القطاع الخاص ونقص الإستثمارات الخاصة في مجال الصناعة.
- كل المشاريع التي استحدثت في مجال الصناعة كانت ظرفية الهدف منها الحصول على الربح فقط.
- ضعف الإطار القانوني المنظم لقطاع الصناعة مما أثر سلبا على الإستقرار التشريعي وعدم أريحية المستثمر منه.
- محدودية الأسواق المحلية.
- محدودية البنى الأساسية الصناعية بما فيها المناطق الصناعية.
- محدودية وصول الكثير من المصنوعات إلى الأسواق المجاورة بإعتبار أن المنطقة لم تستفيد من مشروع الطريق السيار شرق غرب.
- الضعف في البنى المؤسسية الصناعية والأطر التنظيمية والتشريعية الخاصة بتطوير الإنتاج الصناعي وكيفية تسويقه.

ومن أجل الوصول إلى مقومات صناعية ذات أهمية بالغة لابد من توفر مجموعة من العوامل لقيام الصناعة المرجوة ومن أبرز هذه العوامل ما يلي:

1- عوامل طبيعية:

أ- الموقع الجغرافي: في بعض الأحيان تبنى المصانع بعيدا عن المناطق السكنية، ولكن يجب أن تكون قريبة من مصادر المواد الخام.

ب- المناخ: يجب مراعاة الظروف المناخية لتكون ملائمة للصناعة مثل، صناعة الغزل والنسيج التي تحتاج لمناخ رطب.

ج- خصائص السطح: غالبا ما تتطلب المصانع وجود أرض مستوية.

د- المواد الخام ومصادر الطاقة: تتنوع المواد الخام التي تستلزمها الصناعة ومنها، الزراعية كالقمح والذرة، وقصب السكر، والقطن والحيوانية كالحوم والألبان والجلود المواد المعدنية كالفوسفات والحديد والمواد الصخرية كالرخام.

هـ- مصادر الطاقة: تحتاج الصناعة لمصادر الطاقة من أجل إدارة المصانع ومن أبرزها، مشتقات النفط والفحم والغاز الطبيعي، بالإضافة للمصادر الجديدة كالطاقة الكهرومائية والنووية.

2- عوامل بشرية:

أ- الأيادي العاملة ذات الخبرة الفنية: حيث يكمن نجاح الصناعة في مدى توفر الأيدي العاملة المدربة والمهارات الفنية الجيدة.

ب- رأس المال: يعتبر رأس المال من أساسيات قيام الصناعة والتحسين من نوعيتها.

ج- النقل والمواصلات: تعتبر وسائل النقل والمواصلات من العوامل الهامة في الصناعة، حيث توفير هذه الوسائل يتيح الفرصة لتنقل العمال ونقل المواد الخام و المنتجات بأسعار رخيصة وجيدة.

د- السوق: تتمثل في الأسواق المحلية والأسواق الخارجية.

وهذا كله أثر سلبا على التنمية المحلية بولاية تيسمسيلت مما جعلها ولاية تحتل المراتب الأخيرة مقارنة بالولايات الأخرى وحتى المجاورة.

المطلب الثاني: معوقات القطاع الصناعي بولاية تيسمسيلت في تحقيق التنمية المحلية.

بالرغم مما يبذل من جهود لتهيئة المناخ الاستثماري في الولاية، إلا أن هناك مجموعة من المعوقات التي يعاني منها الاقتصادي المحلي، والتي تتحد في سلسلة من العوائق التي تعترض المستثمر المحلي أو الأجنبي نلخصها فيما يلي:

1- مشكلة الوصول إلى القروض البنكية:

حيث تشكل القروض البنكية المشكلة الأكبر بالنسبة للمستثمرين في الجزائر، فتمويل الاستثمارات يعاني من بطأ شديد، ذلك أن النظام البنكي الجزائري لا يزال دون المستوى المطلوب نتيجة لمجموعة من الأسباب كنقص الخبرة المهنية لدى المشرفين علة البنوك الجزائرية وكذا الاعتماد على الطرق التقليدية في تسيير البنوك بالإضافة إلى سيادة القطاع العمومي الذي لا يزال مهيمنا على القطاع البنكي.

والأكثر من ذلك فإن الخدمات التي تقدمها البنوك رديئة جدا ومنه فإن إصلاح النظام البنكي وتحديث وسائل التسيير لهذا القطاع أصبح ضروري ليواكب الإصلاحات الاقتصادية وذلك لتحقيق النتائج المرجوة لترقية الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء.

2- مشكل العقار الصناعي:

حيث يمثل العقار الصناعي هاجسا كبيرا أمام المستثمرين ولطالما تعثرت مشروعات ونفر المستثمرين الوطنيين والأجانب لهذا السبب وتتمثل المشاكل التي يواجهها المستثمرون للحصول على العقار الصناعي أساسا في:

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي.

- ثقل وكثرة الإجراءات وتقديم نفس الملف أمام عدة هيئات (مثل هيئة ترقية الاستثمار، وهيئة تخصص العقار، وأمام مسيري العقار).
- عدم توافق طبيعة هذه الأراضي الصناعية ونوع النشاط.
- وكل هذه الأسباب تقودنا لاعتبار أن مشكلة العقار في الولاية هي مشكلة ذات طابع إداري وتنظيمي، فهي ليست ناجمة عن عدم وجود العقارات، ولكن في عدم الاستغلال الكامل لها.

3- مشكلة التهيئة لمناطق النشاط:

حيث أن نقص التهيئة بمناطق النشاط والمتمثلة في اهتراء الطرق وانعدام شبكات الكهرباء والماء والغاز والتي تعتبر من أهم الشروط في تجسيد المشاريع الاستثمارية وانطلاق نشاطها.

4- مشكلات ذات طابع إداري وتنظيمي:

بالرغم من سلسلة التوجيهات بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع الخدمات العمومية إلا أن ثمة جملة من العوائق الإدارية والتنظيمية، رسخت انطباعا سيما لدى المستثمرين، ويمكن إجمالها فيما يلي:

- التأخير في إعداد عقود الامتياز ورخص البناء.
- طول الإجراءات القضائية لدى المحاكم الجزائرية في حالة حصول أي نزاع.
- نقص التنسيق بين مختلف الإدارات المعنية بالحصول على حق الامتياز لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

ومنه نخلص من كل هذه العراقيل والمشاكل أنها تعتبر من أهم أسباب عدم تطوير الاستثمار في الولاية، ذلك ما لا يضمن أمن اقتصادي حقيقي على أرض الواقع يمكن من خلق الثورة وتوفير مناصب الشغل.

الآفاق:

1- تطور إمكانية الولاية في مجال الصناعة:

استفادت ولاية تيسمسيلت من عدة مشاريع دخلت حيز النشاط، والتي ساهمت بشكل كبير في تطوير إمكانيات الولاية في مختلف المجالات التنموية وتوفير مناصب عمل منها:

- **مجال الصناعة الغذائية:** معصرة لزيت الزيتون، مطحنة، ملبنة.
- **مجال الصناعة:** وحدة لصناعة مواد البناء، وحدة لنجارة الخشب والألمنيوم.

2- أفاق التنمية الاقتصادية:

الوعاء العقاري:

تعمل السلطات المحلية على إيجاد أوعية عقارية مناسبة لاستيعاب طلبات الاستثمار الكثيرة والمتعددة، بالتنسيق مع مختلف القطاعات، إضافة إلى عملية تطهير العقار، واسترجاع الأوعية الممنوحة والغير مستغلة من طرف أصحابها من خلال خرجات وعمليات المعاينة التي تقوم بها اللجنة الولائية لمتابعة المشاريع الاستثمارية.

ترقية وتثمين الإمكانات:

1- تعزيز الاقتصاد المحلي:

سجلت ولاية تيسمسيلت نقلة نوعية في مختلف المجالات، بحيث استفادت من عدة مشاريع استثمارية خاصة في إطار التعليمة الوزارية المشتركة رقم **100** المؤرخة في **2015/08/06** والتي جاء بها قانون المالية التكميلي لسنة **2015** والتي من شأنها توفير عدد هائل من مناصب العمل كما يلي:

مجال الصناعة، منها الصناعة الصيدلانية، الصناعة النسيجية، التحويل للورق، الصناعة البلاستيكية، صناعة أعمدة الإنارة والمعدات الفلاحية، صناعة مواد التنظيف، صناعة مواد البناء، صناعة الماكينات وآلات الرفع، صناعة الهياكل المعدنية والصحراوية...

أما عن مجال الصناعة الغذائية، فتمثلت في صناعة العجائن، الملابن، معلبات اللحم والدواجن، تعبئة المياه المعدنية، تصبير الخضر والفواكه، صناعة السكاكر ومشتقاتها

خلاصة:

في ضوء ما تم عرضه في هذا الفصل خلصنا إلى ضرورة تشجيع الإستثمار في ولاية تيسمسيلت لدوره الفعال في إنعاش القطاع الصناعي، وإعطاء أهمية كبيرة للتنمية المحلية بتوفير كل الوسائل اللازمة وإستغلال الموارد البشرية والكفاءات كمصدر لتحقيق الميزة التنافسية التي من خلالها يمكن للمؤسسة أن تحتل المراتب الأولى في نشاطها كما اعتمدنا على بعض النماذج الصناعية المتواجدة عبر تراب الولاية ومنها دار الصناعة التقليدية والحرف، أيضا مركب الأغطية النسيجية الذي بدورنا سنفصل فيه جيدا باعتباره جزء هام من موضوع بحثنا، كذلك مصنع الأجر الجيلالي بونعامة الذي تطرقنا إلى مختلف الجوانب والعناصر التي يتوفر عليها وكذلك مخطط عملها مع تعريف بسيط لمنتوجها، تطرقنا أيضا إلى مؤسسة بوالي لإنتاج الحليب ومشتقاته بعرض أهم المعلومات الخاصة بالمؤسسة منتجاتها وهيكلها التنظيمي وفي أخر هذا المبحث ركزنا على التطور قطاع الصناعي في ظل سياسات الإنعاش الإقتصادي.

أما فيما يخص فرص الإستثمار الصناعي بالولاية فإنه يشهد مرحلة تحول من شأنها إعادة ترتيب وهيكلة القطاع من خلال زيادة عدد الهياكل و المؤسسات وإعطائها إهتمام بالغ أهمية من أجل تدعيم أكثر للإستثمار الصناعي ومن خلال ما تقدم لا يمكننا غض النظر عن حقيقة واقع الصناعة بالولاية من حيث المحدودية في تحقيق التنمية إضافة إلى جملة المعوقات أو العراقيل التي يعرفها هذا القطاع، كما أن هناك أفاق مستقبلية في تحقيق التنمية المحلية قد لاحظها كل من زار الولاية خصوصا السلطات المركزية من مستثمرين ووزراء وخاصة القطاع السياحي الذي بدوره يعكس وتيرة التنمية المحلية المنشودة.

الفصل الثالث

دراسة حالة المركب الصناعي TEXLAG

تيسمسيلت

تمهيد :

يعتبر البحث الميداني من أهم مميزات البحوث باعتباره الجانب المكمل للدراسة النظرية، وذلك من أجل الإثبات أو النفي لفرضيات الدراسة، لذلك قمنا باختيار إحدى المؤسسات المتميزة على الساحة المحلية بولاية تيسمسيلت المتمثلة في المركب الصناعي للأغطية النسيجية **TEXALG**[1]، إذ تعتبر هذه الأخيرة مؤسسة بارزة من حيث الرواج و التميز الذي تعرفه منتجاتها، ولقد عرفت المؤسسة استقرار ميز مختلف جوانبها خاصة المالية و الاقتصادية منها وهذا في المراحل الأولى لانطلاق نشاطها، ونتيجة التغيرات التي شهدها المحيط الاقتصادي وظهور مؤسسات خاصة فرضت واقع المنافسة، وهو الأمر الذي انعكس سلبا على النشاط البيعي لمنتجاتها نتيجة تراجع وتشتت الطلب، مما فرض على المؤسسة ضبط إستراتيجية متكاملة لمواجهة المنافسة من خلال التسيير الفعال و الكفء لمختلف وظائفها.

هذه الوظائف التي عادة ما تنطلق من الوظيفة التسويقية والتي تعتبر مرآة المؤسسة في السوق، وأول ما تهتم به هذه الوظيفة هو موازنة المبيعات من أجل تحديد حجم الطلب للفترات اللاحقة، تليها وظيفة الانتاج التي تحتاج إلى معلومات عن المبيعات المقدرة للفترة اللاحقة من أجل ضبط الخطة الانتاجية التي ستعتمدها، تليها هي الأخرى وظيفة التموين والتي تحتاج إلى معلومات عن حجم الإنتاج من أجل ضمان التموين الجيد للعملية الإنتاجية وتجنب الانقطاعات التي قد تصيب الانتاج والناتجة عن ضعف التموين، وهكذا يتضح أن موازنة المبيعات هي حجر الزاوية الذي تبنى عليه مختلف الموازنات الأخرى.

وقد جاء هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية مؤسسة TEXALG.

المبحث الثاني: واقع ممارسات إدارة الموارد البشرية والميزة التنافسية بمؤسسة TEXLAG.

المبحث الثالث: واقع الرقابة الإدارية على أداء العاملين في مؤسسة TEXLAG.

[1] – TEXALG هي اختصار لـ L'Algérienne des Textiles

المبحث الأول: ماهية مؤسسة TEXALG .

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالمؤسسة والمهام التي تقوم بها، بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي لها وأهم أهدافها ودورها في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب كما يلي:

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة TEXALG.

قبل التعريف بالمؤسسة محل الدراسة نتعرض لنشأتها من خلال إعطاء لمحة تاريخية عنها.

أولاً: نشأة المؤسسة

بعد الاستقلال وخلال الستينات أنشأت مؤسسة «**SONITEX**» المتخصصة في الصناعات النسيجية، والتي كانت تشرف على جميع المؤسسات النسيجية عبر الوطن، وفي سنة **1982** وقعت إعادة الهيكلة الأولى للمؤسسة وقسمت إلى مجموعة من المؤسسات المتخصصة نذكر من بينها:

- **ENADITEX**: هي مؤسسة متخصصة في توزيع المواد النسيجية.
- **COTITEX**: هي مؤسسة متخصصة في الصناعة القطنية، خياطة الأقمشة وغيرها.
- **ELATEX**: هي مؤسسة متخصصة في الصناعات الصوفية.

وفي إطار توسيع النشاطات الصناعية عبر الوطن، أبرمت المؤسسة الوطنية للصناعات النسيجية **SONITEX** سنة **1983** عقد مع مؤسسة **PECSTAR** في مومباي بالهند لإنشاء مركب لصناعة الأغطية النسيجية والخيط الخشن في تيسمسيلت باسم **COUVERTEX** وبقيت أشغال هذا المشروع في طور الإنجاز إلى غاية سنة **1987**، لم تدم مؤسسة **COUVERTEX** إلا عشر سنوات، وفي نهاية سنة **1997** وبقرار رقم **02** للجمعية العامة للصندوق القابض للصناعة النسيجية التحويلية قرر حل هذه المؤسسة وتوزيع ممتلكاتها على المؤسسات الفرعية الجديدة:

- مؤسسة صوفاكت**SOFACT** بولاية تيسمسيلت.
- شركة فيتال **FILEL** باب الزوار ولاية الجزائر.
- شركة صافياكو **SAFILCO** عين جاسر ولاية باتنة.
- مؤسسة مانفتال **MANFTAL** ولاية تلمسان.

وفي بداية **2012** تم إعـادة الإدمـاج وأصبحت المؤسسة الأم الجـزائرية للمنسوجات، **TEXALG/SPA** (**COUVERTEX**)سابقاً تدمج **17** وحدة، ومن بين هذه الوحدات مركب تكسالج **TEXALG** الذي كان سابقاً يسمى صوفاكس **SOFACT** بناء على العقد رقم، **636** من سجل العقود الإدارية لسنة 2011.

ثانياً: مؤسسة TEXALG:

إن شركة الأغطية النسيجية بتيسمسيلت **TEXALG**، تقع في الشمال الشرقي لمدينة تيسمسيلت حيث تبعد عنها بحوالي 1كلم، وهي شركة ذات أسهم رأسمالها مليون دينار جزائري، هي شركة فرعية منبثقة عن وحدات الإنتاج للشركة العمومية الاقتصادية **COUVERTEX**، وذلك طبقا للقرار رقم **02** لمجلس الصندوق القابض للصناعة النسيجية المنعقد بتاريخ **1997/11/09** بمقر الاجتماعي بـ **22** شارع المعدومين **1997/05/17**، العناصر الجزائر، وبدأت الأشغال فيها لأول مرة تحت هذا الاسم بتاريخ **1998/03/15**.

يقدر عدد العمال الإجمالي للمؤسسة بـ 243 عامل يتمتعون بكل امتيازات القطاع العام من عطل وتأمينات[1]...الخ.

ثالثاً: البطاقة التقنية لمؤسسة TEXALG:

- التسمية: شركة صناعة الأغطية النسيجية، شركة ذات أسهم **SPATEXALG** .
- الرأس مال الاجتماعي: عند الإنشاء 1.000.000دج بـ 200 سهم.
- رأس المال الاجتماعي: ابتداء من تاريخ 2000/06/24 هو 700.000.000دجبـ 1400 سهم وهذا حسب تقرير الجمعية الغير العادية للمؤسسة **TEXLAG** سنة 2000.
- المؤسسة الأم: **COUVERTEX TISSEMSILT**
- تاريخ الإنشاء : 1998/03/15.
- رقم السجل التجاري: 98B07002021.
- رقم الضمان الاجتماعي: 3832463057.
- المساحة الكلية: 10 هكتارات و03 آر.
- المساحة المغطاة: 5.3 هكتار أين توجد الورشات، المخازن، والمرافق الاجتماعية والإدارة.
- الطاقة الإنتاجية السنوية: 1.000.000 غطاء إلا أن الإنتاج الحالي لا يتعدى 450.000 غطاء سنويا، لكون المؤسسة لا تعمل إلا بفوجين عوض ثلاث أفواج.
- يقدر عدد العمال الإجمالي للمؤسسة بـ 243 عامل

[1] – وثائق تحصل عليها الباحث من المؤسسة من خلال الزيارة الميدانية التي قام بها بتاريخ 22 أفريل 2019.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة TEXALG:

اعتمدت مؤسسة **TEXALG** على هيكل تنظيمي يتناسب مع طبيعة و حجم أنشطتها، إذ يترأس هيكلها التنظيمي المدير العام الذي يشرف على قسم المنازعات القضائية، و أمانة مجلس إدارة المؤسسة وعلى مصلحة الأمن الوقائي، كما يقوم بعملية المراقبة والتنسيق بين مختلف المديريات المكونة للمؤسسة والمتمثلة في:

- المديرية التقنية.
- مديرية الموارد البشرية.
- مديرية التجارية و التسويق.
- مديرية المالية والمحاسبة.

أولاً: الهيكل التنظيمي لمؤسسة TEXALG

الهيكل التنظيمي لمؤسسة**TEXALG** موضح في الشكل التالي:

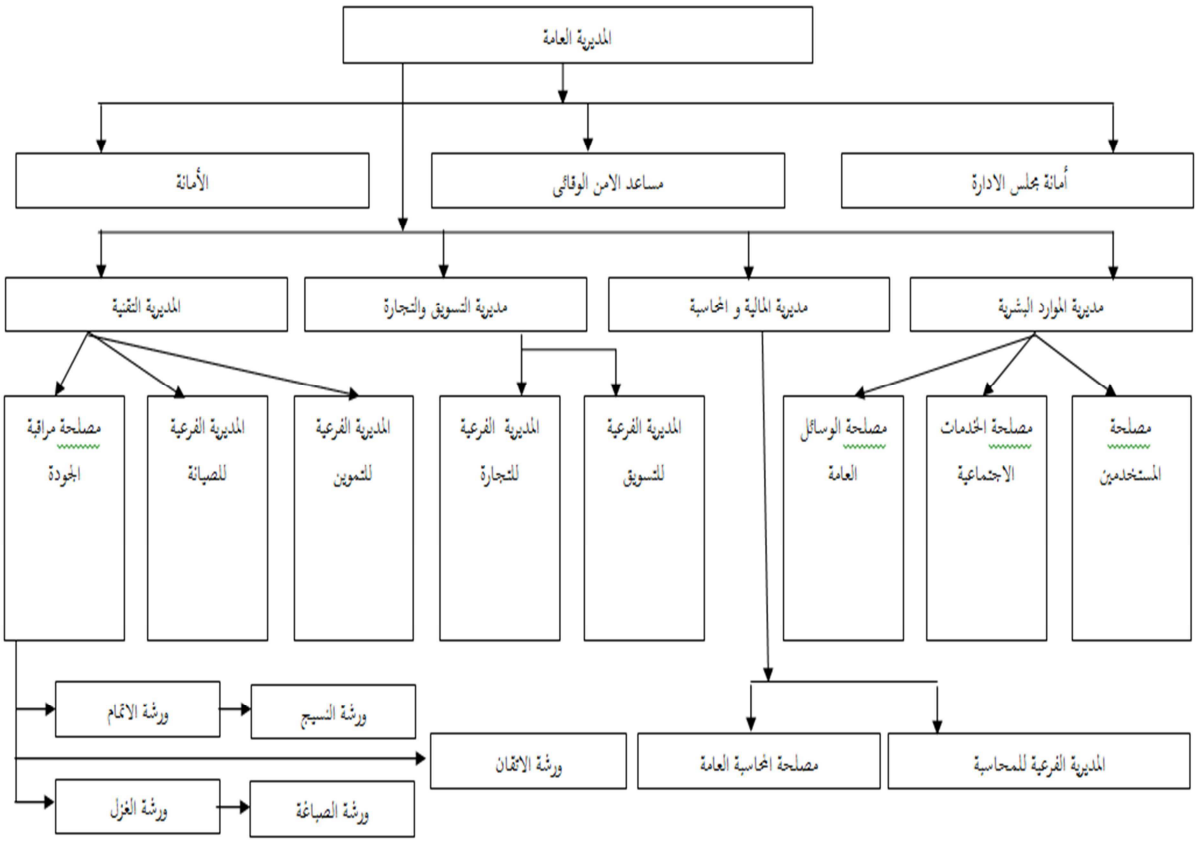

ثانياً: أقسام مؤسسة TEXALG

1- القسم الإداري والمالي للمؤسسة:

يعد القسم الإداري والمالي من أهم الأقسام الموجودة على مستوى المؤسسة، بالنظر إلى كثرة المهام الموكلة إليه، فهو المسؤول الأول على تسيير المؤسسة والضامن الأساسي لنجاحها أو فشلها.

أ- المديرية العامة ومجلس الإدارة:

يوجد على رأس مؤسسة **TEXALG** الرئيس المدير العام، وهو شخصياً يقوم بوظيفتين معاً وهما تسيير الشؤون المالية والإدارية للمؤسسة، وهذا بإشرافه مباشرة على المديرية العامة، وترأس مجلس الإدارة عند اجتماعه وهذا حسب ما جاء في القانون التأسيسي للمؤسسة.

- المديرية العامة: يترأسها المدير العام، وهو المسير الرئيسي الأول للمؤسسة، توجد تحت سلطتها مختلف الهيئات الإدارية.

- مجلس الإدارة: يتكون مجلس الإدارة من أعضاء استشماريين يلجأ إليهم مسير المؤسسة كلما دعت الضرورة لذلك، حيث يطرح عليهم جدول أعمال مسطر مسبقا في جلسة تنعقد باستدعاء من المسير بالمقر الاجتماعي للمؤسسة.

ب- أمانة مجلس الإدارة:

تقوم بالاتصال مع رئيس مجلس الإدارة ومختلف الهيئات الإدارية وذلك لتحضير ملف الجلسة المراد انعقادها، لذلك فهي تقوم بجمع الوثائق اللازمة التي تحضرها كل هيئة حسب اختصاصها للتحاور في الجلسة، كما تقوم بعدة إجراءات أخرى.

جـ- مديرية المالية والمحاسبة:

تعتبر مديرية المالية والمحاسبة أحد أهم الركائز التي تقوم عليها المؤسسة، فهي المسؤولة عن تقييم نشاطها كما أنها تسهر على تسجيل ومراقبة كل العمليات الحسابية والمالية التي تقوم بها المؤسسة.

2- القسم الإنتاجي والتجاري للمؤسسة:

يضم هذا القسم مديريتين نشاطهما متكامل هما المديرية التقنية ومديرية التسويق والتجارة.

أ- المديرية التقنية:

إن المديرية التقنية تشرف على مراقبة سير العملية الإنتاجية وتنقسم إلى عدة مديريات فرعية:

- المديرية الفرعية للتموين: تضم هذه المديرية، المدير الفرعي ورئيس مصلحتين، وتتفرع هذه المديرية بدورها إلى مصلحتين هما:

- مصلحة الشراء.
- مصلحة تسيير المخزون.

- **المديرية الفرعية للصيانة:** يعمل بها مجموعة من العمال منهم رئيس المديرية الفرعية ورؤساء مصالح، تلعب هذه المديرية دوراً لا غنى عنه في النشاط اليومي للمؤسسة إذ تقوم بتصليح أي مشكل من شأنه أن يعيق العملية الإنتاجية، كما أنها تبدي رأيها فيما يخص تجديد المعدات القديمة واقتناء الآلات الجديدة، وتشمل على عدة مصالح هي، مصلحة الصيانة، مصلحة الكهرباء، مصلحة التصنيع، مصلحة معالجة المياه، مصلحة البرمجة، مصلحة مراقبة الجودة والنوعية، مكتب الدراسات، المخبر الكيميائي، المخبر الفيزيائي، الورشات).

ب– مديرية التسويق والتجارة:

يأتي دور هذه المديرية بعد آخر مرحلة من الإنتاج أي الإتقان و التغليف، وهي تنقسم إلى مديريتين فرعيتين هما المديرية الفرعية للتسويق والمديرية الفرعية للتجارة.

– المديرية الفرعية للتسويق: إن الدور الأساسي لهذه هو بيع المنتج بمختلف الوسائل، ومن أجل ذلك انتهجت المؤسسة سياسة اقتصادية تسمح لها بإيجاد منافذ لمنتجاتها واكتساح السوق، لذا تبنت عدة طرق للوصول إلى هدفها المنشود وهي:

- المشاركة في المساهمات المختلفة.
- البيع بالتقسيط للجامعات المحلية.
- البيع بالجملة للخواص وللمؤسسات.

– المديرية الفرعية للتجارة: هي مسؤولة عن تسيير مخزونات المنتوج النهائي، كما تقوم بإجراءات البيع وانهاء المعاملات مع الزبائن، إذ تتعامل مع عدة فئات من العملاء منهم الجامعات، الثانويات ومختلف القطاعات العمومية، إضافة إلى الخواص سواء كانوا متعاقدين أو جدد وهذا حسب تصريح المدير الفرعي للتجارة.

1– مديرية الموارد البشرية:

إن تطور المؤسسات الاقتصادية يتوقف على كفاءات العمال التي تشغلهم، لذا نجدها تحرص على تكوينهم باستمرار للرفع من خبراتهم المهنية وتحسينها، وتعد مديرية الموارد البشرية مسؤولة عن متابعة النشاطات اليومية للمؤسسة، إذ تتابع المديرية لمهام جد كثيفة ومعقدة نظراً لعدد الكثير الذي تتعامل معه، وهي تقوم بتسيير ملفات العمال وتوفر مجموعة من الدفاتر والسجلات الرسمية التي يلتزم بها المستخدمين، ومن بين هذه السجلات (سجل الأجور، سجل حوادث العمال، سجل العطل مدفوعة الأجر...الخ).

وعلى العموم فإن مديرية تسيير الموارد البشرية تهتم بوضع سياسة لتسيير الموارد البشرية الملائمة مع السياق الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسة مع احترام القوانين.

المطلب الثالث: نشاط ووظائف مؤسسة TEXALG:

إن نشاط أي مؤسسة يتوقف على إمكانيتها المادية والبشرية وقدرتها على توفير مصادر الدخل اللازمة لتمويل احتياجاتها، ومؤسسة **TEXALG** حققت اكتفاء من حيث التمويل، إذ يظل مصدر دخلها هو إيرادات مبيعاتها، كما أنها تستعين بمصادر خارجية للتموين كالقروض البنكية.

أولاً: منتجات مؤسسة TEXALG وخصائصها

1- منتجات المؤسسة:

تختص مؤسسة **TEXALG** في إنتاج وتسويق الأغطية النسيجية، المصنوعة من مادة الأكريليك المستوردة من ألمانيا، كما تنتج المؤسسة الخيوط الغليظة التي تباع في الغالب إلى القطاع الخاص بالنسيج التقليدي، وللإشارة فإن مادة الأكريليك مشتقة من البترول وهي سهلة الاشتعال، كما أن سعرها يتغير بتغير النفط.

وتقدر الطاقة الانتاجية للمؤسسة بمليون غطاء، إلا أن الإنتاج الحالي للمؤسسة لا يتعدى **450** ألف غطاء سنوياً، لكون المؤسسة لا تعمل إلا بفوجين فقط عوض ثلاثة أفواج.

تقوم مؤسسة **TEXALG** بإنتاج انواع مختلفة من الاغطية منها، الونشريس، أحلام، سعاد، صوفايلا، شاريس، صفاري، نمرة.

2- خصائص منتجات المؤسسة:

منتجات مؤسسة **TEXALG** تتميز بخصائص تقنية تتمثل في مدة الصلاحية الطويلة، وتهتم المؤسسة بتحسين نوعية منتجاتها لتلبية رغبات المستهلكين تحت شعار "من أجل شتاء دافئ"، كما تعتمد على استراتيجية تكاملية بين مختلف منتجاتها وذلك بهدف:

- زيادة رقم الأعمال وبالتالي الأرباح.
- الحصول على أسواق جديدة.
- إرضاء الموزعين و المستهلكين.

ثانياً: مهام ووظائف مؤسسة TEXALG:

1) مهام مؤسسة TEXALG:

تتمثل مهام المؤسسة فيما يلي:

- ضمان الانتاج، حيث تسعى المؤسسة دائماً إلى رفع نسبة الانتاج وتحقيق الربح.
- ضمان البحث والتطوير، حيث تسعى المؤسسة دائما إلى تحسين نوعية إنتاجها وخلق أنواع جديدة، حيث تمكنت المؤسسة سنة 2000 من إنتاج نوع جديد من الأغطية وذلك باستيراد أغطية نصف مجهزة من كوريا وإكمال صنعها في المؤسسة، وحاليا هي بصدد إنتاج نوع آخر من الأغطية، وذلك بإدخال لمسة جديدة تدعى **CAUFRAGE**.

– ضمان البيع والتوزيع، حيث تقوم المؤسسة بدراسات مسبقة لتحديد كمية الطلب.

2– وظائف مؤسسة TEXALG:

من بين الأهداف الرئيسية لإنشاء مؤسسة **TEXALG** هو توفير متطلبات السوق الداخلية، والتقليل من عبء التكاليف المرتفعة للاستيراد، إذ أصبحت المؤسسة تمون نسبة كبيرة من السوق المحلية فيما يخص الأغطية النسيجية، نظراً لجودة منتجاتها وقدرتها الكبيرة على المنافسة.

ومن أجل تحقيق أهدافها تقوم المؤسسة بتسطير برنامج سنوي تسعى لتحقيق بتجنيد كل الطاقات الإنتاجية وتضافر جهود كل المديريات الموجودة على مستوى المؤسسة، لهذا الغرض تقوم المؤسسة بمجموعة من الوظائف اقسمها حسب الاختصاص كما يلي:

أ– في مجال الاجتماعي:

– استغلال كل الوسائل المتوفرة على مستوى المؤسسة للمحافظة على صحة العمال، ونظافة المحيط أثناء العملية الإنتاجية.

– توفير بعض الخدمات للعمال كالنقل، العيادة الطبية ومنحهم علاوة السلة التي تقدر بـ100دج بعد غلق المطعم.

– منح سلفيات للعمال عند الحاجة إليها.

– منح علاوة الخبرة المهنية **IEP**.

ب– في المجال الاقتصادي والمالي:

– توفير المبالغ المالية اللازمة لشراء متطلبات الإنتاج وضمان استمرارها.

– مراقبة المخزون باستمرار خاصة قطع العيار لمواجهة أي طارئ أو عطل قد يحدث على مستوى الآلات ما من شأنه أن يوقف عملية الإنتاج، وهذا نظراً لصعوبة استيراد قطع الغيار.

– استغلال أكبر قدر ممكن من الطاقات الإنتاجية المتوفرة إذ بلغت نسبة الاستغلال 75%.

– تسديد أجور العمال في الآجال المحددة.

ثالثاً أهداف المؤسسة ودورها في الاقتصاد الوطني

إن مؤسسة **TEXALG** تحرص على بقائها في السوق وتهدف إلى تحقيق أهدافها التي تسطرها وتسعى إلى بلوغها، وهناك عدة أهداف للمؤسسة.

1) أهداف المؤسسة:

لقد عرفت شركة **TEXALG** تطوراً ملحوظاً، واستقراراً كبيراً منذ تأسيسها مقارنة بمثيلاتها من الشركات الوطنية، لذا فهي تسعى إلى تحقيق أهدافها باستمرار، ومن بين هذه الأهداف الرئيسية للشركة هي:

– توفير متطلبات السوق الداخلية من الأغطية النسيجية والتقليل من عبء التكاليف المرتفعة للاستيراد.

– جودة منتجاتها وقدرتها الكبيرة على المنافسة ومن أجل تحقيق أهدافها تقوم الشركة بتسطير برنامج سنوي.

– تسعى لتحقيقه بتجنيد كل الطاقات الإنتاجية وتضافر جهود كل المديريات الموجودة على مستوى الشركة.
– استعمال أحدث الوسائل والتقنيات في الانتاج بغرض تحديث مواصفات المنتج وزيادة الكميةلإعطاء قدرة تنافسية.
– الحصول على أعلى الشهادات، مثل شهادة الإيزو ISO للجودة والنوعية.
– التحكم في تقنيات الانتاج لتفادي الانحرافات.
– تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بغرض تطوير المؤسسة والمساهمة في الاقتصاد الوطني.
– المحافظة على مركب الأغطية النسيجية الذي يعتبر من المكاسب العظيمة للمؤسسة و الذي يعتبر من الهياكل القاعدية في الصناعة النسيجية.

2– دور المؤسسة في الاقتصاد الوطني:

– لقد ورثت مؤسسة **TEXALG** مديونية ضخمة عن المؤسسة الأم، بالرغم من هذا المشكل بقيت ظروفها الإنتاجية و التجارية والتسويقية في تحسين مستمر بل أكثر من ذلك أصبحت تساهم بشكل كبير في تدعيم خزينة الدولة عن طريق الضرائب التي تدفعها بانتظام لمصلحة الضرائب .
– تشغل المؤسسة عدد لابأس به من العمال إذ تساهم في امتصاص البطالة.
– تعتبر ولاية تيسمسيلت من الولايات النائية التي تفتقر إلى المؤسسات الاقتصادية، لذا نجد مؤسسة **TEXALG** تساهم بشكل كبير في فك العزلة عن هذه المنطقة وتحاول أن تعطي لها طابعاً صناعياً إلى جانب الطابع الفلاحي الذي يطغى عليها.

رابعاً: بيئة مؤسسة TEXALG:

2– بيئة مؤسسة TEXALG:

إن لكل مؤسسة بيئة داخلية وخارجية كلاهما له تأثير على المؤسسة في مختلف الجوانب.

أ– البيئة الداخلية للمؤسسة TEXALG:

– نقاط القوة: إن هناك العديد من نقاط القوة التي تمتاز بها المؤسسة منها:
– جودة المنتجات.
– تنفيذ طلبيات الزبائن في الوقت المحدد.
– الخدمات المتاحة للعمال.
– يتم توزيع المسؤوليات وفق اختصاص تشريعي يخدم المصالح العامة.
– توفرها على نظام معلومات فعال يسمح بالحصول على معلومات هامة تخص الشركة بصفة منتظمة.

– نقاط الضعف: هناك العديد من نقاط الضعف التي تعاني منها المؤسسة منها:

– عدم توفرها على مقاط بيع في أنحاء مختلفة من الوطن.

– افتقار المؤسسة لنظام معلومات تسويقي فعال وناجع.

– عدم توفير قطع الغيار بصورة كافية لمواجهة أي عطب قد يحدث في الآلات مما يؤدي إلى انقطاع عملية الانتاج.

ب– البيئة الخارجية لمؤسسة TEXALG:

هناك العديد من الفرص والتهديدات التي تخلقها البيئة الخارجية لمؤسسة **TEXLAG** وهي:

– الفرص:

– المشاركة في المعارض و التظاهرات المختلفة.

– البيع بالتقسيط للجماعات المحلية و الادارات التابعة للدولة.

– البيع بالجملة للخواص والمؤسسات العامة.

– البيع للعمال مع الخصم من الأجور.

– التهديدات:

– تتمثل في السلع الأجنبية التي يتم بيعها بمبالغ زهيدة مما يؤثر سلبياً على احتياجات المؤسسة.

1– عملية اتخاذ القرار في المؤسسة:

تتم عملية اتخاذ القرار في المؤسسة **TEXALG** وفقا للهيكل التنظيمي الخاص بها، حيث تقوم كل مديرية من المديريات باتخاذ القرارات الروتينية التي تهم نشاطها اليومي، أما القرارات التي تتعلق بخطط المؤسسة وأهدافها فيتم اتخاذها على مستوى الإدارة العليا، وعادة ما يتم اتخاذ هذه القرارات بالتشاور بين المدير العام ومحيطه المقرب من نواب ورؤساء مصالح ودون مشاورة كافة عمال المؤسسة، ونظراً لأن المؤسسة تنشط في بيئة مستقرة نوعاً ما فإن عملية اتخاذ القرار تتم في حالة من التأكد.

المبحث الثاني: واقع ممارسات إدارة الموارد البشرية والميزة التنافسية بمؤسسة TEXLAG

سوف نقوم بعرض واقع ممارسات إدارة الموارد البشرية والميزة التنافسية بمؤسسة صناعة الأغطية النسيجية **TEXLAG** وحدة تيسمسيلت.

المطلب الأول: واقع ممارسات إدارة الموارد البشرية بالمؤسسة.

تسعى مؤسسة صناعة الأغطية النسيجية **TEXLAG** لتطوير مواردها البشرية، وهذا من خلال الاستغلال الأمثل للممارسات التي تقوم بها مديرية الموارد البشرية من إجراءات توظيف وتدريب، تقييم، أداء، تحفيز، ومكافئة مواردها البشرية.

أولا: إجراءات التوظيف على مستوى المؤسسة.

تقوم مديرية الموارد البشرية بالمؤسسة بتقدير احتياجاتها من الموارد البشرية، وهذا بعد تقدم رؤساء الوظائف أو المصالح بطلب توظيف، فتمده هذه الأخيرة باستمارة، يملؤها رئيس المصلحة ويسلمها للإدارة العليا ليبدي المدير رأيه ثم تعود لمصلحة الموظفين لتقوم بتسجيلها في سجل التوظيف، ويتم تحديد احتياجات اليد العاملة حسب الميزانية التقديرية المخصصة للتوظيف[1].

1- الاستقطاب: تقوم مديرية الموارد البشرية بتحديد مصادر استقطاب اليد العاملة بناءً على مواصفات المنصب الشاغر.

- المصادر الداخلية: تعتمد المؤسسة عند التوظيف للمناصب الشاغرة على المصادر الداخلية عن طريق الترقية أو نقل من وظيفة لأخرى، وقبل القيام بهذا الإجراء (أي الترقية أو النقل الوظيفي) تقدم مذكرة إنابة للشخص المعني يحدد فيها المصلحة التي قد يتولى إنابتها وكذلك التاريخ، وإذا تجاوز مدة سنة له الحق في شغل هذا المنصب قانونيا.

ومن الاتفاقيات الجماعية الخاصة بالمؤسسة لا يمكنها التوظيف من الخارج، إلا إذا استنفذت كافة طرق التوظيف الداخلية، فهذا الإجراء يعتبر كتحفيز لعمال المؤسسة وضمان للحصول على الأفراد بأقل تكلفة من التوظيف الخارجي، وكذا على الخبرة والمهارة المكتسبة لديهم طيلة سنوات عملهم بالمؤسسة.

[1]- معلومات مقدمة من طرف مصلحة المستخدمين بالمؤسسة.

– **المصادر الخارجية**: تلجأ المؤسسة إلى المصادر الخارجية عندما لا يتوفر داخليا الأفراد بالأعداد والكفاءات المطلوبة عند الحاجة الماسة إليها، أو شغل وظائف تتطلب مواصفات معينة لا تتوفر في الأفراد العاملين، أي عدم وجود عمال مناسبين لشغل المناصب الشاغرة.

وتلجأ المؤسسة قانونا إلى مكتب الوكالة الوطنية للتشغيل (**ANEM**)، كمت تلجأ المؤسسة إلى مركز التكوين المهني والتمهين المتواجد بالولاية لاستقطاب العاملين في قطاع النسيج بحكم تواجد تخصص النسيج بالمركز، وإن لم تجد المواصفات المطلوبة لدى الأفراد المسجلين بالوكالة أو بالمركز تقوم بالإعلان في الوسائل الإعلامية.

2– الاختيار:

يتم الاختيار وفقا للخطوات التالية:

– **ملأ طلب التوظيف**: يقوم المترشح طالب الوظيفة بملأ طلب التوظيف بخط يده حتى يتسنى للمؤسسة جمع المعلومات الأولية والأساسية عنه.

– **المقابلات والاختبارات**: إضافة إلى طلب التوظيف تقوم المؤسسة بإجراء مقابلات من خلال لجنة معينة من طرف مدير المؤسسة، وخذا بعد استدعاء الأشخاص المترشحين لشغل الوظيفة، لتعرف المترشحين على الوظيفة عن قرب، واختبارات شفهية وكتابية أو ميدانية (تطبيقية) تقوم بها كذلك لجنة معينة من طرف المدير، وهذا حسب الوظائف المراد شغلها والمهارات والخبرات المطلوبة، فهذه الاختبارات تقرها الاتفاقيات الجماعية الخاصة بالمؤسسة من خلال المادة (10): "يخضع كل مترشح دون التعهد بالتوظيف إلى فحوص واختبارات الدخول تتعلق بمؤهلاته وإمكانياته المهنية".

– **الفحص الطبي**: فكما سبق الذكر هو تقدير عن سلامة الأشخاص وحالتهم الصحية بحيث تتم خلال هذه المرحلة تصفية الأشخاص المرشحين المقبولين، ومن ثم تعيينهم في الوظائف المناسبة لهم.

3– التعيين: وهو آخر إجراء من إجراءات التوظيف بحيث يجتمع المدير لعام ومدير الموارد البشرية ورئيس مصلحة المستخدمين، وهذا بعد اختيار الناجح ومن ثم يتم إصدار قرار التعيين يعطي للمترشح، ويخضع المترشح لفترة التجربة قبل ترسيمه نهائيا، وتختلف هذه الفترة من فئة لأخرى، بحيث تكون:

– فترة التجربة لفئة التنفيذ 3 أشهر.

– فترة التجربة لفئة التحكم 4 أشهر والإطارات 6 أشهر.

وهذا في حالة إذا كان عقد العمل دائم(**CDT: Contrat à Durée Terminée**)، أما في حالة عقد غير محدود (**CDI: Contrat à Durée In-déterminée**) تمنح للمترشح رسالة التزام وهي عبارة عن عقد بينه وبين المؤسسة.

ثانيا: التدريب والتطوير.

إن المؤسسة بحاجة دائمة لتدريب عمالها لرفع مهاراتهم وكفاءاتهم، وفي هذا السياق نجد مصلحة المستخدمين بمؤسسة صناعة الأغطية النسيجية **TEXLAG** تولي اهتماما كبيرا لتدريب وتكوين عمالها ويظهر هذا من خلال تخصيص قاعة خاصة بالتكوين داخل المركب في حالة تدريب العمال في المؤسسة، أو تكوين خارج المؤسسة إذ تقوم بتكوين خاص للإطارات وأعوان التحكم للرفع من خبراتهم وقدراتهم وتحسين مستوياتهم عن طريق الاتصال بأحد المراكز أو المعاهد أو حضور الملتقيات، ونميز بالمؤسسة نوعين من التدريب الأول طويل المدى، وغالبا ما تستفيد منه إطارات الوحدة، ويعرف هذا النوع بالتدريب التخصصي، والثاني قصير المدى يدوم من أسبوع إلى شهر، وهو مخصص للموظفين الجدد.

تقوم المؤسسة كذلك بتكوين المهندسين خارج المؤسسة على مستوى معاهد التكوين، وهذا لغرض تكوين العاملين داخل المؤسسة من طرف هؤلاء المهندسين.

تحديد الاحتياجات التدريبية:

إن تدريب العاملين يهدف إلى تحقيق نتائج عملية، وهو وسيلة لرفع الإنتاجية وزيادة أرباح المؤسسة وعادة ما يتم بالتدريب استنادا للإجابة عن مجموعة من الأسئلة من بينها:

- ما هي أهداف المؤسسة؟
- ما هي المهام التي يجب إنجازها لتحقيق هذه الأهداف؟.
- ما هي التصرفات والسلوكات اللازمة التي يجب أن يؤديها كل عامل؟.
- ما هي جوانب القصور إن وجدت في مهارات أو معارف واتجاهات العمال، والتي بمعالجتها يتمكن هؤلاء من القيام بالعمل المطلوب؟.

ومصلحة المستخدمين تتلقى الإجابة عن مختلف الأسئلة والتي تمكنها من معرفة كفاءات العمال، وتحديد جوانب القصور وهذا في مختلف أقسام المؤسسة، وبعد ذلك يتم تصميم ووضع برامج التدريب المناسبة.

كما يتم تحديد الاحتياجات التدريبية وفق الحالات التالية:

- في حالة إدخال عامل جديد يتم تدريبه بغية الإلمام الجيد بمهام الوظيفية وأدائها بشكل سليم ومعالجة ما يتم ذلك من خلال رئيسه في الوظيفة أو عمال قدماء ذوي خبرة.
- على حسب النقائص التي تلاحظ على العامل القديم من طرف رئيسه المباشر، وذلك من خلال العمل الذي يقوم به.
- في حالة إدخال آلات أو تقنيات أو أساليب عمل جديدة، إذ تتطلب مهارات ومعلومات تتماشى مع التكنولوجيا الجديدة.

ثالثا: تقييم الأداء.

إن متابعة العمال داخل المؤسسة من اختصاص مصلحة المستخدمين، وذلك عن طريق ملف المتابعة، وهو وثيقة شخصية لمتابعة سلوك العامل يوميا ثم شهريا، حيث في نهاية كل شهر تكون البطاقة تامة المعلومات وتحتوي على ما يلي: الغيابات وأنواعها، التأخيرات، العطل المرضية، السنوية والاستشفائية والنقطة التقييمية للعامل.

وهذه المعلومات فعالة في تقييم الأداء الذي يشرف عليه المسؤول المباشر.

رابعا: التحفيز.

مؤسسة صناعة الأغطية النسيجية مثلها مثل سائر المؤسسات العمومية، حيث تعمل حسب اللوائح والقوانين التي تحكم أنظمة المكافآت وأشكال التحفيز في المؤسسة الاقتصادية، ونذكر فيما يلي أهم المكافآت والحوافز المعتمدة في المؤسسة.

1- المكافآت: فيما يلي أهم المكافآت الممنوحة للعاملين في المؤسسة.

- منح المردودية: تضمنت النصوص القانونية والتنظيمية مجموعة من المبادئ التي تسمح للعمال حق الاستفادة من مردودية الإنتاج، سواء كانت تلك المردودية نتيجة جهد فردي أو جماعي، إلا أن الملاحظ في مؤسسة صناعة الأغطية النسيجية حسب تصريحات بعض العمال أنهم يتقاضون هذه المنحة حسب الوضعية المالية للمؤسسة، وأرجع مسؤولو المؤسسة ذلك لكثرة الديون وتراجع مبيعات المؤسسة.

- منح خاصة: هي مبالغ رسمية تمنحها المؤسسة إكراما منها لبعض العمال خاصة في بعض المناسبات والأعياد الدينية، إلا أنها مكافآت عارضة ولا تمثل ثباتا للعمال.

2- الحوافز في المؤسسة: من الملاحظ أن في طبيعة العلاقة بين المسؤولين والعاملين داخل المؤسسة وجود علاقة تجنب الطرف الآخر، أي قلة الحوافز المعنوية من طرف مسؤولي المؤسسة للعاملين، وهذا راجع لمشاكل تأخر الأجور والإضرابات الناتجة عن المديونية الضخمة للمؤسسة.

المطلب الثاني: واقع الميزة التنافسية لمؤسسة صناعة الأغطية النسيجية.

تحتل منتجات مؤسسات صناعة الأغطية النسيجية **TEXLAG** وحدة تيسمسيلت مكان هامة في السوق الوطنية حسب القائمين عليها وأصحاب الخبرة في المؤسسة، لكونها تمتاز بالجودة والأسعار المختلفة المتاحة للزبائن، ولكن تواجه المؤسسة منافسة شديدة في السوق خاصة من السلع الصينية التي تمتاز بأسعار جد منخفضة، إلا أن المؤسسة تسعى من خلال تطوير معدات الإنتاج وتدريب العاملين على الأساليب الحديثة في الإنتاج والإدارة إلى الاستمرار في تقديم منتجات متميزة وبأسعار تنافسية.

وتسعى المؤسسة إلى التحكم في تكلفة الوحدة الواحدة وتطبيق أسعار منخفضة مقارنة بالمنافسين، وهذا من خلال تجديد آلاتها الإنتاجية وتنويع منتجاتها، حيث اشترت المؤسسة في السنة الماضية عدة آلات متطورة خاصة بالنسيج، وقد قامت بمكونين من خارج الوطن قاموا بتكوين العاملين على هذه الآلات على مستوى المؤسسة، كما تسعة المؤسسة لتخفيض تكاليف التوزيع باقتناء سيارتين لنقل منتجاتها والمشاركة في عدة معارض وطنية للتعريف بمنتجاتها، وفتح نقاط بيع خاصة بالمؤسسة.

تسعى مؤسسة صناعة الأغطية النسيجية لتمييز منتجاتها من خلال الاهتمام بجودة أحجام وتشكيلات منتجاتها المختلفة، وكذا التصاميم المختلفة لها، بالاعتماد على الأساليب الحديثة في ذلك.

المبحث الثالث: واقع الرقابة الإدارية على أداء العاملين في مؤسسة TEXLAG.

سنحاول في هذا المبحث التحدث عن الطرق الرقابية المطبقة في المؤسسة، وكذا طريقة تقييم العاملين، كما قمنا بإجراء مقابلة مع مدير مصلحة المستخدمين.

المطلب الأول: طرق الرقابة في المؤسسة.

نتطرق في هذا المطلب إلى مستويات الرقابة المطبقة في المؤسسة.

– الرقابة من خلال مصلحة مراقبة التسيير:

تقوم مصلحة المستخدمين بعملية الرقابة على العاملين خاصة ما يتعلق بكتلة الأجور وتطورها ومقارنتها برقم الأعمال المحقق و عدد العمال حيث كانت هذه المعطيات[1]:

الجدول رقم (3–1): تطور رقم الأعمال، الوحدة بالدينار الجزائري.

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
رقم الأعمال	600000000	540000000	242000000	279000000	290000000

المصدر: مصلحة المستخدمين.

[1]– معومات مقدمة من طرف مصلحة المستخدمين بالمؤسسة.

الجدول رقم (3–2): تطور كتلة الأجور، الوحدة: (10^3 دج)

السنوات	2012	2013	2014	2015
كتلة أجور	76560	71280	63888	58080

المصدر: مصلحة المستخدمين.

الجدول رقم (3–3): تطور عدد العمال.

السنة	2012	2013	2014	2015
عدد العمال	290	270	242	220

المصدر: مصلحة المستخدمين.

من الجداول الثلاثة نلاحظ أن رقم الأعمال في انخفاض مستمر منذ عام 2012، رغم أن كتلة الأجور كانت في تذبذب إلى أن وصلت إلى أدنى حد في سنة 2015، ولهذه التغيرات عدة تفاسير قد تعود لانخفاض سعر البيع أو لانخفاض مردود العمال.

– الرقابة على العاملين:

حسب إجابة رئيس مصلحة الموارد البشرية فان كل رئيس مصلحة هو أول مسؤول عن الرقابة على العاملين في مصلحته، وتترتب الرقابة حسب مستويات الإشراف ومراكز المسؤولية:

وتتركز الرقابة في المؤسسة أساسا في الحضور، مواقيت الدخول والخروج والسرقة، ترك المنصب بدون تبرير ويكون ذلك على النحو الآتي:

أ– تقييد مواقيت الدخول: ويتم بمساعدة أعوان الأمن حيث يسجلون دخول العمال ويقومون بتوصيلها إلى مصلحة المستخدمين لاتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة التأخرات غير المبررة والمتكررة.

ب– الخروج: ويتم بحضور العمال لكشف الخروج من عند رئيس المصلحة إلى مصلحة المستخدمين بحيث لا يمكن للعامل الخروج دون تأشيرة.

جـ– ترك المنصب بدون تبرير: وهنا يتعرض العمال لعقوبة من طرف مجلس التأديب في المؤسسة قد يصل إلى التوقيف عن العمل.

د– السرقة: وتتم العملية بتفتيش العمال عند الخروج من المؤسسة وأي محاولة سرقة تعرض صاحبها إلى الطرد.

– الرقابة عن طريق المصلحة التقنية: تقوم المصلحة التقنية بإعداد الإجراءات والمراحل والمعايير الواجب إتباعها عند إنتاج كل منتوج من أول مرحلة إلى غاية وصول المنتوج إلى آخر مرحلة والتأكد من مطابقته للمواصفات المطلوبة حيث تقوم بتصحيح الانحرافات في كل مرة من خلال التوجهات لعمال الإنتاج وباعتبار أن المؤسسة تقوم بالإنتاج حسب الطلبات نحدد المصلحة التقنية مدة انجاز الطلبة مع المصلحة التجارية ومصلحة الإنتاج و تقوم بمراقبة احترام آجال الإنتاج.

– الرقابة من خلال النتائج السنوية المحققة: نعكس النتائج المحققة سنويا المردود الحقيقي للعمال فإذا كانت الأرباح الصافية للمؤسسة جيدة فهذا يعني أن المردود الجماعي للعمال جيد والعكس ومن هنا تتخذ الإدارة العليا بالمؤسسة الإجراءات اللازمة لرفع من مردودية العمل.

المطلب الثاني: تقييم أداء العاملين في المؤسسة:

تعتمد المؤسسة في تقييم أداء عمالها على أسلوب تقييم مباشر حيث يقوم المشرف بتقييم مرؤوسيه قصد تحديد منحة المردودية الفردية دون الاعتماد على أساليب وطرق علمية من خلال آجال انجاز الطلبيات وكذلك النتائج السنوية المخففة[1].

وتعتمد المؤسسة في تقييم الإطارات على الجدول التالي:

– تقييم أداء الإطارات:

ويقوم بالتنقيط المسئول المباشر عن الموظف حسب سلم تدرج السلطة في المؤسسة بوضع علامة (×) في الخانة التي يرى أنها ستناسب هذا الموظف في كل مستوى من مستويات التقييم ثم ترسل إلى مصلحة الموارد البشيرة للمصادقة عليها من اجل إعطائه منحة المردودية حسب مجموع النقاط التي تحصل عليها.

كما تعتمد المؤسسة في تقييم العمال التنفيذيون على جدول التنقيط التالي:

و تقوم المؤسسة بالتنقيط بنفس الطريقة السابقة وفي حقيقة الأمر أن التقييم يتم بطرق غير موضوعية بحيث لا يمكن لشخص أن يحكم على العامل كما يمكن أن تكون عملية التنقيط غير عادلة حسب العلاقة بين الذي يقوم بعملية التنقيط و الموظف الخاضع لها.

[1]– معومات مقدمة من طرف مصلحة المستخدمين بالمؤسسة.

المطلب الثالث:مقابلة شخصية[1]:

قمنا بطرح هذه الأسئلة على رئيس مصلحة المستخدمين وكانت الإجابة كما يلي:

الأسئلة	نعم	لا	ملاحظة
1- هل يخص العنصر البشري بالأهمية اللازمة لدى مؤسستكم؟	×		
2- هل ترغب المؤسسة في تطوير نشاطات مصلحة المستخدمين؟	×		
3- هل لإدارة الموارد البشرية أهمية بالغة بمؤسستكم؟	×		
4- هل الطاقم الإداري الحالي لمصلحة المستخدمين يكفي للقيام بنشاطاتها؟		×	
5- هل تقوم مصلحة المستخدمين بتقييم أداء أعمالها؟	×		غير موضوعي
6- هل ستقوم المؤسسة بتخطيط احتياجاتها من العاملين في السنوات القادمة؟	×		في حالة الطلب من الإدارة العليا
7- هل العمال راضون على نظام الأجور و الحوافز؟		×	
8- هل هناك منازعات مع العاملين؟	×		منازعات صغيرة لا تؤثر على الإنتاج
9- هل هناك طلبات تغيير وظائف؟	×		حالة المرض بحيث لا يستطيع العامل مواصلة نشاطه
10- هل هناك عمليات تفتيش أو معاينة لمواقع العمل و الورشات؟	×		
11- هل هناك هيبة الإدارة عند العمال؟	×		

[1]- حسب تصريحات رئيس مصلحة المستخدمين بالمؤسسة.

12- هل هناك تقارير شهرية تعكس أداء؟ العاملين للإدارة العليا؟	×		- تقارير النشاط الشهرية. - تقارير النشاط اليومية.
13- هل هناك محاولة لمعرفة المعوقات و الأخطاء و الانحرافات؟	×		- القيام بتصحيحها
14- هل هناك روح المبادرة و الإصلاح من طرف العمال؟	×		
15- هل هناك تقييد لدخول و خروج العمال؟	×		
16- هل هناك ترويج للمنتجات في السوق؟	×		
17- هل هناك رقابة صارمة على المخزون من المواد الأولية و المنتجات؟	×		
18- هل هناك منافسة في مجال عمل المؤسسة؟	×		منافسة الخواص
19- هل هناك عملية رقابة على العاملين؟	×		رقابة شكلية
20- هل هناك معايير للرقابة على العمل؟		×	
21- هل هناك توجيه للعمال؟	×		حالة عمال جدد

خلاصة:

بعد تطرقنا لدراسة حالة تيسمسيلت وفرص ومجالات الإستثمار بها، والدور الفعال لمديرية الصناعة في استقطاب وجذب الإستثمارات إليها توصلنا إلى النقاط التالية:

إن للولاية إمكانيات طبيعية كبيرة، لا تستغل استغلالا أمثل يخدم سكان الولاية والإنتاج المحلي، ويمكن أن يتوسع القطاع الصناعي بالنظر لتوفر الإمكانيات المواتية للغرض المنشود، ويتوقف هذا على تدخل السلطات المحلية من أجل توفير الظروف المناسبة والمشجعة والمحفزة لذلك، أما من ناحية توزيع المؤسسات الصناعية الخاصة حسب قطاعات النشاط الإقتصادي في الولاية، فإنه يحتل قطاع الصناعات النسيجية وصناعة مواد البناء الريادة من حيث جلب الإستثمار.

وعليه فإن التنمية المحلية بولاية تيسمسيلت لا تقوم ولا تزدهر ولا تتطور طالما قلّ الإهتمام والمتابعة من طرف السلطات المركزية، أما بالنسبة للقطاع الصناعي الخاص بالولاية، فتبقى تجربته رائدة يحتذى بها خصوصا فيما يتعلق بالدور الإجتماعي للمؤسسات الخاصة وقدرتها على التوفيق بين الأداء الإقتصادي والإجتماعي.

ونظرا للوضع الراهن وما توصلنا إليه من خلال إحصائيات المشاريع الإستثمارية بالولاية، نأمل خيرا في نهوض وتطور القطاع الصناعي مقارنة بالسنوات الماضية كان هناك ركود كبير مس التنمية المحلية هذا من جهة ، ومن جهة ثانية تطور القطاع الصناعي تدريجيا ببروز جملة المشاريع الصناعية والتجارية والسياحية والتي تمت الموافقة على إنجازها مؤخرا.

خاتمة

من خلال تطرقنا لهذا البحث خلصنا أنه من الضروري أن تسعى الجزائر إلى تشجيع وترقية التنمية المحلية في جميع القطاعات ورفع كل القيود وإزاحة كل العراقيل من أمام المبادرة الفردية، وأن تعمل على تفعيل سياسات الاستثمار الصناعي على المستوى الوطني بصفة عامة وولاية تيسمسيلت بصفة خاصة، وذلك بإتاحة فرص العمل واستغلال الأوعية العقارية للصالح العام والمنفعة العامة.

وقد بينا الواقع الفعلي والعملي لتأثير دور القطاع الصناعي في بعث التنمية المحلية في الجزائر وتوصلنا إلى نتيجة مفادها أن ما حققته الجزائر من خلال تطبيق السياسات، تبقى نتائج محدودة لا تعكس حقيقة الجهود والطموحات التي كان يتطلع إليها المجتمع، كما لا تعكس المؤهلات والقدرات التي يزخر بها الاقتصاد الوطني فالمسيرة مازالت متواصلة وتستدعي معالجة النقائص والثغرات حتى تكون النتائج مقبولة.

وفي هذا النطاق يجب على الحكومة أن تجد سياسات وبرامج وخطط مناسبة أكثر واقعية وقابلة للتجسيد على أرض الواقع، لدعم وإنعاش القطاع الصناعي الذي يقع على عاتقه تنمية الاقتصاد المحلي والذي يعتبر الركيزة الأساسية والجهاز الوحيد القادر على تخطي مختلف العراقيل، التي قد يواجهها هذا القطاع نتيجة التغيرات والتحولات التي يشهدها العالم.

لذا يتوجب على الجزائر كدولة الاهتمام وتكثيف الوعي بالصناعة لدى المواطنين وتعزيز الجهود لتنمية المعارف الصناعية والتخلص من التبعية للمحروقات.

وبناءا على ماسبق ذكره وبعد معالجة هذا الموضوع تم التوصل إلى بعض النتائج، فمن خلال ما يمكن تأكيده أو نفي الفرضيات التي اعتمدت في بحثنا والتي على أساسها يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات.

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: تم إثبات صحتها فعلا، فالصناعة بصفة عامة محركا للنمو الاقتصادي لما يحققه من نتائج إيجابية في دفع عجلة التنمية المحلية ومواكبة التطور.

الفرضية الثانية: تم إثبات صحتها، فالقطاع الصناعي يعمل بأشكاله وقوانينه وآلياته وهيآته وسياساته التحفيزية على تطوير وزيادة الطاقة الإنتاجية وتحقيق التنمية.

الفرضية الثالثة: تم إثبات نفيها، لأن سياسات تحفيز الإستثمار المنتهجة في الجزائر، خاصة تلك المعتمدة على برامج الإنعاش الإقتصادي، لم تستطيع تفعيل دور القطاع الصناعي في الإقتصاد الوطني بالمستوى الذي تطمح الدولة للوصول إليه.

نتائج البحث:

- تتوفر الجزائر على مجموعة من المؤهلات التي تجعل منها قطبا اقتصاديا كبيرا.
- إن برامج الإستثمارات لعبت دورا حاسما في تحقيق نتائج أولية إذ يمكن القول أنها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات.
- السياسات التحفيزية للقطاع الصناعي المتبناة من طرف الدولة الجزائرية تضعها أمام رهانات حقيقية فالمشكلة ليست في صناعة السياسات، بقدر ماهي مشكلة تطبيق للقرارات الناتجة عنها.
- كل مشروع في القطاع الصناعي من دون شك ينعكس دوره إيجابا في بعث التنمية المحلية.
- يلعب القطاع الصناعي دور مهم في امتصاص ظاهرة البطالة وبالتالي خلق مناصب عمل جديدة.
- الأخذ بتجارب بعض الدول المتطورة يكون حافزا قويا ومنطلقا صحيحا للالتحاق بركب الدول المتطورة صناعيا.
- نظريات ومجالات ونماذج التنمية المحلية ومؤشراتها في الحقيقة نموذجا متميزا يجب على الدول النامية والجزائر خاصة الأخذ به وتطبيقه في جميع القطاعات خصوصا القطاع الصناعي.
- من دون شك أن القطاع الصناعي يعرف معوقات وعراقيل شواء كانت إطارية أو قانونية.
- واقع ممارسات إدارة الموارد البشرية له الدور الفعال في التطور الصناعي وبالتالي بعث التنمية المحلية.
- طرق الرقابة وتقييم أداء العاملين في المؤسسة من شأنه خلق روح التنافسية الشريفة وبالتالي سن تشريعات وقوانين محفزة للاستثمار.

ومن خلال هذه النتائج المتوصل إليها نقدم بعض الاقتراحات التالية:

الاقتراحات:

1- إن عملية الارتقاء بدور القطاع الصناعي الجزائري في عملية التنمية الاقتصادية يتمثل في ضرورة توفير منظور إستراتيجي يقوم على توضيح وتحديد مسار السياسة الصناعية.

2- يتعين على القطاع الصناعي أن يندمج في إنجاز الإستراتيجية الصناعية وبالتالي ستسهم في بناء اقتصاد قوي تنافسي قادر على مساندة التنمية الاقتصادية للبلاد.

3- عدم وضع القيود والحد من العراقيل على كل المشروعات الصناعية قيد الإنجاز.

4- يجب العمل بسياسة التحفيز على توجيه الاستثمار نحو المشروعات والأنشطة الإنتاجية وخاصة المشروعات التصنيعية التصديرية.

5- دور الجماعات المحلية والسلطات الولائية له شأن كبير في دفع الأقطاب الصناعية الموجودة أو المتاحة حاليا للمساعدة و المتابعة.

6- الدور الإعلامي والتكنولوجي له الأثر الكبير والوسيلة الأنجح للترويج بالمنتوج المحلي وتسويقه بكل بساطة.

7– خلق أفضل الظروف الممكنة للاستثمار الخاص والأجنبي من خلال تهيئة المناخ المؤسساتي لذلك.

8– تنمية النشاطات والمبادرات التنموية وإبراز المنتوج الصناعي للولاية من الداخل والخارج.

أفاق البحث:

وفي الأخير يمكننا القول بأن هذه الدراسة ماهي إلا محاولة منا، ممكن أن تكون فيها بعض النقائص، كما أنها تعتبر بمثابة محاولة أخرى لفتح المجال لبحوث ودراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجاله واسعا للدراسة والتعمق وفي هذا الصدد يمكننا أن نقترح ما يلي:

ضرورة التشجيع على الإستثمار في المجال الصناعي بفتح مصانع مختلفة النشاط، خصوصا منطقة تيسمسيلت التي تعرف تأخرا كبير في المجال الصناعي، وبالتالي التنمية المحلية تراوح مكانها، فلابد من أن يلعب القطاع الصناعي دورا بارزا في بعث التنمية المحلية بولاية تيسمسيلت.

وفي الأخير نتمنى أن نكون قد وفقنا ولو بالشيء القليل في تقديم هذا البحث بصورة مقبولة خاصة وأن هذا الموضوع سيعرف تطورات هامة مستقبلا نظرا للأهمية البالغة له.

قائمة المصادر والمراجع

– قائمة المصادر والمراجع

– باللغة العربية

– الكتب:

1– أحمد رشاد، عبد اللطيف "التنمية المحلية"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2011.

2– أحمد رشيد، "التنمية المحلية"، دار النهضة العربية بيروت، لبنان 1986.

3– أحمد مصطفى خاطر، "تنمية المجتمع المحلي"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية مصر، 1999.

4– أيمن عودة المعاني، "الإدارة المحلية"، دار وائل للنشر، الأردن 2010.

5– أحمد عبد المتعال، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2001.

6– بهيج شعبان، جغرافية العالم الصناعية، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ،1992

7– جمال حلاوة، علي صالح، "مدخل إلى علم التنمية"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دون سنة الطبع.

8– حمدي الحنادي، مترجم، بحوث تنمية المجتمع، المفاهيم والقضايا الإستراتيجية، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 1990.

9– زينة علاء يونس الطائي، محاضرات في مادة، اقتصاد صناعي، كلية الإدارة والاقتصاد، الآكاديمية العربية، الدنمارك.

10– سعد طه علام، "التنمية والدولة"، دار طيبة، القاهرة، مصر، 2004.

11– شارلز وجاريث جونز، الإدارة الإستراتيجية (مدخل متكامل)، ترجمة رفاعي محمد رفاعي ومحمد سيد

12– طايع محمد سالمان، "أساليب ووسائل تحقيق التنمية الريفية " المشاركة الشعبية مدخلا"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2008.

13– عادل الهواري مختار، "التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993.

14– عبد الحميد عبد المطلب، "التمويل المحلي والتنمية المحلية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

15– عبد الله بن حمد الصليع، الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، السعودية، 2001.

16– كامل كاظم، بشير الكناني، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية، دار صفاء، عمان، الأردن 2002.

17– مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، دار الفكر، دمشق، بدون سنة نشر.

18– مجموعة من الخبراء، "التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2008.

19– محمد شفيق، "التنمية الاجتماعية"، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، بدون سنة نشر.

20– محمد عبد الفتاح، محمد عبد الله "تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006.

21– محمد عبد القادر عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية، مصر، 2003.

22– مصطفى الجندي، "الإدارة المحلية وإستراتيجيتها"، منشأ المعارف، الإسكندرية، مصر، 1987.

23– منال محمود طلعت، "الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي"، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003.

الرسائل والأطروحات

1– إياد حماد، دور الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2009/2008.

2– خميسي مقداد، "واقع وآفاق التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة 1990-2008 حالة ولاية البليدة"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

3– خيضر خنفري، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2010-2011.

4– الزوهير رجراج، "التنمية المحلية في الجزائر –واقع وآفاق-"، مذكرة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012-2013.

5– سفيان ريميلاوي، "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر -حالة بلدية الجزائر الوسطى-"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.

6– ماجد حسن هنية، دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات الخشبية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية ،كلية التجارة، غزة، فلسطين، 2005.

7– محمد حمازة، "دور المناطق الصناعية في التنمية المحلية- دراسة ميدانية في المنطقة الصناعية لمدينة باتنة"، 2005-2009، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012.

8– محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة حالة ولاية غرداية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010/2009.

9– مختار بن هنية، إستراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية حالة البلدان المغاربية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2008/2007.

10– يحي فريك، إستراتيجية التكامل العمودي في الصناعة دراسة حالة مجمع صيدال، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2011.

11– ربحي فاطمة، ربحي جميلة، سياسات تحفيز الإستثمار في الجزائر ودورها في الإنعاش القطاع الصناعي (2000-2015) (دراسة حالة مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيسمسيلت)، مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، 2017/2016.

12– لعمروس عبد القادر، اكتساب الميزة التنافسية من خلال ممارسات إدارة الموارد البشرية (دراسة حالة شركة صناعة الأغطية النسيجية **sofact** وحدة تيسمسيلت، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال المؤسسات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017/2016.

– الملتقيات والمداخلات

1– عبد الله خبابة، لعجي سعاد، "التنمية المحلية آلية التنمية الوطنية الشاملة"، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، 14-15 أفريل 2008.

2– عبد المجيد قدي، المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الاقتصاد، جامعة الأغواط، أفريل، 2002.

3– عبد الناصر براني، ميلود زنكري، "قراءة في تجربة التنمية المحلية الماليزية "سبل استفادة الجزائر منها"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وآفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، أيام 14-15 أفريل 2008.

4– علي بوعمامة، بوعمامة نصر الدين، مفهوم التنمية المحلية و معوقات تجسيدها (مداخلة ضمن الملتقي الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع و أفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، أيام 14-15 أفريل 2008.

5- عمر شريفي، "الإطار العام للجباية المحلية ودورها في دفع عجلة التنمية المحلية"، مداخلة ضمن الملتقى الأولى حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وآفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، أيام 14-15 أفريل 2008.

6– وسيلة سبتي، موسى رحماني "واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية" مداخلة في الملتقى الدولي حول تسير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، أيام 1-2 ديسمبر 2004.

– القوانين والمراسيم

– القانون 11/90 المؤرخ في 21 أفريل 1990 المتضمن العلاقات الفردية والجماعية المعدل والمتمم.

– المجلات العلمية:

1– أحمد شريفي "تجربة التنمية المحلية في الجزائر"، مقال منشور مجلة العلوم الإنسانية، السنة السادسة، عدد40، 2009.

2– حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الإقتصادية الكلية للإقتصاد الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، عدد5، جوان 2017.

– باللغة الأجنبية:

1- Levy Jacques Et Lussault Michel, Dictionnaire De Géographie Et Des Science De L'espace Social, Edition : Belin n Paris , 2003.

2- Brasseul, Jacques, Introduction A L'économe Du Développement, Berti Edition , 2008.

3- DénisMillâ, ComportementSpatiaux Et MilieuxInnovateur In Encyclipédie D'économe Spatiale, Ed. Economisa, Paris, 1995,.

4- Fabrice p: "les tics dans le développement local de la réunion", France (autremer): unuversité de la réunion 2007.

5- Guide De La Méthodogie De Palification Local ; Comment "Labourer un plan de Développement Local"réalisépar la DGTD/DLR Ministére De 'économie Et De DéveloppementQuagadougou, Mars 2000.

6- JaquelineMagnien, Bernard Pacquern Vincent van Schnebel, Jacques Ibouche, "approaches d'économiesociale et de développement local", colloquefranco-québécoisl'harmattan, 9,10 et 11 décembre 2002.

7- Jean-Louis Guigou, Le dévelippement Local : Espoirs Et Freins, In Développement Local Et Décentralisation, Sous La Direction De Bernard Guanier, Ed. Economisa, Paris, 1986.

8- Joseph Laugier, Pierre Dufaud et Claude Lacour Espace Régional Et Aménageant Du territoire, Edition Dalloz, Paris, 1979.

9- Philippe Aydalot, Economie Régionale Et urbain, Ed. Economisa. Paris, 1985.

10- Weaver. C. le développement par les bas, vers doctrine de développement territorial, Ed lites, Paris. 1988.

11- Xavier Griffer, Territoires de France: Les Enjeux Economique Soucieus De La Décentralisation, Ed. Économisa, Paris, 1984.

12- Guide de la méthodologie de falitication local.

– المواقع الإلكترونية:

1- https://mawdoo3.com
2-www Mida.gov.my
3- www.onefd.dz.